الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري بقسنطينة
كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

رقم السلسلة:
الرقم التسلسلي:

مذكرة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية

التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد:
الفاعلون و البرامج

مقدمة من: عبد السلام لعياضي

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد الهادي لعروق

لجنة المناقشة:

أ/د صلاح الدين شراد .... رئيسا
أ/د محمد الهادي لعروق .... مشرفا
أ/د عبد الوهاب لكحل .... ممتحنا
أ/د حفيظ العايب .... ممتحنا

السنة الجامعية: 2008/2009

شكر و تقدير

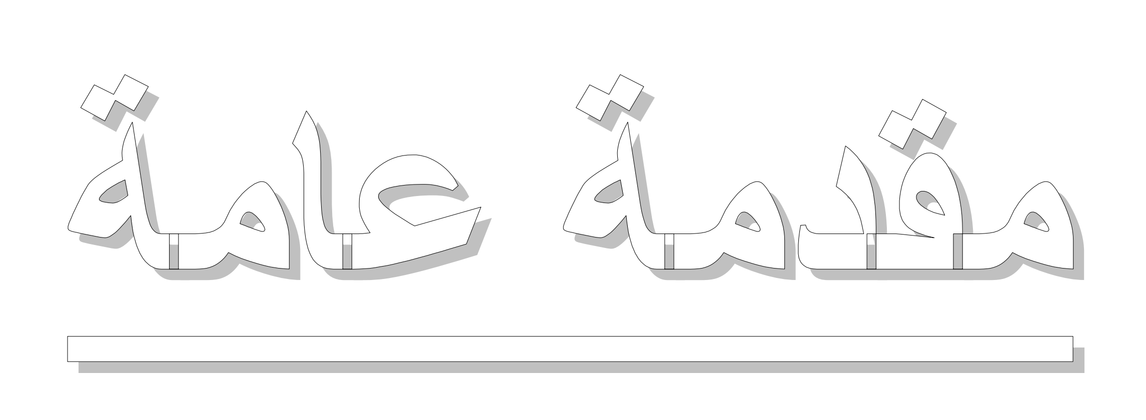
إ كل من علم حرفاً، وأمد بايا ا عرفة،

إ كل أولئك الأساتذة الكرام الذين من ا علي م، وعرفتهم منارة للعلم والعرفان فكانوا زاد عطاء ومعرفة ، إ كل الأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء الذين ساندو هذا الإ از ولو بكلمة طيبة ، إ أولئك الذين أبدوا كل استعداد للمساعدة و يقصروا عند الطلب وعند عدم الطلب ، أشكرهم يعاً.....

كما أوجه خالص شكري وتقديري إ الأساتذة الكرام كلية علوم الأرض و ا غرافيا و التهيئة العمرانية ، إدارة وإشرافاً و تدريساً وإ كل من ساهم بناء هذا الصرح العلمي ، زمن كثرت فيه ا علومات وقلت به ا عرفة ، وأخص بالذكر :أستاذي الفاضل ا شرف الدكتور مد ا ادي لعروق " الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذا البحث رغم مشاغله الكث ة فكان نعم الأخ وا علم، بكث من الص وا لم علي وعلى الصعوبات ا اصة ال واجهة عند إ از هذا البحث.

أتقدم إليهم يعاً زيل الشكر والعرفان

وا و التوفيق


مقدمة عامة

مقدمة عامة

شهد نهاية الألفية الثانية تغيرات جذرية مست البنى الإقتصادية و الإجتماعية والمؤسساتية لأغلب المجتمعات. منها تراجع الإقتصاديات المخططة مركزيا و ارتفاع المستوى التعليمي و اختراعات تكنولوجية سمحت بتسريع انتشار الأفكار و المعلومات ، مما فتح آفاقا جديدة في العلاقات الدولية و سمح بظهور موجة العولمة في جميع المجالات و خاصة عولمة أسواق السلع و الخدمات و رؤوس الأموال و ظهور المنظمة العالمية للتجارة التي فرضت مناخا خاصا لتبادل السلع و الخدمات . الشئ الذي أدى إلى هيمنة الرأسمال المعولم واشتداد حركيته و سيادة إقتصاد السوق على المستوى العالمي و نتيجة لذاك تعالت الأصوات المنادية بإعادة النظر في دور الدولة تحت تأثير الظروف المستجدة و البحث عن تموقع جديد للدول أساسه الإنسحاب من العمل التنموي [1].

و في إطار آخر شهدت الدولة الحديثة تزايد في مهامها و صلاحياتها و تعددت بسبب التطور الإقتصادي و الإجتماعي الذي شهدته البشرية في القرن الماضي ، كما تنامى الوعي المحلي بالمسائل العمومية المحلية و زيادة الإهتمام بالمجتمعات المحلية كما نتج عن السياسات العمومية المركزية الكثير من المشاكل منها الفوارق المجالية و الإجتماعية [2].

في ظل هذه الإتجاهات كان لابد من البحث عن حلول للقضاء على السلبيات المسجلة و العمل في تناغم مع الظروف الجديدة . و من تلك الحلول طرح مفهوم التنمية المحلية قصد تلبية حاجيات السكان.

و قد اختلفت السياسات الرامية لتجسيد هذا المفهوم بدءا بسياسة اللامركزية إلى السياسات التي تشجع بروز المجتمع المدني ليساهم بدوره إلى جانب السلطات العمومية المحلية في الإستجابة لحاجيات و متطلبات السكان. أو تلك التي اهتمت بإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص .

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن مفهوم التنمية المحلية والفاعل المحلي وما يقتضيانه من تمديد وتوسيع لنسبة المشاركة يعتبر من بين المفاهيم المركزية والبالغة الأهمية في الخطاب المهيمن

[1] **نوزاد عبد الرحمن الهيتي** ، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة http://www.ulum.nl/b210.htm

[2] **سليمان ولد حامدون** ، اللامركزية الإدارية ومساهمتها في التنمية المحلية ، http://www.shatharat.net/vb/archive/index.php/t-6664.html

اليوم، خطاب الفاعلين الدوليين الأساسيين وخطاب المؤسسات المالية الدولية التي تضطلع بأدوار طلائعية وحاسمة على مستوى التدبير الدولي للسياسة التنموية وللسياسات العمومية عبر ما تمنحه من قروض وما تصوغه من توجيهات أو تدخلات كانت مباشرة أو غير مباشرة. فقد احتلت ومازالت هذه المفاهيم حيزا جد مهم في هذا الخطاب وأضحت بمثابة الوصفة السحرية التي بإمكانها مواجهة كل أشكال الاختلال، التهميش، الإقصاء، الفقر واللانمو وضمان بالتالي نوع من التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف الشرائح الاجتماعية على المستوى الوطني أو الدولي[3]

و عليه فقد عرف الأدب التنموي مفاهيم و مصطلحات جديدة ، تسعى لحصر الإتجاهات السالفة الذكر ، و لو رجعنا إلى تلك الأدبيات لوجدنا الإهتمام و رغبة البشرية في التطور قديمة ، فمن البحث عن معالجة التخلف عبر حصر محدداته و التركيز هنا كان على النمو الإقتصادي ،مرورا إلى مفهوم التنمية الذي أظاف إلى مفهوم النمو العدل في توزيع ثماره من الناحيتين المجالية و الإجتماعية ، كما ارتبط مفهوم التقدم بالتيارات الثورية ، أما على مستوى المجال الترابي فقد عرف تضييق النطاق بحثا عن أفضل مجال لتنفيذ مشروعات التنمية بالكفاءة و الفعالية اللازمتين ، بدءا من المجال الوطني فالإقليمي ثم المجال المحلي .أما قطاعيا، فامتد مصطلح التنمية من الإقتصادية إلى التنمية الإجتماعية فالتنمية الترابية و التنمية البشرية .

و اليوم، في الجزائر ، لا نقرأ جريدة أو نسمع نشرة أخبار أو خطابا سياسيا إلا و يصادفنا مصطلح التنمية المحلية .

الإشكالية

هذا الزخم الهائل من التداول الذي عرفه مصطلح التنمية المحلية بعث في نفس الطالب الرغبة في سبر أغواره لاستكشاف ماهيته، فكانت أسئلة كثيرة تبحث عن إجابة شافية،عبر تحليل العديد من العناصرالمتكاملة فيما بينها(الفاعلون، الوسائل،المشاريع،المقاربات)، فما مفهوم التنمية المحلية ؟ من هم المتدخلون في التنمية المحلية ؟ وما دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية؟ ماهي الوسائل المتاحة و الممكنة للجماعات المحلية للقيام بدورها؟

---

[3] **عبد المالك ورد** ، في مفهوم التنمية المحلية و المشاركة ، http://www.ulum.nl/E14.html

ماهي الموارد المختلفة لقيام تنمية محلية؟ و هل يمكن أن نتكلم عن تنمية محلية جزائرية ثم ما هو الدور الذي تلعبه التنمية المحلية في التقليل من الفوارق المجالية ؟ .

أهداف البحث :

إذا كانت التنمية المحلية كغاية يراد الوصول إليها (وهي حالة التوازن و التناغم بين المجال و المجتمع و الاقتصاد)[4] و هي غاية تسعى أغلب المجتمعات لتحقيقها فإن سبل تحقيق تلك الغاية تختلف من مجتمع لآخر و من فترة لأخرى داخل نفس المجتمع .

وعليه يهدف هذا البحث إلى التعرف على مفهوم التنمية المحلية في الجزائر كممارسة أو سياسة من خلال تحديد التاطير– المؤسسات و الهيئات الفاعلة -،الموارد البشرية ،الطبيعية ، الاقتصادية و المالية الموضوعة لتجسيدها ،المقاربات المعتمدة.و العوائق التي تواجهها و سبل تفعيلها.

كما ننشد من هذا البحث قياس تأثير التنمية المحلية في التقليل من الفوارق المجالية.من خلال ملاحظة التغيرات التي تحدثها على المجالات المستفيدة من برامج التنمية المحلية.

المنهجية و أدوات البحث

لمعالجة الإشكالية المطروحة ، إخترنا إقليم شلغوم العيد الذي يتشكل من مجموعة بلديات في جنوب ولاية ميلة ، استفادت من شبكة متنوعة من المشاريع في إطار برامج وطنية منوعة وهي تعتبر في تقديرنا كعينة معبرة عن مشاريع التنمية المحلية ، و يمكن تعميم نتائجها على كافة القطر الجزائري.

تطلب البحث من أجل تحقيق أهدافه اتباع عدة مناهج و أساليب منها:

- منهج دراسة حالة : حيث استعنا في بحث موضوع التنمية المحلية في الجزائر عبر تناولنا لعينة منها، ممثلة في إقليم شلغوم العيد و تعميم النتائج على مجتمع البحث (الجزائر).

- المنهج التحليلي المكاني : و يهدف إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظاهرات، و قد استخدم هذا المنهج في تحليل توزيع المرافق التعليمية و الصحية و النشاطات الخدمية و غيرها .

---

[4] **Marc Cote** , Développement, Environnement,Aménagement en Algérie in bulletin des sciences geographiques N°7 , 2001 , INCT, Algérie, p38.

- المنهج الاستقرائي و الاستنتاجي : و يهتم هذا المنهج باستقراء البيانات و تحليلها و استخلاص و استنباط النتائج.

- الأسلوب التأثيري : و هو أسلوب مهم في الدراسات الجغرافية ، و هذا الأسلوب يهتم بتأثير ظاهرة في نشأة ظاهرة أخرى و قد استعملناه مثلا في تفسير انتشار صناعة مواد البناء بتوفر المادة الأولية.

- الأساليب الكمية :

و قد استعنا بالأساليب الكمية في تحليل حجم ضخم من البيانات المتنوعة و أهمها المتوسطات، النسب المئوية ،المعدلات و الكثافات. و هي أساليب تتناسب، في تقديرنا و طبيعة الظواهر المدروسة.

- التمثيل البياني:

كما أستعنا في البحث بالتمثيل البياني للمعطيات عن طريق رسم أشكال بيانية مثل الأعمدة البسيطة المساعدة على إجراء المقارنة و رسم خرائط توقيعية و توزيعية و تحليلية .

الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات السابقة مجال ولاية ميلة كاملا ، مثل مذكرة ماجستير بيدي فاطمة الزهراء عنوانها " ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية " حيث طرحت إشكالية مدى قدرة الهيكل الإداري لولاية ميلة على الربط بين الأجزاء الأصلية و خلق مجال وظيفي متناسق باعتبار تشكيل هذه الولاية من أجزاء متباينة جغرافيا و تنمويا و منها الجزء المعني ببحثنا – إقليم شلغوم العيد – المنبثق عن ولاية قسنطينة و كذا بلديتين – المشيرة و أولاد خلوف- كانتا تابعتين لولاية أم البواقي رغم التكوين التاريخي و الإجتماعي لسكانهما.

كما حاولت الإجابة على مدى تحكم العوامل الطبيعية في تنمية الولاية و خلصت في دراستها إلى وجود ثلاث نطاقات متمايزة جغرافيا و تنمويا ، منها النطاق الجنوبي الذي ينطبق على منطقة بحثنا(سهول عليا قسنطينية، نطاق الزراعات الواسعة، وقلة الغطاء النباتي).

كما تناول حجيرة لياس في مذكرة ماجستير جزء من إقليم الدراسة في بحثه بعنوان " أحواض الحياة في الجزء الجنوبي لولاية ميلة ، حالة بلديات: شلغوم العيد،التلاغمة،

وادي العثمانية ، المشيرة ، واد سقان و عين الملوك" ، حيث طرح إشكالية إمكانية اعتبار أحواض الحياة مجالات أو أقاليم للتهيئة و كذا مستويات للتقسيم الإداري ، و هل يمكن اعتبار أحواض الخدمة هي الهوية التي حافظت عليها المدن الصغرى في ظل منافسة المدن الكبرى؟.

و قد استنتج الباحث أن مدينة شلغوم العيد تلعب دور القطب في المجال المدروس ، غير أننا لم نجد تبريرا لإسقاط دائرة تاجنانت من دراسته رغم التبعية الإدارية و الوظيفية لتراب دائرة تاجنانت لمركز شلغوم العيد (فدائرة تاجنانت واقعة تحت تأثير مركز شلغوم العيد في العديد من الوظائف و الخدمات.و يمكن تفسير ذلك بعوامل تاريخية و اجتماعية فقد كان هذا المجال تابع إداريا للبلدية المختلطة شاطودان دي ريمال ما يزيد عن 80 سنة و ما ترتب عن ذلك من ارتباط عضوي في الاستفادة من العديد من الخدمات).

بالإضافة إلى البحثين السابقين فقد جاء ذكر منطقة البحث في أطروحة دكتوراه للأستاذ العايب حفيظ في سياق تحليل دور الترقية الإدارية في الديناميكية الحضرية (أنظر الصفحة 8).

في موضوع قريب، تناول صايفي زهير موضوع التهميش و أسبابه و عوامله عبر بحث بعنوان" واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية بشمال ولاية ميلة " حيث خلص إلى أن للظروف الطبيعية دورا كبيرا في ظاهرة التهميش .

خارج إقليم البحث ، تناول ناصر فتحي موضوع" التنمية المحلية و تأثيرها في تنظيم المجال لولاية الطارف مركزا على إشكالية دور التنمية المحلية في تقليص التباينات المجالية ، ليخلص إلى ارتباط العزلة و التهميش بالعوامل الطبيعية ، البشرية و الإقتصادية .

كما تناول طلبة التدرج إقليم البحث بالتحليل في جوانب متعددة، و قد مست تلك البحوث الجانب العمراني و الريفي كما لمست مواضيع التجهيزات و الخدمات ، المجالات الريفية المهمشة، المجالات الإنتقالية ، دور الأسواق ، النقل، الهياكل التجارية، التنمية الفلاحية ، الإقتصاد الإقليمي ، التجهيز الصحي ، الخدمات التعليمية ، الإختلالات المجالية و أثرها على التنمية ، التهيئة الترابية و الإستثمار الخاص.

مراحل البحث :

لقد مر هذا البحث بعدة مراحل أساسية جاءت متتالية على النحو التالي :

مرحلة القراءة و الإطلاع : تمثلت في جمع الدراسات السابقة ،و الإطلاع عليها و معرفة ما توصلت إليه، و هذا تم من خلال مكتبة الكلية، و كذا مكتبات الكليات ذات الصلة (اقتصاد ، اجتماع ، حقوق) و المديريات التنفيذية لولاية ميلة و استغلال شبكة الأنترنت ، و قد تطلبت هذه المرحلة الكثير من الوقت، نظرا لتوسع الموضوع و تناوله من طرف عدة تخصصات و الرغبة في الحصول على نظريات و دراسات من زاوية تخصصنا.

مرحلة جمع البيانات : بعدما تشكلت لدى الطالب صورة عامة عن الموضوع المراد البحث فيه و متطلباته ،من حيث نوعية البيانات المطلوبة، شرع في جمع البيانات و الاحصائيات من مصادرها و المتمثلة في : الديوان الوطني للإحصاء ، مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة والمديريات التنفيذية للولاية و بعض المصالح ذات الصلة مثل وكالة تشغيل الشباب ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، تنسيقية القرض المصغر بميلة، و بعض المواقع على شبكة الأنترنت.

كما عرفت هذه المرحلة الاتصال بالعديد من المسؤولين و رؤساء المصالح (مدير وكالة تشغيل الشباب بميلة ، مديرة فرع صندوق التأمين على البطالة ، رئيس مصلحة السكن بمديرية السكن و التجهيزات العمومية ، رئيس مصلحة البرنامج القطاعي الغير ممركز، و رئيس مكتب المخطط البلدي للتنمية بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، رئيس مصلحة مكلفة بمتابعة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية بمديرية المصالح الفلاحية،رئيس مكتب بمحافظة الغابات لولاية ميلة، مكلف بمتابعة ملف المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ، رئيس مكتب بمديرية الإدارة المحلية لولاية ميلة مكلف بالتنشيط المحلي) للتعرف من خلالهم على الكيفيات و الاجراءات المتبعة في تسيير العديد من البرامج مثل: المخطط البلدي للتنمية ، إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية ، التمويل الذاتي، البرنامج القطاعي الغير ممركز، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، المشروع الجواري للتنمية المندمجة.

مرحلة الكتابة:

تمثلت هذه المرحلة في جدولة البيانات المجمعة نهائيا و تحليلها و كتابة نص المذكرة ، و رسم الأشكال و الخرائط النهائية ، حتى انتهى البحث إلى الصورة النهائية التي هو عليها الآن.

خطة البحث :

اشتملت خطة بحث موضوع التنمية المحلية و الفوارق المجالية في إقليم شلغوم العيد: الفاعلون و البرامج ، على أربع فصول، تسبقهم مقدمة عامة و تعقبهم خاتمة . و تناولت المقدمة عدة عناصر هي موضوع البحث و أهميته ، تحديد منطقة البحث ، أهداف البحث ، الدراسات السابقة ، منهج البحث ، مراحل البحث ، خطة البحث ، المشاكل و الصعوبات التي قابلت الطالب أثناء إعداد البحث .

و تناول الفصل الأول: التنمية المحلية بالجزائر ، مفهومها ، صلاحيات الجماعات المحلية ، ميزانيتي التجهيز في البلدية و الولاية ، وسائل تمويل التنمية المحلية ، من هم المتدخلون في التنمية المحلية من قطاع عام و قطاع خاص؟ .

كما تناول الفصل الثاني: التنمية المحلية في إقليم شلغوم العيد، حيث تم إبراز هوية الإقليم من الناحية التاريخية و الطبيعية، كما تناولنا بالتحليل الإطار البشري و الإقتصادي للتنمية المحلية، و ختمنا الفصل بإبراز التجهيزات الموجودة بالإقليم وديناميكية الإستثمار به.

الفصل الثالث: تم تخصيصه لتحليل برامج التنمية المحلية في إقليم البحث و هذا حسب قطاعات التنمية و البرامج المختلفة، مع التركيز على البرامج الفلاحية و الإستثمار الخاص .

و ختمنا البحث بفصل عن دور التنمية المحلية في التقليل من الفوارق المجالية ، حيث تطرقنا إلى دراسة المؤشرات التنموية في قطاعات متعددة ، الخدمات ، التجارة و الأسواق و الإستثمار. و خلصنا إلى رسم خريطة للمستويات المجالية.

و أخيرا تناولت الخاتمة ما توصل إليه الطالب من نتائج و مشكلات التنمية المحلية بالإقليم المدروس و مقترحات حلول لتلك المشكلات.

الصعوبات و المشاكل التي واجهت الطالب أثناء إعداد البحث :

تمثلت المشاكل و الصعوبات التي واجهت الطالب فيما يلي :

صعوبات علمية / من حيث طبيعة الموضوع المدروس و الذي يعتبر مادة تتناوله مختلف التخصصات كل حسب منهجه و زاوية رؤياه.

ندرة المراجع و الدراسات المتخصصة و كثرة الخطابات التي تميع مفهوم التنمية المحلية.

ندرة الدراسات المشابهة التي تعين على سبر أغوار هذا الموضوع.

صعوبات عملية / من حيث إنجاز الأشكال البيانية عبر برنامج الإكسال و رسم الخرائط بواسطة برنامج الأوتوكاد و الذي يعتبر تقنية جديدة على الطالب ، مما تطلب منه التدرب على استعماله في فترة قصيرة و هو ما ترتب عنه انجاز خرائط بنوعية بسيطة و غير متقنة بالكيفية اللازمة.

- كما عانى الطالب خلال فترة جمع البيانات من عدم تعاون بعض المصالح و المؤسسات العمومية بما لديها من بيانات و اعتبارها معلومات ذات طابع سري .

- تضارب الأرقام المقدمة بين مصدر و آخر.

- امتناع القطاع الخاص من إعطاء و لو تصريحات تخدم البحث، أو تقديم معطيات عن نشاطه مما يدل على حجم التهرب الضريبي و كثرة النشاط الموازي الغير رسمي .

تحديد منطقة البحث :

تم اختيار إقليم شلغوم العيد ، و هو الجزء الجنوبي من ولاية ميلة (يتشكل من بلديات : شلغوم العيد ، تاجنانت ، أولاد خلوف ، بن يحي عبد الرحمان ، عين الملوك ، واد العثمانية ، التلاغمة ، واد سقان والمشيرة) أثبتت الدراسات السابقة[5] على ولاية ميلة أنه إقليم متميز طبيعيا(سهول عليا قسنطينية) إداريا (دائرة شلغوم العيد القديمة) و تاريخيا و اجتماعيا و هو بالأساس (مجال قبيلتي أولاد عبد النور و التلاغمة) الذي يخلق لدى سكان الإقليم الشعور بالإنتماء و يظهر هذا الشعور الجماعي بالمناسبات الإنتخابية و إقتصاديا كونه يتميز بطابع فلاحي زراعي إلى جانب اشتهاره بأسواق ذات بعد جهوي (سوق الجملة للخضر و الفواكه بشلغوم العيد) و حتى بعد وطني (السوق الأسبوعي بتاجنانت). كما يتميز الإقليم بموقع استراتيجي يربط بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الجنوب عبر شبكة طرق وطنية مهمة

[5] أنظر رسالة دكتوراه الدولة للأستاذ حفيظ العايب بعنوان الديناميكية الحضرية و الترقية الإدارية بالجزائر ، حيث تطرق في ص 218 إلى التنظيم الجهوي لولاية ميلة و استنتج أنها تنتظم حول ثلاث رؤوس : ميلة ، فرجيوة و شلغوم العيد و أكد أن مجال الرأس الأخير (شلغوم العيد) يمتد على كامل النصف الجنوبي لولاية ميلة .كما استنتج في ص 174 أن مجال النفوذ كل قطب يتطابق تقريبا و حدود الدائرة الإدارية حسب تقسيم 1974.
كما توصلت فاطمة الزهراء بيدي لنفس الاستنتاجات في بحثها لنيل درجة الماجستير بعنوان ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية حيث خلصت في ص 153 إلى " ... اتسم التوزيع المجالي بالتفكك و الإنشطار إلى ثلاث مجالات تكاد تكون مستقلة ، تتقاسمهاثلاث أقطاب رئيسية ، شلغوم العيد تستقطب النصف الجنوبي من الولاية ...".

سيدعمها لاحقا الطريق السيار شرق غرب فهو بحق عقدة هامة في شبكة الطرق الوطنية ومعبر مهم بحكم وجوده بمنطقة انتقالية بين التل من جهة و السهول العليا من جهة ثانية.

وهو كذلك مجال نفوذ الوظيفة الصحية عبر ما كان يعرف بالقطاع الصحي ، والوظيفة التعليمية كذلك ، فإلى وقت قريب كان هذا المركز(شلغوم العيد) يستقطب تلاميذ المرحلة المتوسطة و الثانوية من مختلف المراكز المحيطة به، كما أنه لازال مجال نفوذ الوظيفة القضائية(فشلغوم العيد بها محكمة و يتركز معظم المحامين و أعوان العدالة بمركزها) و بعض المصالح الإدارية كمسح الأراضي و المحافظة العقارية لا تزال تتخذ من هذا الإقليم مجال نفوذها ، و تأخذ الكثير من الإدارت و البنوك نفس المسعى في تقديم خدماتها للنصف الجنوبي لولاية ميلة بتوطين مصالحها في مركز شلغوم العيد.

و لكل ما سبق ذكره ، استقر الطالب على اعتماد هذا المجال المتجانس، في تقديره ، كمنطقة لمعالجة إشكالية التنمية المحلية و تجرأ – رغم النقاش الذي يثيره مصطلح (إقليم -territoire) و عدم الاتفاق حول معنى محدد له من قبل الباحثين - على تسميته " إقليم شلغوم العيد" .



أولا : مفهوم التنمية المحلية

ثانيا : صلاحيات الجماعات المحلية في التنمية المحلية

ثالثا : الميزانية

رابعا : الوسائل المالية لتدخل الجماعات المحلية في مجالات التنمية

خامسا : المتدخلون



التنمية المحلية في الجزائر

تلاقي التنمية المحلية أهتماما متزايدا ، سواء من قبل الدول المتقدمة أو النامية ، غير أن هذا الاهتمام يتباين من دولة لأخرى بحسب تطور مؤسساتها الاجتماعية من جهة، وحجم الموارد الطبيعية ، الاقتصادية و المالية القابلة للإستغلال في إقامة مشاريع تنموية أو تلك التي يمكن تسخيرها لذلك من جهة أخرى.وباعتبارها عملية إرادية ، جماعية ، تهدف إلى تحقيق منفعة عمومية فهي، و الحال هذه، من صميم مهام السلطات العمومية. من حيث صياغة سياسة عمومية ،و تجنيد الموارد المالية و رسم الإطار التشريعي لها . أو بمعنى آخر قيادة العملية التنموية و توفير المناخ العام لها لتحقيق أهدافها، و لا يتوقف دور السلطات العمومية عند هذا الحد بل تقوم كذلك بتقييم مسار التنمية و تعديله بما يتلائم و الظروف المستجدة على الساحة الوطنية أو حتى على الساحة الدولية.

و حتى نتمكن من تحديد الملامح العامة لسياسة التنمية المحلية في الجزائر سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة عناصر، نعتقد أنها تشكل مفاتيح للإحاطة بأهم الخطوط العريضة لسياسة التنمية المحلية في الجزائر .

و عليه سوف نتطرق لمفهوم التنمية المحلية عموما و نتتبع المسار التاريخي له و نقف عند أهم محطاته في السياسة العامة للدولة، و من ثمة نتطرق لصلاحيات الجماعات المحلية في التنمية المحلية مستعرضين أهم الصلاحيات من خلال تتبع التطور التشريعي الذي ينظم حياة الجماعات المحلية ثم نركز على أهم وسيلة بيد هذه الأخيرة للعمل الميداني و المتمثلة في الميزانية التي تعبر عن الاستقلال المالي لها ، حيث نقوم بتشريح مصادر تمويلها و أهم البرامج التي تشرف على تسييرها، لنختم هذا الفصل بعرض أهم المتدخلين إلى جانب الجماعات المحلية في هذه العملية .

أولا: مفهوم التنمية المحلية

يعد مفهوم التنمية المحلية من بين المفاهيم الأكثر تداولا و الأكثر غنى في دلالاته، فمن الباحثين من ينظر إليه على أنه مفهوم يخص الوسط الريفي ، و منهم من يعطي له دلالة

معادلة لمفهوم اللامركزية ، و منهم من يراه " كل مشروع تنمية إرادية و شاملة يخص إقليم محدد بمشاركة مواطنين و شركاء مستفيدين من هذا المشروع "[6].

تعريف الأمم المتحدة: "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة لتحسين الأحوال الأقتصادية ، الإجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية و لمساعدتها في الإندماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن"[7].

و من التعاريف كذلك ما يركز على الغاية أو الهدف من التنمية المحلية في كونها تسعى لتحسين ظروف الحياة للمجتمع المحلي حيث عرفت على أنها " حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس من المشاركة الايجابية و بناء على مبادرة المجتمع، إن أمكن ذلك ، فإن لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة" [8].

يمكن القول، أن إجماعا حول هذا المفهوم لم يحصل بعد ، غير أنه يمكن استخلاص جملة من العناصر تساعد على ضبط حدود هذا المفهوم ، منها أن التنمية المحلية هي مقاربة شاملة أفقية(horizontale) ذات أبعاد متعددة (اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، إقليمية ...)، و هي كذلك إرادية تشاركية (تتطلب مشاركة أصناف مختلفة من الفاعلين (عموميين ، خواص ، مواطنين) ، تتخذ من إقليم محدد مجالا لها، من خلال كونه مجالا معاشا يتمتع بهوية و علاقات أكثر كثافة بين الفاعلين المحليين، مما يسمح بتكوين إطار تفاهم و تشاور لأجل صياغة استراتيجية متكاملة ، و هي كذلك تتخذ من الموارد المحلية أداتها و غايتها عن طريق تفعيل و تثمين تلك الموارد دون الإنغلاق على الذات .

في الجزائر، عرفت التنمية المحلية[9] مرحلتين تاريخيتين : الأولى و هي الفترة الممتدة من 1962 إلى 1980 و تميزت باقتصاد مخطط مركزيا، و عرفت بعث عدة مخططات يستفاد منها محليا، تنجز و تسير من طرف الجماعات المحلية . فالبرامج الخاصة (1966) وجهت

---

[6] **Mihoub MEZOUAGHI**, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines,Maisonneuve & Larose, 2007,p70

[7] **السعيد فكرون** ، استراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر- دراسة نظرية. رسالة دكتوراه الدولة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2005، ص38

[8] **موسى رحماني** ، تسيير و تمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، www1.univ-batna.dz/fac_economie/faculte/interventions/Rahmani_moussa.DOC

[9] **Mihoub MEZOUAGHI**, op cit,p70

إلى المناطق التي كانت تعاني من نقص في قوى الإنتاج ، و من معدل بطالة مرتفع ، و من نزوح ريفي. تتم هذه البرامج في شكل تدخلات نقطية تهدف إلى تصحيح التوازن جراء البرامج الإقتصادية ذات البعد الوطني .

أما خلال المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فكان أول محاولة لتوسيع المشاركة في اتخاذ القرار الإنمائي إلى الولايات محصورة في الولاة، باعتبارهم ممثلين للسلطة المركزية على المستوى المحلي ، و تم هذا من خلال برامج التجهيز المحلي للبلديات .

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) جاء بما أصبح يعرف بالمخططات البلدية للتنمية(PCD) و هي مخططات ، تقترح، تنجز وتسير من طرف البلديات لكن تمول مركزيا ، و من هنا يتبين أن هذا المخطط هو وسيلة في يد البلديات لتفعيل التوجهات الجديدة في التخطيط (إشراك المستوى المحلي في عملية التخطيط) ، غير أنه تجب الملاحظة أن الولايات لها الصلاحية الكاملة في تحديد محتوى المخطط و كذا تعديله ، و لم يبق للبلديات سوى إحصاء احتياجاتها .

و آخر هذه المجموعات من البرامج كان برنامج الصناعات المحلية، الذي يهدف إلى تصحيح الآثار المترتبة محليا عن عملية التصنيع المقررة مركزيا في ظل نموذج الصناعات المصنعة ، و قد ظهرت للوجود في إطار تطبيق هذا البرنامج مجموعة من المؤسسات الإقتصادية المحلية الموضوعة تحت وصاية الجماعات المحلية التي اعترف لها بدور اقتصادي إلى جانب الدور الإداري .

و تهدف هذه البرامج إلى التخفيض من الفوارق الملاحظة في مجالات المنشآت القاعدية ، التجهيزات العمومية و التصنيع بين مختلف مناطق البلاد .

كما تميزت هذه المرحلة بصدور قانوني البلدية و الولاية سنة 1967 و 1969 على الترتيب من منطق تصحيح الآثار السلبية للتخطيط المركزي و إشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية .

غير أنه عمليا يمكن ملاحظة التواجد الشبه كلي للدولة المركزية في جميع الميادين، و أن أخذ القرار التنموي يتركز في يد فاعل واحد و هو الدولة في مقابل حصر المبادرات

الخاصة بالجماعات المحلية و القطاع الخاص في حدودها الدنيا ، هذا من جهة ، و من جهة ثانية ، فإن المنطق القطاعي للتخطيط المركزي يفضل المجال الوطني على غيره من المجالات المحلية، مما يجعل من الجماعات المحلية أعوان تنفيذ لقرارات تتخذ مركزيا، غاليا ما كانت غير متوافقة مع الخصوصيات المحلية.

بعد سنة 1980 (مرحلة ميزها تغيير الدستور و بداية الإنفتاح على اقتصاد السوق) انطلقت المرحلة الثانية بتوجهات جديدة مست المجال الإقتصادي و المؤسساتي ، حيث عرفت تحويل مهام كثيرة من الدولة إلى الجماعات المحلية عبر سلسلة من 19 مرسوم صدرت سنة 1981 خصت المجالات الإقتصادية والإجتماعية ، رافق ذلك تشجيع خلق مؤسسات محلية , و إعادة هيكلة و تشكيل الشركات الوطنية، و المزارع الفلاحية العمومية. تعد كل هذه العمليات بمثابة سياسة جديدة في التنمية تفضل البعد المحلي على البعد الوطني كما تفضل المؤسسات المتوسطة و الصعيرة على الشركات الضخمة أي البحث عن مجالات صغيرة للتنمية و وسائل تنمية (المؤسسة الإقتصادية) تتناسب و المجال الترابي الذي تعمل في إطاره.

هذه المرحلة التي سماها أحد الباحثين[10] بمرحلة التراجع عن الإشتراكية désocialisation التي تعد تقديماً لسياسة جديدة في التنمية المحلية تعطي دور أكبر للجماعات المحلية و القطاع الخاص، إلى جانب ظهور فاعلين جدد، تجسدت هذه السياسة ، عبر صدور سلسلة من النصوص التشريعية :

- القانون 88-01 متضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية
- القانون 88-02 يتضمن إعادة هيكلة نظام التخطيط
- القانون 88-03 يتضمن إنشاء و تنظيم صناديق المساهمة
- القانون 90-08 يتعلق بالبلادية
- القانون 90-09 يتعلق بالولاية
- القانون 90-10 يتعلق بالنقد و القرض

[10] **Salah-Eddine CHERRAD**, plans communaux de développement et gouvernance des territoires urbains cas de Constantine Revue de laboratoire d'aménagement du territoire N° 4/2005-2 université Mentouri Constantine,p70

تفضل مشاركة أوسع للجماعات المحلية في التنمية المحلية في مقابل التخلي التدريجي للدولة عن المؤسسات العمومية و كذا عن الجماعات المحلية بتقليص إعاناتها المالية.

إن الإصلاحات الإقتصادية و المؤسساتية التي شرع في تجسيدها نهاية الثمانينيات من القرن الماضي و التي أفضت إلى انسحاب الدولة التدريجي و المتواصل من النشاط الإقتصادي، والتوجه نحو اقتصاد السوق، و أمام ندرة الموارد المالية بفعل الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر منذ منتصف تلك العشرية. و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) كلها عوامل سرعت التوجه الجديد في التنمية المحلية بالجزائر و التي من سماتها الأساسية تعدد المؤسسات و الأجهزة و الفاعلين في التنمية المحلية.

ثانيا : صلاحيات الجماعات المحلية في التنمية المحلية

طبقا للنظام الإداري المعمول به في الجزائر، تتمثل الجماعات المحلية في مؤسستين هما الولاية و البلدية ، و قد تم اعتماد هاتين المؤسستين سابقا من قبل النظام الإستعماري ، حيث أوكلت لهما مهام تتناسب و مصالح المستعمر . و غداة الإستقلال ورثت الجزائر العديد من البلديات و الولايات تمثلت في 1535 بلدية و 15 ولاية . و نظرا لضعف الإمكانيات المالية و البشرية لتلك البلديات فقد تم ضمها في وحدات أكبر، حتى يتم التحكم في تسييرها بالإمكانيات المتاحة . و قد شهدت السنوات الأولى للإستقلال صعوبات كبيرة في سير هذه المؤسسات بالنظر للإطار القانوني الذي كانت تعمل بموجبه، فكان لابد من صدور نصوص تشريعية لتكييفها و الواقع الجديد. و بالفعل فقد صدر القانون البلدي بموجب الأمر رقم 67-24 بتاريخ 18 جانفي 1967 ، ثم أعقبه قانون الولاية بموجب الأمر رقم 69-38 الصادر بتاريخ 23 ماي 1969 ، مما سمح بتنشيط المؤسستين وفق أطر مضبوطة ، فما هي صلاحيات الولايات و البلديات في إطار الأمرين السالفي الذكر ؟

I) صلاحيات الولاية في التنمية المحلية[11]

بالإطلاع على النص التشريعي المنظم لصلاحيات المجلس الشعبي الولائي و الذي هو الهيئة المنتخبة على مستوى الولاية ، يتبين أن المشرع أخذ في توزيع الصلاحيات بين المستويات الثلاثة للدولة بمبدأ منح المهمة للهيئة التي تقوم بها على أحسن وجه و يتم التدرج

[11] **الجريدة الرسمية عدد 44 مؤرخة في 23 مايو 1969** – الأمر رقم 69-38 المؤرخ في 23 ماي 1969 المتضمن قانون الولاية .

من الأسفل إلى الأعلى ، فمتى لم تستطع البلدية مثلا أداء مهمة معينة تمنح هذه الأخيرة إلى الولاية و الشئ نفسه بين الولاية و الدولة [12] و اتباعا لهذا المبدأ فقد منح القانون الولائي صلاحيات واسعة للولاية تتلخص حسب مجالات النشاط كما يلي :

1. التجهيز و الإنعاش الإقتصادي :

- يبدي المجلس الشعبي الولائي خلال إعداد المخطط الوطني للتنمية رأيه في العمليات ذات الطابع الوطني التي قد يتقرر تنفيذها في تراب الولاية ، كما تقدم الإقتراحات التي تخدم أهداف المخطط الوطني في الولاية.
- يشاور المجلس الشعبي الولائي في توزيع اعتمادات التجهيز أو الإستثمارات المخصصة للوالي و يقترح ترتيب توزيعها.
- يوافق المجلس الشعبي الولائي على برنامج التجهيز و التنمية للولاية ، و الذي يراعي في إعداده العمليات المنفذة بعنوان المخطط الوطني للتنمية و المقترحات البادية و الإستثمارات المحددة من المجلس بواسطة الموارد الخاصة بالولاية .
- يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يسجل في برنامجه جميع التجهيزات التي بفضل ضخامة و أهمية الوسائل الواجب استخدامها تجاوز إمكانيات البلديات .

2. التنمية الفلاحية :

يقتصر دور المجلس هنا على التشجيع و دعم المبادرات الهادفة إلى حماية التربة و استصلاحها ، تهيئة المساحات الفلاحية ، و التجديد الفلاحي ، عمليات التشجير ، حماية الغابات و انتاج المشاتل الغابية ، تحسين المراعي .

3. التنمية الخاصة بالصناعة و الصناعة التقليدية :

- إحداث و تهيئة المناطق الصناعية

---

[12] **Kamel MOULAI** ,les contraintes de l'action publique locale en Algérie : cas des communes de la wilaya de Tizi ouzou, , revue campus N° 11/08, université mouloud maameri Tizi ouzou ,p9
http://www.ummto.dz/IMG/pdf/rev11_cle0ee271.pdf

- إحداث مؤسسات صناعية أو وحدات لتحويل المنتجات الفلاحية قصد سد حاجيات الإستهلاك المحلية.
- استغلال المقالع بهدف توفير مواد البناء محليا
- احداث وحدات للصناعة التقليدية إذا ما تجاوزت إمكانيات البلديات

4. التنمية السياحية :

على اعتبار أن السياحة هي من مهام البلديات، فإن المجلس الشعبي الولائي يساعد و يوجه مبادرات البلديات و ينسقها إلا أنه إذا عجزت البلديات فإنه بإمكانه أن يستغل كل المؤسسات ذات الطابع السياحي و استغلال منابع المياه المعدنية

5. النقل و المنشآت الأساسية و السكن :

- استغلال بعض المصالح العمومية لنقل المسافرين
- تنمية المنشآت الأساسية الخاصة بالولاية و المتعلقة بالطرق ، الري و الموانى
- إنشاء المناطق الكبرى للسكن
- إحداث مؤسسات للبناء و الأشغال العمومية

6. التنمية الإجتماعية و الثقافية:

- حماية الطفولة و مساعدة الأشخاص المسنين
- إنجاز وحدات صحية
- احداث و تسيير المنشآت ذات الطابع الرياضي ، التربوي و الثقافي
- انجاز مؤسسات التعليم (المتوسطات ، الثانويات ، المتاقن)
- انجاز مؤسسات التكوين المهني و التمهين

إجمالا يمكن القول أن القانون الولائي لسنة 1969 قد أعطى صلاحيات واسعة للمجلس الولائي ، في مختلف مجالات الحياة العامة للولاية ، إضافة لمنحه مهام استشارية كلما

تعلق الأمر بالمخطط الوطني للتنمية ، و أخيراً مهمة تنشيط لفائدة البلديات قد تذهب إلى حد تقديم إعانات مالية بهدف إنجاز مشاريع تنموية.

كما نلاحظ أنه من حيث المصطلحات فإن المشرع بموجب المادة 69 من الأمرنفسه تكلم عن برنامج التجهيز و التنمية للولاية إلا أنه في التعديل الذي مس الأمر سنة 1981 تكلم عن مخطط التنمية للولاية، و هو ما يعني أن الولاية عند إصدار القانون الولائي لم يكن ينظر لها كمستوى للتخطيط و إنما عون للدولة في مجهودها التنموي.

II) صلاحيات البلدية في التنمية المحلية :[13]

اعتبارا لكون البلدية هي الخلية الأساسية لبناء الدولة و قربها من السكان و تفاعلها اليومي معهم، فإنها بهذا الشكل تكون أكثر دراية باحتياجاتهم من المرافق العمومية و المنشآت الأساسية ، و معرفة تطلعاتهم و آمالهم و القادرة على حصر الموارد المحلية على اختلافها و تنوعها، و هو ما دفع بالمشرع إلى تكليفها بمهام المبادرة بحصر الحاجيات المحلية و ترتيب الأولوية بين النشاطات الواجب انجازها و تقديم الإقتراحات بشأن التجهيز العمومي .

و يمكن تصنيف الصلاحيات المسندة للبلديات في مجال التنمية المحلية بموجب الأمر المتضمن القانون البلدي الصادر بتاريخ 18 جانفي 1967 إلى :

1. التجهيز و الإنعاش الإقتصادي :

أ- وضع برنامج خاص بالتجهيز العمومي يراعى في اعداده الموارد و الوسائل المحلية

ب- المساهمة في وضع و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية

2. التنمية الفلاحية :

يشجع المجلس الشعبي البلدي إحداث التعاونيات و هيئات الإحتياط و القروض، و يقدم المعونة لتنظيم الحملات الفلاحية

3. التنمية الصناعية و الصناعة التقليدية :

- إحداث مؤسسات صناعية و أخرى للصناعات التقليدية
- المساهمة في رأس مال المؤسسات الصناعية

---

[13] **الجريدة الرسمية عدد 6 مؤرخة في 18 يناير 1967**- الأمر رقم 67-24 المؤرخ في 18 يناير 1967 يتضمن القانون البلدي

4. التوزيع و النقل :

- تشجيع و تسهيل احداث تعاونيات الإستهلاك لتموين السكان
- تشجيع إحداث مخازن
- استغلال مصلحة عمومية لنقل المسافرين في شبكة الطرق البلدية
- المشاركة في رأس مال مقاولات النقل العمومي

5. التنمية السياحية :
- احداث مقاولات سياحية ذات نفع محلي
- استغلال المؤسسات السياحية التابعة للدولة و التي عهدت بها للبلدية.
- انشاء محطات معدنية علاجية أو محطات للمياه المعدنية أو محطات مناخية أو محطات سياحية حسب الثروات الطبيعية المتواجدة على ترابها.

6. السكن و الإسكان:

- وضع مخطط عمراني
- احداث مؤسسات البناء و انتاج مواد البناء

7. الإنعاش الثقافي و الإجتماعي :
- احداث مشاريع لتلبية الحاجيات الثقافية ، الصحية و الإجتماعية
- احداث هيئات لتلبية الحاجيات الرياضية و الشبانية
- المساهمة في انجاز برامج البناءات المدرسية
- احداث وسائل التكوين الفني عبر اقامة المكتبات البلدية ، دور السينما و المسارح.
- احداث مشاريع علاجية و وقائية.

إن التعديلات التي عرفها كل من القانون البلدي و الولائي سنة 1981 أضافت مهمة جديدة تتماشى و السياسة الجديدة في التهيئة العمرانية و المحافظة على البيئة . فكاف المجلس الولائي بإعداد مخطط لتهيئة الولاية(PAW) يحدد فيه خصائص مختلف مناطق الولاية و وظائفها و الشئ نفسه بالنسبة للبلدية التي ألزمها باعداد مخطط للتهيئة(PAC) و استبدل برنامج التجهيز العمومي (PEP) بمخطط للتنمية المحلية(PDL) و أضاف لها مهمة الحفاظ على البيئة و محاربة التلوث ، و هو التوجه الذي تأكد لنا من خلال تتبعنا لسياسة التنمية

المحلية بالجزائر، و الذي تميز بعد 1980 بإعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية، و هو ما يفسر استعمال مصطلح مخطط بدل من برنامج.

هذا الاتجاه صار أكثر نضجا مع نهاية عشرية الثمانينيات من القرن الماضي و صدور قانوني البلدية و الولاية سنة 1990. و بروز تموقع جديد للجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية، و هو ما ستبرزه الصلاحيات الجديدة المخولة للجماعات المحلية بموجب القانونين الصادرين في 07 أفريل 1990.

III) صلاحيات الولاية في مجال التنمية المحلية حسب قانون 7 أفريل 1990[14]

لقد فتح القانون الجديد للمجلس الشعبي الولائي الطريق لاتخاذ كل إجراء من شأنه ضمان تنمية الولاية حسب قدراتها و مميزاتها، و جعل من المجلس منبراً لتشجيع كل المبادرات الهادفة لبعث تنمية منسجمة و متوازنة للولاية، و قد منح للمجلس وسيلتين أساسيتين هما مخطط الولاية و مخطط التهيئة العمرانية للولاية .

و عموما يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يبادر إلى انجاز تجهيزات تتجاوز من حيث حجمها و أهميتها أو استعمالها قدرات البلدية .

و قد توزعت الصلاحيات عبر القطاعات الإقتصادية المختلفة من الفلاحة و الري إلى الهياكل الأساسية الإقتصادية، إلى البناءات التربوية، و تلك الخاصة بالتكوين المهني، ثم النشاط الإجتماعي .

و الملاحظ تغير موقع الولاية في العملية التنموية من فاعل متعدد الإختصاصات و الصلاحيات حسب التشريع السابق إلى مشجع و مبادر لترقية مختلف النشاطات التي تساهم في التنمية عامة و التنمية المحلية على الخصوص ، بالإضافة إلى دورها التقليدي في التجهيز العام، مع الإنسحاب الكامل من النشاطات التي بطبيعتها من مهام المؤسسات الإقتصادية تماشيا مع التوجه الليبرالي و الإنتقال إلى اقتصاد السوق.

[14] **الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 11 أبريل 1990**- القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالولاية

IV)صلاحيات البلدية في مجال التنمية المحلية حسب قانون 7 أفريل 1990[15]

بتحليل النص التشريعي المتضمن القانون البلدي الساري المفعول ، يتبين أنه يساير المحيط السياسي و الإقتصادي الذي صدر على ضوئه، و خاصة في شقه المتضمن صلاحيات البلدية ، حيث لم تعد البلدية،كما كانت، الفاعل المتعدد الإختصاصات بقدر ما أصبحت فضاء لتشجيع المبادرات الهادفة لتنمية الأنشطة من طرف المتعاملين الإقتصاديين و الإجتماعيين، و مكانا لوضع كل إجراء قيد التنفيذ والذي من شأنه توفير المناخ لتفعيل، و تثمين الموارد المحلية بكل أنواعها عبر تشجيع الحركة الجمعوية، و تنظيم التشاور، و خلق الشروط المحفزة لبروز فاعلين جدد على الساحة.

و انحصر دورها في انجاز المرافق و الهياكل التي بطبيعتها تؤدي خدمة عمومية مثل البناءات المدرسية ، مراكز و قاعات العلاج ، الطرقات البلدية ، الري (المياه الصالحة للشرب و التطهير) ، المساحات الخضراء و غيرها من المرافق الجوارية ، على أن تدرج مسبقا في مخطط التنمية المحلية الذي يعده المجلس الشعبي البلدي.

يمكن القول أن البلدية أصبحت ملتقى مختلف الفاعلين في التنمية المحلية و فضاء للتشاور بينهم قصد صياغة استراتيجية تنموية محلية.

في سبيل تمكين الجماعات المحلية من الإطلاع بمهامها و صلاحياتها عموما، و على الأخص الصلاحيات في مجال التنمية المحلية، فقد منحهما المشرع الإستقلالية المالية ، ممثلة في إعداد ميزانية مستقلة لكل جماعة ، فما محتوى هذه الميزانية، و كيفية إعدادها و المصادقة عليها ؟.

ثالثا : الميزانية : الإستقلالية في القرار التنموي ؟

تمثل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة كانت ، إذ تشمل مختلف أبواب الإنفاق العام و تبين كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق .

[15] **الجريدة الرسمية عدد 15 مؤرخة في 11 أبريل 1990**- القانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية

و لم تعد الميزانية أداة للرقابة على النشاط المالي للدولة فحسب كما كانت وظيفتها في الماضي بل أصبحت أداة رئيسية للتوجيه و التخطيط الإقتصادي و الاجتماعي ، تستعملها الدولة للتأثير على مختلف جوانب النشاط الإقتصادي، و يشكل تحليل أبوابها تحليلا لجوانب السياسة المالية للدولة هذه الرؤية تنطبق على القمة كما تنطبق على القاعدة (البلدية)

لا تقتصر دلالة أرقام الميزانية على ناحيتها المحاسبية فقط، و إنما تعكس في جوهرها البرنامج السياسي و الإقتصادي و الاجتماعي الذي تسعى الدول لتحقيقه.

I) تعريف الميزانية و خصائصها

1. تعريف عام :

التقدير المعتمد للإيرادات و النفقات الذي تقوم به الدولة او أحد فروعها لفترة زمنية مقبلة ، عادة تكون سنة[16].

أ- التعريف الجزائري :[17]

عرف القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 في مادته السادسة الميزانية بأنها : تتشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، و المؤرخة وفقا للأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

هي جدول التقديرات الخاصة بالإيرادات و النفقات السنوية و كذلك أمر بالإذن و الإدارة ، تمكن من حسن تسيير المصالح العمومية (المادة 49 من القانون رقم 08/90 المتضمن القانون البلدي) كما تعرف كذلك بالوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات و النفقات الخاصة بالتسيير و الإستثمار و منها نفقات التجهيز العمومي و النفقات بالرأسمال و ترخص بها (المادة 03 من القانون رقم 21/90 المؤرخ في 15/ 1990/08 و المتعلق بالمحاسبة العمومية).

و تتركز الميزانية على مجموعة مفاهيم أساسية تتمثل فيما يلي [18]:

---

[16] **أحمد بوعشيبة** ، المالية المحلية في الجزائر و مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1991 ص 2

[17] **الجريدة الرسمية عدد 28 مؤرخة في 10 يوليو 1984**- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

[18] **محمد بن مالك** ، ميزانية البلدية ، مذكرة ماجستير ، معهد الحقوق ، جامعة الجزائر، 1995 ص 37

- مفهوم العلانية

إن هذا المفهوم مستمد من مبدأ علانية جلسات المجلس الشعبي البلدي و الولائي، بحيث يمكن لأي مواطن أن يحضر مداولات المجلس الشعبي حتى يعرف أين تذهب مساهمته في الضريبة بل أكثر من ذلك، فيمكنه أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس (المادة 22 من ق.ب)

- الميزانية عمل تقديري

إن الميزانية تطبق على مرحلة مستقبلية و بالتالي فإن تحديد الإيرادات و النفقات هو عمل تخميني و تؤخذ فيه بعين الإعتبار نتائج السنة السابقة .

فعند تحضير الميزانية فإن الطابع التخميني هو المسيطر بينما عند المصادقة فالطابـ ـع الترخيصي هو الأساس

- الميزانية ترخيص أو إذن مسبق

إن هذه الوثيقة تهدف إلى ترخيص بتحصيل الإيرادات و بتسديد النفقات ، حيث أن الجماعة المحلية لا يمكنها أن تنفق أكثر مما هو مقدر (الإعتمادات المصادق عليها) في الميزانية .

إن هذه القاعدة تستلزم أن يصوت و يصادق على الميزانية قبل أول جانفي من السنة المالية غير أنه هناك استثناء و هو مبدأ 12/1 التقديرات ، بحيث أنه إذا لم تضبط ميزانية الجماعة المحلية لسبب ما قبل بدأ السنة المالية فإنه يستمر في انجاز الإيرادات و النفقات العادية المسجلة في السنة المالية الأخيرة حتى يتم المصادقة على الميزانية الجديدة ، في هذه الحالة فإنه لا يجوز الإلتزام بالنفقات و صرفها إلا في حدود 12/1 في كل شهر من مبلغ إعتمادات السنة المالية السابقة و هذا ما تبينه المادة 157 من القانون 08/90 .

- الميزانية عمل دوري

إن الميزانية عمل يتجدد كل سنة عند تاريخ محدد مسبقا بموجب قانون و إنجازها يتم في الفترة المحددة و التي تسمى السنة المالية و هي تشمل مرحلتين :

المرحلة التي تبدأ في 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر

المرحلة الإضافية و التي تمتد إلى غاية 15 مارس من السنة الموالية و ذلك بالنسبة لعمليات التسديد و صرف النفقات ، و إلى غاية 31 مارس من السنة الموالية كذلك بالنسبة لعمليات تسديد و جباية الإيرادات و دفع النفقات.

- الميزانية عمل إدارة

بواسطة الميزانية يمكن للجماعات المحلية من حسن تسيير مختلف مصالحها و تلبية حاجيات المواطنين .

2. المبادئ العامة للميزانية [19]

- مبدأ الوحدة :

بالرغم من أن ميزانية المجموعة المحلية تتشكل من وثائق (ميزانية أولية ، ميزانية إضافية و حساب إداري) إلا أنها في نهاية المطاف تعتبر وثيقة واحدة و التي تهدف إلى التوازن و تحديد الحجم الحقيقي للنفقات و الإيرادات .

هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن هذا المبدأ يعني وحدة الصندوق أي يوجد صندوق واحد بالرغم من اختلاف طبيعة الإيرادات و النفقات و وجود قسمين للميزانية (قسم التسيير ، قسم التجهيز و الإستثمار).

- مبدأ السنوية :

إن فترة تنفيذ الميزانية هي السنة المدنية أي فترة ترخيص بتحصيل الإيرادات و تسديد النفقات و ربط العمليات المالية بهذه السنة ، إن هذا المبدأ مستمد من سنوية الضريبة .

- مبدأ الشمولية :

حسب هذا المبدأ، يتعين على الجماعة المحلية تسجيل كل عناصر الميزانية و بقيمتها الحقيقية و دون أي تخصيص، بحيث يمنع تغطية أو إغفال ايرادات لتغطية نفقات أو العكس ، فكل الايرادات و النفقات يجب أن تكون في الميزانية، بحيث أن مجموع الإيرادات موجهة لتغطية جميع النفقات و الإستثناء الوحيد هي الإيرادات المرهونة باختصاص .

- مبدأ الحقوق الثابتة :

طبقا لهذه القاعدة تعتبر كمنجزة /

---

[19] **أحمد بوعشيبة** مصدر سابق ص ص 14-15

- كل النفقات التي كانت موضوع أمر بالدفع (حوالات)
- كل الإيرادات التي كانت موضوع سند تحصيل و التي لم تكن موضوع إرجاع أو رفض من قبل أمين الخزينة (حوالات أو سندات تحصيل).

- مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف و المحاسب :

إن هذا المبدأ يهدف إلى تقسيم العمل و توزيع الصلاحيات في تنفيذ الميزانية هذا من جهة ، و من جهة أخرى يمكن من المراقبة المتبادلة . ففي هذا الإطار فكل واحد (الآمر بالصرف و المحاسب) يعد في نهاية السنة المالية حسابا خاصا به ، حساباً إدارياً بالنسبة للآمر بالصرف و حسابا للتسيير بالنسبة لأمين الخزينة .

3. أقسام الميزانية[20] :

تنقسم ميزانية الجماعة المحلية إلى قسمين رئيسيين :

- قسم التسيير
- قسم التجهيز و الإستثمار

أ- قسم التسيير :

في هذا القسم نجد تقديرات الإيرادات و النفقات الدائمة التي تمكن الآمر بالصرف من إدارة و مواجهة مجموع نفقات مصالح المجموعة المحلية و صيانة الممتلكات ، فهذا القسم لا يغير من وضع الأملاك العقارية و المنقولة أو الديون .

ب- قسم التجهيز و الإستثمار :

إن هذا القسم يشمل العمليات المتعلقة بتغيير قيمة أو بنية الممتلكات المنقولة و العقارية و الديون كما يضم العمليات ذات الطابع المالي بين المجموعة المحلية و مؤسساتها.

تجب الإشارة إلى أن العلاقة الوحيدة بين هذين القسمين (التسيير و التجهيز) تكمن في الاقتطاع من إيرادات التسيير بالإضافة إلى الأشغال المنجزة عن طريق التسيير المباشر عن طريق حوالات الأمر .

[20] **أحمد بوعشيبة** مصدر سابق ص 11

4. الإعداد و التصويت على الميزانية [21]:

تقدم الميزانية للمجلس(البلدي أو الولائي) خلال الدورات العادية. فالميزانية الأولية تقدم خلال أول شهر من الثلاثي الرابع للسنة المالية السابقة ، أما الميزانية الإضافية فخلال شهر جوان من السنة المالية الجارية .

يقدم مشروع الميزانية إلى لجنة المالية لمجلس المجموعة المحلية لتقوم بدراستها و تقترح التعديلات التي تراها مناسبة، و يمكنها استدعاء أمين الخزينة قصد استشارته بحكم أنه محاسب عمومي للجماعة المحلية، و تختم إشغالها بتحرير تقرير تقدمه للمجلس .

كما أن رئيس المجلس الشعبي البلدي أو الوالي حسب الحالة يقوم بتقديم و عرض الميزانية على المجلس للموافقة عليها .

مع الإشارة إلى أن إعداد الميزانية يتطلب جمع كل المعلومات المتعلقة بهذه الوثيقة، مع الأخذ بعين الإعتبار للعوامل التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة و تؤثر سلبا أو ايجابا على الإيرادات و النفقات (النصوص التشريعية و التنظيمية ، الأسعار ...) على أن يكون الشغل الشاغل للمجموعة المحلية هو الوصول إلى أقل تكلفة في النفقات و رفع لأقصى حد للإيرادات .

أ- التصويت على الميزانية :

يتم التصويت من قبل المجلس الشعبي البلدي أو الولائي على الميزانية فصلا بفصل بالنسبة لقسم التسيير، لأن الإعتمادات تتشكل من كتلة نفقات الفصل، و المادة داخل الفصل لا تشكل سوى قيمة إعلامية بحيث يمكن للآمر بالصرف إجراء تحويلات من مادة إلى مادة داخل الفصل نفسه باستثناء الإعتمادات المرهونة باختصاص (إعانات ، مساعدات...) .

بينما الإعتمادات بقسم التجهيز و الإستثمار تتشكل داخل الفصل بالمادة ، اعتبارا أن الإعتمادات مرهونة باختصاص، و يتم التصويت داخل الفصل مادة بمادة بحيث لا يمكن للرئيس القيام بتحويل من مادة إلى مادة داخل الفصل نفسه لأن هذه الصلاحية من اختصاص المجلس .

[21] **أحمد بوعشيبة** ، مصدر سابق ، ص ص 16-32.

ب- مراحل الميزانية :

إن تسيير الجماعة المحلية يفرض ترتيبات الميزانية ، تعد هذه الوثيقة في الأشهر الأخيرة للسنة المالية السابقة و لا تأخذ بعين الإعتبار عند إعدادها النتائج ، لأنها غير معروفة ، إن هذا الإجراء يسمى **الميزانية الأولية** .

بعد معرفة نتائج السنة المالية السابقة يتم إدماج هذه العناصر الجديدة في التسيير الجاري و تتجسد هذه العملية، و التي تسمى **الميزانية الإظافية** في تعديل الميزانية الأولية :

- تعديل بعض تقديرات الإيرادات و النفقات .
- إدخال نفقات جديدة مغطاة بإيرادات لم تكن معروفة عند إعداد الميزانية الأولية .
- ترحيل نتائج السنة المالية السابقة.

الحساب الإداري : و هو الحالة المفصلة للإيرادات و النفقات المنجزة و يستظهر ما تم تحصيله فعلا و ما تم إنفاقه حقا. و هو تلخيص عام و الذي يحلل و يبين النتائج المالية للجماعة المحلية . و يمكن من تقييم تسيير الرئيس و يعطي الوضعية الحقيقية للتغيرات التي طرأت على الممتلكات بالإضافة إلى ذلك فإنه أداة مقارنة بين التقديرات و الإلتزامات و الإنجازات بالنسبة للنفقات و تقديرات الإيرادات و التحديدات المحصلة فعلا.

علما أن هذه الوثيقة يبدأ في إعدادها بعد 31 مارس أي بعد انتهاء المرحلة الإظافية لتنفيذ الميزانية .

يمكن تعديل النفقات و الإيرادات خلال السنة المالية و تسمى هذه العملية بفتح إعتماد مسبق إذا جاءت قبل التصويت على الميزانية الإضافية و ترخيصا خاصا إذا جاءت بعد الميزانية الإضافية.

فإذا كان قسم التسيير يتكفل بتمويل السير العادي للمصالح المحلية لكل من البلدية و الولاية و استمرارها في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين فإن قسم التجهيز و الإستثمار يعتبر الوسيلة الأساسية للتكفل بالتنمية المحلية عبر توسيع قاعدة المرافق، و المنشآت المحلية بما يضمن الأستجابة لاحتياجات و طموحات المواطنين في تحسين إطار معيشتهم، و تحضير بنية

قاعدية، بما يضمن تنويع و تكثيف النشاطات الإقتصادية عبر إقليم البلدية و الولاية . و السـؤال الذي يتبادر للأذهان هو: ماهي وسـائل تـمويل التنمية المـحلية ؟ .

رابعا: الوسائل المالية لتدخل الجماعات المحلية في مجالات التنمية

مبدئيا فإن تمويل التنمية المحلية عبر ميزانيتي التجهيز لكل من البلدية و الولاية يتم بناءا على اقتطاع نسبة لا تقل عن 10 من المائة من مداخيل الجباية ، إلا أن هذا الإقتطاع إذا كان معتبرا في ميزانية الولاية فإنه بالنسبة للبلديات أصبح لا يمثل إلا جزءاً قليلاً مقارنة بالمبلغ الكلي المخصص لقسم التجهيز و الإستثمار، و خصوصا إذا علمنا أن أغلب البلديات (بلغ عددها 1472 سنة 2007 من مجموع 1541 بلدية) عاجزة ماليا و تستنجد في كل سنة بصندوق الأموال المشتركة لدعمها بإعانة استثنائية للتوازن. و باقي الغلاف المالي المخصص لقسم التجهيز عبارة عن إعانات من الدولة و الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)، مما يؤدي إلى ارتباط البلديات ماليا بالدولة و تقليل هامش المناورة للمنتخبين المحليين.

و لتوضيح هيكلة المصادر المالية للجماعات المحلية نقدم مصادرها كما يلي :

I) المصادر المالية الذاتية :

أ- الموارد الجبائية[22]

تمثل الموارد الجبائية حوالي 90 % من مجموع مداخيل البلديات و يمكن تصنيفها إلى فئتين هما :

✓ الضرائب و الرسوم المخصصة بكاملها للجماعات المحلية و لمصلحة الأموال المشتركة للجماعات المحلية

1. الرسم على النشاط المهني (T.A.P)

إن الرسم على النشاط المهني (T.A.P) الذي نصت عليه المادة 34 من قانون المالية لسنة 1996 و الذي عوض الرسم على النشاط الصناعي و التجاري و الرسم على النشاط غير التجاري . أصبح معدله الحالي 2 % (بعدما كان 2.55%).

بصفة عامة فإن ناتج الرسم على النشاط المهني يتم توزيعه كما يلي :

- **بلدية : 65.10 %**
- ولاية : 29.41 %

[22] **محمد عبدو بودربالة** ، الإصلاح الضريبي ، http://www.majliselouma.dz/textes/autresdoc/III.pdf

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) : 5.49%.

غيرأن هذه النسب لا تطبق بالكيفية نفسها فيما يخص ولايات الجزائر ، وهران ، قسنطينة و عنابة لخصوصيات محلية.

2. الرسم على القمامات المنزلية

يحدد سنويا باسم مالك السكن أو المنتفع به، و يوجه لصالح البلديات التي تقوم بالتكفل بإدارة مصلحة إزالة القمامات المنزلية بصفة منتظمة. و قد حدد قانون المالية لسنة 2002 مبلغ الرسم في شكل المبالغ القصوى و الدنيا التي تطبقها البلديات بموجب مداولات تحدد فيها قيمة الرسم المطبق على ترابها .

و هذه المبالغ حددها قانون المالية كما يلي :

من 500 دج إلى 1000 دج للمحل الواحد ذي الطابع السكني

من 1000دج إلى 10.000 دج للمحل ذي الطابع المهني ، التجاري ، الحرفي أو مماثل

من 5000 دج إلى 20.000 دج بالنسبة لقطعة أرض مهيأة للأصطياف ولإيواء العربات.

من 10.000 دج إلى 100.000 دج بالنسبة لقطعة أرض ذات النشاط الصناعي و التجاري ، الحرفي أو نشاط مماثل ينتج كميات من النفايات أكثر من الفئات المذكورة أعلاه.

إن ناتج الرسم يدفع بالكامل إلى البلدية .

3. الرسم العقاري و يتكون من رسمين منفصلين :

- الرسم العقاري على الملكيات المبنية (T.F.P.B)

يطبق هذا الرسم سنويا على الملكيات العقارية المبنية ، و يحدد على أساس تطبيق معدل 03% عن القيمة الإيجارية الضريبية للمتر المربع ، علما أن القيمة الإيجارية قد عرفت زيادة بـ مقدار 10 % في قانون المالية لسنة 2002.

إن الناتج المتعلق بالرسم العقاري على الملكيات المبنية يخصص بكامله للبلدية.

- الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية (T.F.P.N.B)

يطبق هذا الرسم على الملكيات غير المبنية ، إن أساس هذا الرسم يقدر طبقا لمنتوج القيمة الإيجارية للممتلكات غير المبنية و يحدد كما يلي :

- 05% بالنسبة للملكيات الموجودة ضمن المناطق غير العامرة.
- أما بالنسبة للملكيات الموجودة ضمن المناطق العامرة فإن المعدلات تحدد كما يلي /
- 05% إذا كانت المساحة تقل أو تساوي 500 م²
- 07 % إذا كانت المساحة > 500 م² ≥ 1000 م²
- 10% إذا كانت المساحة > 1000م².
- أما بالنسبة للأراضي الفلاحية فإن المعدل الواجب تطبيقه هو 03% .

إن ناتج هذا الرسم يخصص بالكامل إلى ميزانية البلدية.

4. رسم الإقامة

أعيد إدخاله سنة 1998 لصالح البلديات أو مجموع البلديات المصنفة كمحطات سياحية أو مناخية أو حمامات معدنية سياحية، أو محطات سياحية مختلطة.

يطبق هذا الرسم على الأشخاص غير المقيمين داخل البلدية و على الذين لا يملكون تأشيرة إقامة ، إن تعريف هذا الرسم يحسب بالنسبة لكل شخص و يوميا، إذ لا يمكن أن يتعدى 10 دج لكل شخص على الأقل أو 20 دج على الأكثر و 50 دج بالنسبة لكل عائلة.

إن ناتج هذا الرسم يخصص بالكامل إلى ميزانية البلدية.

5. الرسم على عقود التعمير

تعويضاً لقانون الطابع ، المادة 139 مكررة المعدلة و المتممة بالمادة 33 من قانون المالية لسنة 1999.تم تأسيسه بموجب أحكام المادة 55 من قانون المالية لسنة 2000. و عدلت التعريفات في قانون المالية لسنة 2006 ، ثم في قانون المالية لسنة 2008.

يدفع هذا الرسم عند إصدار الرخص و الشهادات العقارية و يتغير هذا الرسم حسب نوع الرخصة أو الشهادة كما يلي :

- رخصة البناء
- رخصة تقسيم قطعة أرض من أجل البناء
  - o تقسيم من أجل الإسكان
  - o تقسيم من أجل النشاط التجاري و الصناعي
- رخصة التهديم
- رخصة التجزئة

إن ناتج هذا الرسم يوجه بكامله للبلدية.

6. الرسم المطبق على الإعلانات و الصفائح المهنية

إن هذا الرسم منصوص عليه بمقتضى أحكام المادة 56 من قانون المالية لسنة 2000 ، و هو محدد حسب مقاييس و طبيعة الإعلان و الملصقات أو طبيعة اللوحة المهنية و أبعادها . يقدر هذا الرسم كالتالي :

- الإعلانات المكتوبة على الأوراق العادية رسم ما بين 20 و 30 دج
- بالنسبة للإعلانات المحفوظة و المكتوبة على الورق تعريفة ما بين 40 و 80 دج.
- الإعلانات المصبوغة ، تعريفة ما بين 100 و 150 دج.
- اللافتات المضيئة ، تعريفة تحدد بـ 200دج للمتر المربع
- الألواح المهنية تتراوح تعريفتها ما بين 500 و 750دج.

يخصص ناتج هذا الرسم بكامله لصالح البلدية

7. الرسم على الحفلات

أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1966 و عدل بموجب المادة 36 من قانون المالية لسنة 2001.

يخصص ناتج هذا الرسم بكامله لصالح البلدية

✓ الضرائب و الرسوم التي يخصص جزء منها للجماعات المحلية و للصندوق المشترك للجماعات المحلية

1. الرسم على القيمة المضافة (T.V.A)

تم إدخال هذا الرسم لتعويض رسم سابق هو الرسم الوحيد الإجمالي على الناتج (T.U.G.P)، و كذا الرسم الوحيد على انتاج الخدمات (T.U.G.P.S) ، دخل هذا الرسم حيز التنفيذ في سنة 1992 ، و هو يطبق على عمليات البيع و الأشغال العقارية و الخدمات .

إن معدلات الرسم على القيمة المضافة الحالية تحدد كما يلي :

- معدل عادي : 17 %
- معدل مخفض: 07 %

و يوزع ناتج الرسم كما يلي :

- الدولة : 85%
- البلدية : 05 %
- ص.م.ج.م : 10%

2. الضريبة على الممتلكات

يخضع لهذا الرسم الأشخاص الطبيعية التي تملك عنوانا ضريبيا في الجزائر، إن ناتج الضريبة على الذمة المالية يتوزع كما يلي /

- 60 % مخصص لميزانية الدولة.
- 20 % مخصص لميزانية البلدية
- 20 % مخصص لحساب بعنوان الصندوق الوطني للسكن(FONAL).

3. رسم الذبح

هذا الرسم يحصل نتيجة ذبح و سلخ الأنعام و المواشي :(الخيول ، الجمال ، الأبقار ، الأغنام و الماعز) ، تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1970. و يقدر مبلغ هذا الرسم حسب وزن لحم الأنعام. و يحدد حاليا بـ ـ 05 دج / كلغ و يوزع كما يلي :

- 70% لصالح البلدية .

- 30 % لصالح صندوق حماية الصحة الحيوانية .

4. أتاوة الرعي

أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2001 و يتم توزيع ناتج هذا الرسم كما يلي :

- 70 % يخصص للبادية
- 30% يخصص للدولة.

5. الدمغة الجبائية على السيارات

يخضع لهذا الرسم كل شخص طبيعي أو معنوي يملك سيارة ، تعريفته تتغير حسب نوع السيارة و سنة بدأ استعمالها ، حسب جدول يتراوح ما بين 300 دج و 15.000دج.

إن ناتج هذا الرسم يوزع كما يلي :

- 80 % لصندوق الأموال المشتركة للجماعات المحلية
- 20 % تدفع لصالح ميزانية الدولة.

إضافة لما سبق ذكره فإن قانون المناجم المؤرخ في 2001/07/03 يخصص كذلك حصصا ضريبية للجماعات المحلية و هذه الضرائب هي :

- ضريبة الإستخراج توزع كما يلي 80% لصالح صندوق الذمة المنجمية العامة و 20% للصندوق المشترك للجماعات المحلية.
- الرسم على حق استغلال المساحات المنجمية : يوزع ناتجه بنسبة 50% لصالح أموال الذمة العمومية و 50% لصالح الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL).
- الضريبة على أرباح المناجم: يحدد معدله بنسبة 33 % يوزع الناتج كما يلي/
  - 30% لصالح ميزانية الدولة
  - 03 % لصالح الجماعات المحلية.

ب- الموارد غير الجبائية

✓ مداخيل الممتلكات

و تعتبر نسبة ضعيفة مقارنة بالموارد الجبائية و تتأتى من كراء و استغلال الممتلكات العقارية للجماعات المحلية .

✓ منتوج الاستغلال

و هي حاصل الخدمات التي تقدمها المصالح المحلية للمنتفعين منها بمقابل أو كراء الأملاك المنقولة من حضائر السيارات و آلات الأشغال العمومية . و هو يمثل الجزء اليسير من المداخيل العامة للجماعة المحلية.

✓ الناتج المالي

و يتمثل في فوائد الودائع لدى البنوك و مؤسسات الإدخار و الأسهم و أقساط الفوائد، التي تعود إلى الجماعة المحلية من مجموع الفوائد التي تحصلت عليها المؤسسات العمومية المحلية التابعة للجماعة.غير أنه في الوقت الحاضر فإن هذه المداخيل تكاد تكون منعدمة لدى أغلب الجماعات المحلية بالنظر لحل المؤسسات العمومية المحلية التي كانت في السابق تمول هذه الميزانية .

II) برنامج التمويل الذاتي (l'autofinancement) عن طريق الإقتطاع من ميزانية التسيير

و هو البرنامج الأساسي –نظريا – للتجهيز العمومي سواءا بالنسبة للبلدية أو للولاية، و يتم عن طريق اقتطاع ما لا تقل نسبته عن 10 % من المجموع العام للإيرادات الخاصة بقسم التسيير، فإذا كان المبلغ المقتطع بالنسبة للولاية يمثل قدر معتبر في ميزانيتها للتجهيز فإنه بالنسبة لأغلب البلديات هامش ضعيف جدا لا يكاد يغطي نفقات مشروع واحد صغير.

و هذه الوضعية زادت من تبعية الجماعات المحلية للدولة ماليا و خاصة البلديات، و هز استقلالها المالي المعترف به قانونا ،و قلل من هامش الحرية للمنتخبين المحليين في تدبير الشأن المحلي . و منه تبقى المصادر الخارجية و خاصة تلك التي تجود بها خزينة الدولة المصدر الأساسي لكل تدخل في ميدان التجهيز المحلي .

III) المصادر الخارجية

أ- مساعدات الدولة

1. البرامج القطاعية غير الممركزة(PSD) :

هذه البرامج تحقق التوازنات الجهوية ، و قد يكون لها تأثير على المستوى الجهوي ، عندما تعني البلدية فإنه يطلب منها الرأي التقني في اختيار موقعها(الإختيار المسبق لأرضية المشروع).

و تسجل هذه البرامج برمز الوالي ، الذي يعتبر الآمر بالصرف الوحيد. حيث توزع الأغلفة المالية من طرف وزارة المالية على الولايات بعد استشارة الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية ،على أن تتولى كل ولاية بتسطير برنامج مشاريعها التنموية الخاصة بها.

و يعتبر هذا البرنامج أهم مصدر للتكفل باحتياجات المواطنين على مستوى الولاية

2. برامج المخططات البلدية للتنمية (PCD) [23]

هو برنامج الدولة ذو التسيير اللامركزي الأكثر استعمالا منذ سنة 1974. حيث استبدل خلفه : برنامج التجهيز المحلي الذي كان مقسم على أربعة أنشطة هي :

- اعتمادات مخصصة للإستعمال الأفضل لليد العاملة المحلية
- برامج تنمية الصناعة المحلية
- برامج تنمية التجهيز الجماعي
- برامج تنمية الإقتصاد الريفي

إن ضم مختلف الأنشطة الإقتصادية ضمن برنامج واحد أعطى نتيجة هامة. و هي التنسيق المحكم في برمجة المشاريع.

و تمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث الإختيار و ملائمة المشاريع المقترحة و موقعها و أثرها المباشر على الجماعة المحلية و المسعى التساهمي مع المواطنين .

يكون برنامج التجهيز العمومي الخاص بالمخططات البلدية موضوع رخصة برنامج عامة لكل ولاية ، يتم تبليغها من طرف وزارة المالية بعد استشارة الوزارة المكلفة بالجماعات المحلية).

[23] تحدد التعليمة رقم 14801 المؤرخة في 12 ديسمبر 1975 كيفيات تسيير هذا البرنامج.

يخول تسيير برنامج المخططات البلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الآمر بالصرف، باعتبار هذه العمليات تسجل برمزه من طرف الوالي .

☒ تحضير و تنفيذ المخططات البلدية للتنمية

تشكل المخططات البلدية للتنمية الأداة المفضلة للتنمية المحلية لما تتضمنه من أهداف التكفل بالحاجيات الأساسية للمواطنين فيما يخص التزود بالمياه الصالحة للشرب ، التطهير ، التهيئة الحضرية، المنشآت الجوارية ، فك العزلة .....الخ. و على وجه الخصوص لفائدة البلديات الريفية و المناطق الفقيرة على وجه التحديد.

لهذا البرنامج بعد محلي :

- يؤكد سياسة اللامركزية
- يشكل أداة دعم للتنمية الوطنية
- يحسن مستوى تقديم الخدمة العمومية
- يشجع على تطوير التضامن المحلي
- يهم عدة قطاعات النشاط

ملائمة النشاطات :

يختص المجلس الشعبي البلدي في موضوع ملائمة النشاطات الواجب القيام بها ، الذي يقيم وفق دراسة مبنية على :

- التعبير عن احتياجات الجماعة المحلية
- الوضعيات الإستعجالية
- التكامل و التوافق مع البرامج الأخرى
- مطالب المواطنين

ترتب النشاطات حسب درجة الأولوية طبقا للتوجهات الوطنية و خصوصيات إقليم البلدية (المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09أوت 1973)

01 تحضير و إعداد و تسجيل المخططات البلدية للتنمية :

يتكون برنامج المخططات البلدية من جملة من الأعمال المحددة و المعتبرة ذات أولوية و المجسدة بمقترحات مشاريع يستوجب انضاجها.

و يتطلب هذا العمل مسبقا ما يلي :

- معرفة المحيط البشري و المادي على أساس بنك معلوماتي ، إحصائي و اقتصادي.
- توفر الأرضيات العقارية لموقعها طبقا لأدوات التعمير و التخطيط المجالي .

تمر إجراءات التحضير و التسجيل بالمراحل التالية :

- ضبط قائمة مقترحات المشاريع
- مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق و حسن سير المشروع عند إنجازه.
- ضمان وجود دراسة ، و توفر القطع الأرضية و الإرتفاقات.
- تحكيم الإقتراحات على مستوى لجنة الدائرة.
- تقديم البرنامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج.
- إعداد البطاقات التقنية للمشاريع المقبولة .
- تسجيل المشاريع من طرف مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية و تبليغها عن طريق الوالي للبلديات.

02 *<u>تنفيذ و متابعة البرامج</u>*

اختيار المتعاقد المكلف بالإنجاز ضمن الإطار التنظيمي المحدد في قانون الصفقات العمومية.

متابعة المشروع من طرف مكتب دراسات و / أو القسم الفرعي التقني المختص قطاعيا.

الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية.

إن هذا الإجراء يسمح بتسيير التقديرات في مجال إعتمادات الدفع السنوية التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال.

يتم توزيع اعتمادات الدفع حسب الفصول و البلديات.

يرسل المسير (رئيس البلدية) إلى أمين الخزينة البلدي الحوالات المعادلة لوضعية الأشغال و المؤشر عليها من طرف المصالح التقنية.

03 استلام المشروع و إقفال العملية :

يتم استلام المشروع عند انجاز العملية (رفع التحفظات و تسليم شهادة المطابقة) و يتم إقفالها على أساس بطاقة الإقفال.

ب- البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الإقتصادية

1. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(PSRE)

أنشأ هذا البرنامج سنة 2001 بمبادرة من رئيس الجمهورية للفترة (2001-2004) بمبلغ إجمالي 7 مليار دولار (525 مليار د ج) و يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها و إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و يهدف إلى إنعاش الأستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة (المركزي، القطاعي الغير ممركز، المخططات البلدية للتنمية).

يخضع هذا البرنامج لقواعد التسيير نفسها الخاصة بالبرنامج العادي ، إلا أنه يوجد اختلاف وحيد، يكمن في أن اعتمادات الدفع التي لا تلغى بانتهاء السنة، و إنما توضع على مستوى الحساب الخاص رقم 322001 المفتوح لدى أمين الخزينة للولاية.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)

يعتبر هذا البرنامج مكمل لسابقه، و يهدف إلى دعم المكتسبات السابقة، و إعطاء دعم للتنمية المحلية على الخصوص و يتم هذا بواسطة مشاريع مسجلة في مختلف برامج التجهيز العمومي للدولة . يمتد على خمس سنوات (2005-2009) بغلاف مالي يقدر ب 60 مليار دولار(9533 مليار د ج).

3. برنامج خاص بتنمية مناطق الجنوب

أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998، و يخضع للمرسوم رقم 242/2000 المؤرخ في 16 أوت 2000، و يتكفل ببرنامج خاص لتنمية مناطق الجنوب. قدرت مخصصات هذا البرنامج على مدار خمس سنوات (2005-2009) ب 434 مليار دينار.

4. برنامج الهضاب العليا (PHP)

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 2004 في مادته 67. و يهدف إلى تنمية الولايات الواقعة في الهضاب العليا و بعض البلديات من ولايات مجاورة مثل ما هو الحال بالنسبة لولاية ميلة. و قدر الغلاف المالي الإجمالي لفترة المخطط (2005-2009) ب 692 مليار دينار تمس مختلف الهياكل القاعدية وترقية النشاطات .

5. برنامج دعم التجديد الريفي

أحدث برنامج تم إطلاقه بدءا من 2007 و يمتد إلى 2013 و هو يندرج ضمن المسعى الرامي إلى تحقيق تنمية شاملة ، متكاملة و مستدامة للمجالات الريفية فمن خلال عمليات فردية و جماعية يسعى إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان و حماية و تثمين الموارد الطبيعية و تنويع النشاطات الاقتصادية و تحسين المداخيل .

ت- *البرامج الأخرى*

تتكون من :

1. مساعدات الصندوق المشترك للجماعات المحلية (**FCCL**)[24]

و هو أقدم صيغة لتمويل التجهيز العمومي. و قد عرفت هذه المؤسسة عدة تغييرات سواء في التسمية أو الهيئة التي تشرف عليها، فمن صندوق التضامن ما بين العمالات و البلديات الجزائرية (CSDCA) قبل 1964 الذي ألغي و أسند إلى صندوق التوفير و الإحتياط طبقا للقانون الصادر في 10 أوت 1964 ، و بصدور قانوني البلدية و الولاية تدعمت كل جماعة بصندوقين للضمان و التضامن . هذه الصناديق كانت تمنح إعانات و مساهمات مالية . و في 1973 تم تحويل تسيير هذه الصناديق من الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط إلى وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، و هذا بإنشاء مؤسسة تسمى مصالح الصناديق المشتركة للجماعات المحلية هذه الهيئة ذات نظام مزدوج : مؤسسة عمومية و مديرية مركزية. و بمرسوم صادر في 1986/11/04 أصبحت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت وصاية وزير الداخلية و الجماعات المحلية ، و بموجب تعليمة من الوصاية مؤرخة في 25 جانفي 1988 تم لامركزة مهام الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) في مجال التجهيز و

[24] **أحمد بوعشيبة**، مصدر سابق ص 86

الاستثمار بمنح الصلاحية للولاة لتقسيم أغلفة مالية كلية على البلديات و المشاريع المختلفة حسب كيفية محددة مسبقا.

توجه الإعانات الى البلديات المعزولة ، لتمويل كلي أو جزئي لمشاريع تخص تحسين إطار الحياة للمواطنين في مجالات الري ، الكهرباء و التهيئة الحضرية....

ابتداء من سنة 1995 فإن الصندوق توقف عن تقديم مساعدات التجهيز للبلديات و الولايات بسبب مساهمته لفائدة سلك الحرس البلدي ، كما أنه يقدم إعانة استثنائية للتوازن للبلديات العاجزة و هي العمليات التي تمت على حساب مشاريع التنمية المحلية.

2. مساعدات ميزانية الولاية بالنسبة للبلديات

ترمي إلى تمويل بعض المشاريع القليلة الأهمية أو إلى تركيبة مالية بين ميزانية البلدية عن طريق الآقتطاع و ميزانية الولاية و هي تدخل ضمن عملية التنشيط التي ذكرناها في معرض الحديث عن صلاحيات المجالس الشعبية الولائية.

3. البرامج الممولة عن طريق القرض

رغم الترخيص من طرف المشرع لمثل هذا النوع من تمويل التجهيز العمومي، إلا أنه نادرا ما يلجأ إليه من طرف الجماعات المحلية، بسبب ثقل الإجراءات للحصول على القروض من جهة، و عقلية الاتكال على الدولة التي تكونت عند هذه الجماعات من جهة أخرى.

خامسا: المتدخلـــــون

I) متدخلو القطاع العام : المؤسسات و القروض المصغرة كخيار لتشغيل الشباب و تخفيف البطالة

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)[25] : مهمتها :

أ- تقديم الدعم و الاستشارة للبطالين حاملي المشاريع

ب- متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع

ت- تضع تحت تصرفهم كل المعلومات ذات الطابع الإقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي الخاص بممارسة نشاطهم.

[25] www.ansej.org.dz

ث- تحدث بنك للمشاريع الواعدة اقتصاديا و اجتماعيا

ج- تعمل الوكالة على تقييم المشاريع ودراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض

استحدثت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذى رقم:96-296 المؤرخ في 1996/09/08

2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)[26]

ابتداء من سنة 1994 تاريخ نشر المرسوم التشريعي الذي أنشأ هذا الصندوق ، أصبحت البطالة خطر قابل للتعويض كباقي الأخطار الإجتماعية المؤمنة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية مثل المرض و حوادث العمل فالمهمة الأساسية لهذا الصندوق هو تقديم تعويض جراء التسريح من العمل لأسباب اقتصادية سواء لتقليص عدد العمال أو حل المؤسسة نهائيا، لم يتوقف هذا الصندوق عند دفع التعويضات بل تعدى ذلك إلى نشاطات أخرى منها إجراء تكوين للعمال يسمح لهم بالإندماج مرة ثانية في عالم الشغل، كما أن الصندوق يعمل كجهاز مرافقة للبطالين أصحاب المشاريع البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة و هو بهذا يكمل سلفه وكالة دعم تشغيل الشباب .

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-14 المؤرخ في 2004/01/22. من مهامها : تقديم القروض بدون فائدة والاستشارات والإعانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطنى لدعم القرض المصغر(Micro crédit).

- إقامة وتوطد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.

"أكد مسؤولو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) أن 65 % من مجموع المستفدين من القروض الممنوحة في إطار جهاز هذه الوكالة هن نساء. ومكن هذا الإجراء بعد ثلاث سنوات من التطبيق من منح 42.981 قرضا (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر- مقاول) خصص جزء كبير منها لشراء المواد الأولية، منها1801 قرضا منح في إطار تمويل ثلاثي (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)- بنك - مقاول).

---

[26] www.cnac.dz

وبخصوص المشاريع حسب قطاعات النشاط فقد تم إنجاز 43 % في قطاع الصناعة و23 % في الفلاحة و18 % في الصناعات التقليدية و12% في الخدمات و4 % في البناء والاشغال العمومية" [27].

4. وكالة التنمية الإجتماعية (ADS):

أنشأت بموجب مرسوم مؤرخ في 29 جوان 1996، و تعتبر هذه الوكالة بمثابة وسيلة لتنفيذ سياسة دعم الدولة للطبقات المحرومة و هذا باختيار مشاريع و تمويلها و انجازها في الميدان. و تمول نشاطات الوكالة من الصندوق الاجتماعي للتنمية و تتمثل نشاطاتها في المحاور التالية :

1. الشبكة الاجتماعية
2. أشغال المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة
3. التنمية الجماعية هدفها استفادة سكان يقطنون في مواقع مهمشة من مرافق تحسن ظروف معيشتهم
4. النشاط الاجتماعي الجواري عن طريق الخلايا الجوارية التي تعمل بفريق متعدد التخصصات لتقديم المساعدة للفئات المحرومة
5. عقود ما قبل التشغيل، وسيلة دمج و محاربة البطالة في أوساط حاملي الشهادات الجامعية
6. القرض المصغر(Micro crédit) هو جهاز أطلق في 1999 بهدف محاربة البطالة عن طريق خلق نشاطات مستقلة ، العمل في البيت عن طريق تقديم قروض بنكية صغيرة بفوائد مدعمة من طرف الدولة

5. برنامج دعم التنمية الإقتصادية و الإجتماعية المحلية في شمال شرق الجزائر(PADSEL-NEA) :

برنامج تعاون بالشراكة مع الإتحاد الأروبي (فاعل عالمي) الذي يمول المشاريع في حدود 80% ، في وجود شرطين هما المبادرة المحلية و مساهمة المواطن ، هذا البرنامج يمس 50 بلدية في ست ولايات هي (جيجل ، ميلة ، سوق أهراس ، باتنة ، خنشلة و بسكرة)

يقوم هذا البرنامج على شقين من الدعم /

1. شق يتضمن جهاز التمويل المصغر الذي يقدم دعم لانطلاق نشاط منتج

---

[27] جريدة الإخبارية اليومية **المساء** في عددها الصادر بتاريخ 2008/03/16

2. و شق يدعم المنشآت الإقتصادية و الإجتماعية (طرق ، مسالك ، حفر تنقيبات للمياه الصالحة للشرب ، ..)

و من أهدافه تحسين ظروف الحياة للمواطنين الفقراء و دمج المرأة الريفية في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية.

من جهتها المصالح الغير ممركزة للدولة قامت بمجهودات للتكيف مع المعطيات الجديدة. و عليه نجد على مستوى الولاية ظهور مديرية التشغيل ، مديرية الصناعات الصغيرة و المتوسطة، لجنة ترقية الاستثمارات ، كما تم استحداث هياكل على مستوى المديريات القائمة مهمتها متابعة و إعطاء دفع للأجهزة و الهياكل الجديدة ، كما هو الحال بالنسبة لمديرية المصالح الفلاحية التي أحدثت هيئة مكلفة بمتابعة المشاريع في إطار الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و إحداث لجان في إطار برنامج التجديد الريفي على مستوى الدوائر.

عالم البنوك و المصارف عرف هو الآخر حالة من التكيف مع المعطيات الجديدة عبر توسيع التغطية الجغرافية لشبكة البنوك و تقريبها من الباحثين عن تمويل انشاء النشاطات الجديدة ، و تنويع منتوجاتها بهدف استيعاب مختلف الشرائح و الفئات الاجتماعية بالتوازي مع المؤسسات التي تنشأها الدولة بهدف تنمية النشاطات الآقتصادية و الاجتماعية.عن طريق تدعيم معدلات الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك.

II) متدخلو القطاع الخاص :

هناك حركة تنظيمية واسعة تتشكل عبر الاستقطاب حول مؤسسات و هيئات من قبل القطاع الخاص ممثلا في الصناعيين ، الحرفيين ، التجار و المستثمرين الفلاحيين ، الذين انتظموا في غرف استشارية متخصصة مثل غرف التجارة و الصناعة ، غرفة الفلاحة ، غرفة الصناعات و المهن التقليدية. هذه المؤسسات تلعب دور التنشيط و الوساطة و ربط العلاقات بين الفاعلين المحليين و مؤسسات تأطير الاقتصاد.

الحركة الجمعوية : عرف النسيج الجمعوي نمواً عددياً غير مسبوق (بلغ عدد جمعيات الأحياء أكثر من 17 الف جمعية على المستوى الوطني حسب الإحصائيات الرسمية لوزارة الداخلية)، مس جميع المجالات الاجتماعية ، و رغم حداثة التجربة و طابع التبعية للادارة تارة و للأحزاب السياسية تارة أخرى إلا أن هذه الحركة ما فتئت تلعب دورا حيويا في الاعلام و

الوساطة و ربط منخرطيها و هيئات الـتأطير، و من هذه الزاوية فإن الجمعيات المهنية تلعب دوراً مميزاً.

III) الصناديق الخاصة للدولة

يمكن ملاحظة أن تدخلات الفاعلين العموميين تعتمد في التمويل من الصناديق الخاصة للدولة، هذه الصناديق نظرا لملائمتها فهي مستحسنة في تحقيق التوازن الداخلي في مجال التجهيز المحلي ، أنشأت بموجب أحكام مختلفة لقوانين المالية قصد التكفل بخصوصيات قطاعية (الصندوق الوطني للتنظيم و التنمية الفلاحية) أو إقليمية معينة (صندوق الجنوب، صندوق الهضاب العليا) ، وسائل أساسية في تنفيذ السياسات العمومية و خصوصا تلك التي لها علاقة بالتنمية المحلية ، تتميز بالبساطة في تقديم خدماتها و الانتشار المجالي عبر وكالات محلية مما يجعل منها ركيزة أساسية في نجاح أي تنمية محلية. و في العشرية الأخيرة عرفت الجزائر أزدهار مثل هذه الوسائل الشئ الذي يدعونا لعرض أهمها و معرفة النسيج الذي تشكله في مساعدة المتدخلون في التنمية المحلية :

- الصندوق الوطني للتنمية و التنظيم الفلاحي (FNRPA)

يسمح بدعم نشاطات متعددة في إطار التنمية الفلاحية و الممولة عن طريق هذا الصندوق الحساب الخاص رقم 067ـ302 و فقا لأحكام المادة 94 من قانون المالية لسنة 2000.

- الصندوق التنمية الاجتماعية (FDS)

يوجه هذا الصندوق إلى تشجيع المبادرة الخاصة لإنشاء المؤسسات المصغرة للشباب و مناصب شغل بمبادرة محلية و الشبكة الاجتماعية و القروض الصغرى لتمويل النشاطات الصغيرة.

يمول هذا البرنامج بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية. و تعتبر وكالة التنمية الاجتماعية أداة تنفيذ عمليات هذا الصندوق طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 جوان 1996.

و تهم هذه البرامج ، و التي هي غير مسيرة من طرف البلديات ، مباشرة الجماعات الإقليمية بفعل تأثيرها الاجتماعي و الإقتصادي على المناخ الاجتماعي السائد.

- صندوق الكوارث الطبيعية و الأخطار الكبرى(FCNRTM)

يوضع تحت تصرف هذا الصندوق المنشأ بموجب المرسوم رقم 90-402 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990، حساب خاص لدى الخزينة. و يعتبر الوزير المكلف بالجماعات المحلية الآمر بالصرف الرئيسي له.

يهم جهاز تسيير الكوارث الطبيعية و الأخطار التكنولوجية الكبرى البلدية ، حيث بالفعل ، هذا الجانب المتعلق بالأمن المدني له تأثير مباشر على الأشخاص و الممتلكات. و في هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة و ذلك بعد معاينة حالة الكارثة الطبيعية (وفقا للمادة 06 من قانون البلدية) .

- الصندوق المشترك للجماعات المحلية (**FCCL**)
- صندوق التنمية الريفية و تثمين الآراضي عن طريق الامتياز **FDRMVTC**

  أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 2003.
- صندوق مكافحة التصحر و تنمية السهوب(**FLDDPS**):

  انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2002
- صندوق ضبط الانتاج الفلاحي (**FNRPA**) :

  انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2005
- الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (**FNSEJ**) : أنشأ سنة 1996.
- صندوق ترقية النشاطات الحرفية التقليدية (**FPAAT**):

  انشأ بموجب قانون المالية لسنة 1993
- الصندوق الوطني للسكن (**FONAL**): انشأ بموجب قانون المالية لسنة 1994
- صندوق دعم النشاطات الاقتصادية في الهضاب العليا (**FSAEHP**):

  انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2004
- الصندوق الخاص بتنمية الجنوب(**FSDRS**) :

  انشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998

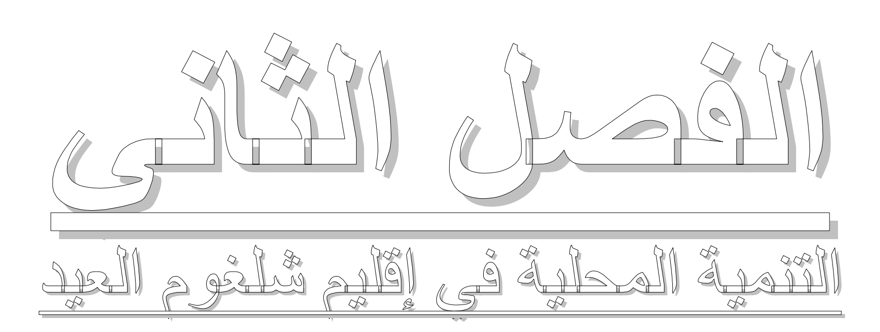
خلاصة الفصل

عمليا ، عرف مفهوم التنمية المحلية بالجزائر مرحلتين أساسيتين ، تميزت الأولى بسيطرة الدولة على القرار التنموي و انعكس هذا التوجه على الاطار التشريعي و المؤسساتي لعملية التنمية المحلية و خاصة في الصلاحيات المنوطة بالولاية و البلدية في هذا المجال ، التي قلصت دورهما إلى مجرد أعوان لتنفيذ قرارات تتخذ مركزيا.

أما المرحلة الثانية و التي بدأت ملامحها تظهر مع بداية الثمانينيات في شكل سياسة لتصغير أداة التنمية و لمجال عملها، من مؤسسات وطنية إلى مؤسسات محلية ، كما استبدل المنطق القطاعي بالمنطق الأفقي المحلي.

و قد كان للظروف الاقتصادية و السياسية الدولية المحيطة الدور الكبير في تسريع هذا التوجه الذي يتسم بانتقال دور الولاية و البلدية من فاعل متعدد التخصصات و الصلاحيات إلى مشجع و مبادر لترقية مختلف النشاطات التي تساهم في عملية التنمية المحلية ، إضافة لدورها التقليدي في التجهيز العمومي ، كما أصبحتا مكانا لوضع كل إجراء من شأنه توفير المناخ لتفعيل و تثمين الموارد المحلية و خلق الشروط المحفزة لبروز فاعلين جدد على الساحة.

و إذا كان المشرع قد سمح ببروز العديد من الفاعلين الجدد الذين ساهموا في تنشيط العملية التنموية، فإنه في مقابل ذلك فإن الجماعات المحلية تفتقر إلى الوسائل المالية الكفيلة بأداء أدوارها الجديدة و حتى القديمة منها ، حيث بقي معظمها يتخبط في تبعية كبيرة للدولة التي بقيت تتحكم ماليا في القرار التنموي المحلي ، مما يتطلب و بإلحاح إصلاح المالية المحلية.



أولا : الهوية التاريخية و الطبيعية

ثانيا : الإطار البشري و الاقتصادي

التنمية المحلية في إقليم شلغوم العيد

تشكل الموارد محور أساسي لا تستقيم أي سياسة تنموية تتجاهل هذا العنصر في صياغتها أو في تنفيذها ، ذلك أن التنمية المحلية في جوهرها تتلخص في استغلال الموارد المتاحة بما يلبي حاجيات الجماعة المحلية و بما يسمح كذلك بخلق موارد جديدة تظاف إلى الإرث السابق مؤدية في نهاية المطاف إلى حالة التنمية التي ينشدها المجتمع .

إن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: ماهي الموارد و فيما تتمثل ؟ و كيف تساهم في عملية التنمية ؟ .

في الحقيقة، إن حصر موارد أي إقليم يعد أساسا، محاولة فاشلة ، ذلك أن الموارد من طبيعتها التنوع و ترتبط بشكل واضح بالمستوى الحضاري لأي مجتمع بحسب ثقافته و قدراته العلمية. وترتبط كذلك قدرة أي مجتمع باستغلال أي مورد بمدى إمكانياته المادية.

إن صياغة استراتيجية تنموية لأي إقليم، إنما تنطلق من حصر موارده و البحث عن مكامن القوة فيه و من ثمة توجيهها لخدمة ذلك الإقليم و **بالتالي زيادة قوة جاذبيته و تنافسيته خاصة في ظل ظروف العولمة و ما انجر عنها من نتائج على اقتصاديات الدول.**

و سنحاول في هذا الفصل الإحاطة بأهم موارد إقليم شلغوم العيد ، في شكل سرد عام لهذه الموارد على حسب تقسيمها العام ، و نسعى في البداية لتحديد الهوية التاريخية ، لما لها من تأثير في الاختيارات المتاحة حاليا و من الثقل و العوائق التي تحول دون تسريع وتيرة التنمية.ثم نتطرق للهوية الطبيعية لما لها كذلك من تأثير مباشر على النشاطات الإقتصادية التي هي قائمة الآن و الممكنة في المستقبل ثم نتطرق إلى الإطار البشري و الاقتصادي الذي تدور فيه العملية التنموية مستعرضين الخصائص العامة و نقاط القوة و الضعف في هذا الإطار، في محاولة لرصد تأثيرها على سيرورة التنمية بهذا الإقليم .

أولا:إقليم شلغوم العيد (الهوية التاريخية و الطبيعية)

I) الهوية التاريخية

إن دراسة الجانب التاريخي لأي إقليم إنما يراد منه إبراز ماضي ذلك الإقليم بجوانبه المضيئة و أخذ العبر منه ، كما تعتبر هذه الدراسات عبارة عن البحث في المؤهلات الثقافية و القدرات المادية و غير المادية قصد استغلالها في تنمية السياحة بالإقليم والمسك بالمفاتيح

القادرة على إطلاق الشرارة الضرورية لأية تنمية. و الحصول على أجوبة لأسئلة تطرح بإلحاح و تفسير اتجاهات حالية في التنمية المحلية.

1. الإقليم في عصور ما قبل التاريخ : شاهد على ميلاد البشرية

لمنطقة البحث تاريخ عريق جدا يعود إلى عصور ما قبل التاريخ إذ يوجد بها أحد أهم المواقع الأثرية لما قبل التاريخ و هو موقع" مشتى العربي" الذي يقع على مسافة 10 كلم جنوب شلغوم العيد و قد جاء ذكر هذا الموقع في كتاب " الجزائر في ما قبل التاريخ " لصاحبه ليونال بالو حيث جاء فيه : ((**... و الجدير بالذكر أنه اكتشفت في رمادية مشتى العربي الكبيرة الواقعة بالقرب من الطريق الرابط بين سطيف و قسنطينة ، بقايا بشرية على غاية من الأهمية . و قد نسبت كلها إلى الإنسان القفصي ، و بينت الحفريات المتتالية في نفس الموقع وجود بقايا نوعين من الإنسان القفصي الأول هو ما يسمى" بإنسان مشتى العربي " .... و له مميزات بدائية تربطه بإنسان كرومانيون ، و تدل بقاياه على ضعف ذوقه و موهبته . أما الإنسان الثاني فهو القفصي نفسه الذي يرتبط بمجموعة البحر المتوسط الكبيرة و يمثل بدون شك الأصل الأول للسكان الأمازيغ الحاليين**))[28].

يذكر المؤرخون أن الحضارة القفصية ظهرت في حوالي 20 ألف سنة قبل الميلاد و قد تمكنت من استئناس الحيوان و زرع الأرض في الألف الرابعة قبل الميلاد[29].

الحفريات التي تمت بالموقع السالف الذكر سنة 1912 دلت على وجود بقايا عظمية لما أصبح يعرف بـ " إنسان مشتى العربي " و كما اكتشفت بالموقع حجارة مصقولة و كمية معتبرة من قواقع الحلزون الذي كان الغذاء الرئيسي لذلك الإنسان كما توجد كذلك مغارات تعود للفترة نفسها بكل من واد العثمانية و واد سقان تدل كلها على العمق التاريخي لهذه المنطقة .

2. الإقليم في العهد الروماني : منطقة عبور و إنتاج زراعي

التواجد الروماني بشمال افريقيا ترك بصماته بالمنطقة أيضا، إذ نجد العديد من الآثار و لعل أهمها مركز Idicra الذي يعرف اليوم بـ : بن يحي عبد الرحمان حيث كان يشكل محطة هامة في الطريق الرابط بين ميلة و جميلة التاريخيتين. و لا تزال الشواهد على تلك الحقبة بعين المكان مثل عين كارب و الكثير من الكتابات و النقود التي عثر عليها السكان و

---

[28] **ليونال بالو ترجمة محمد الصغير غانم**،الجزائر في ما قبل التاريخ ، مطبعة دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2005. ، ص ص 99-100

[29] **Marc Cote** les mutations rurales en Algérie : le cas des hautes plaines de l'Est , 2eme édition , 1981, opu , Alger

آثار لبنايات فخمة مزينة بالسيراميك مما يدل على استيطان الرومان بالمنطقة خاصة لتميزها بأراضي خصبة و توفر المياه العذبة .

كما دلت الحفريات في أماكن أخرى على تواجد كثيف للرومان بالمنطقة كما هو الحال في مجموعة النقود المكونة من 55 قطعة برونزية تعود للقرن الرابع بعد الميلاد التي اكتشفت بواد سقان [30] ، أو كتاك الكتابات المسيحية التي وجدت في منطقة المشيرة.

و من الشواهد كذلك آثار قصر عين فوة ببلدية واد العثمانية ، حيث تقول الروايات أن القائد الروماني الشهير " كركلا " قد مر على هذا القصر .

3. الإقليم في عهد الأتراك : نظام قبلي متماسك اجتماعيا و اقتصاديا

في العصر الحديث كانت المنطقة مسرح للعديد من التنظيمات الإقليمية والإجتماعية .لعل أهمها النظام القبلي الذي عرفته الجزائر حتى زمن التواجد التركي و هو تنظيم جماعي تقليدي يعتمد على القرابة من الأب و تعتبر العائلة هي الخلية الأساسية لهذه الهيكلة الجماعية التي تظم حتى 4 أجيال ينتمون لاسم واحد هو مصدر انتماء و فخر لأفرادها. هذا التقسيم يتناسب و النشاط الإقتصادي السائد لتلك الفترة الذي يعتمد على الزراعة و تربية الماشية نشاط يعتمد هو الآخر على قدرات الوسط الطبيعي . تنظيم اعتمد أساسا على الأرض التي هي ملك جماعي لأفراد القبيلة تتوارثها الأجيال و لا سبيل لبيعها لغرباء عن القبيلة[31].

أرض يتم استغلالها بطريقة تكاملية بين مجالات قد تصل إلى ثلاث مجالات كما هو الحال في مجال قبيلة أولاد عبد النور (واحدة من أكبر قبائل مجال بحثنا) التي تضمن تثمين مجالاتها عن طريق التنقل الدوري بين تلك المجالات : مجال السراوات في الشمال و هو عبارة عن مجموعة تلال طينية تستغل في الزراعات الواسعة و الرعي في الصيف ، مجال المروج في الوسط بامتداد المجاري المائية و يستغل في الأعلاف و الخضر و أخير المجال الواسع للسباخات في الجنوب و هي سهول ذات ترب رقيقة تستغل في الرعي الشتوي.[32]

و من خلال خريطة التنظيم القبلي لولاية ميلة يتبين لنا أن مجال دراستنا يتوافق مع مجالات 6 قبائل و يتعلق الأمر بـ :

---

[30] http://fr.geneawiki.com/index.php/Algérie_-_Oued-Seguin

[31] **فاطمة الزهراء بيدي** ، ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية ، مذكرة ماجستير ، معهد علوم الأرض ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1998 ص 20.

[32] , **Marc Cote** , L'Algérie ou l'espace retourné, Média plus , Algérie ,1993., p124 .

- قبيلة أولاد عبد النور : و هي أكبر قبائل المنطقة من حيث المساحة، إذ يمتد نطاقها من بن يحي شمالا إلى بئر الشهداء جنوبا و من شلغوم العيد شرقا إلى حدود العلمة غربا. قدر عدد سكانها في بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر بـ 7800 نسمة و تعود أصولهم إلى الشاوية.
- قبيلة التلاغمة : أقل حجما من سابقتها و تمتد إلى الشرق منها، من جبال توكويا شمالا، إلى جبال تايوالت جنوبا، كما قدر عدد سكانها في سنة 1840 بـ 3500 نسمة تعود أصولهم إلى الشاوية ايظا.
- قبيلة السراوية : تقع الى الشمال الشرقي من قبيلة أولاد عبد النور ، أقل حجما من حيث المساحة و السكان إذ لا يتعدى 2000 نسمة عند دخول المستعمر الفرنسي الى الجزائر و هي قبيلة موالية للأتراك وسكانها من أجناس متعددة
- قبيلة دمبر : تقع إلى الشمال من قبيلة التلاغمة و هي ذات حجم سكاني و مساحي ضعيف و يمكن تفسير ذلك بكون أراضيها اقتطعت لصالح أرضي العزل بسبب الجوار.
- قبيلة أولاد عرامة : تقع إلى الشرق من قبيلة التلاغمة و هي كذلك ذات حجم مساحي و سكاني بسيط
- قبيلة جبل عقاب : تقع إلى الشمال الشرقي من قبيلة التلاغمة تحيط بها أراضي العزل من كل جانب و تحصرها في منطقة جبلية[33].

[33] http://www.algerie-ancienne.com/livres/histoire/histoire2.htm



و باستثناء الجهة الشرقية التي ساد فيها نظام الأراضي العزل التابعة لبايلك الشرق فإننا نلاحظ سيادة أراضي العرش على جميع أراضي القبائل و هو ما جعلها أكثر تماسكا و صعب من اختراقها من طرف الاستيطان الفرنسي الذي استولى في المقابل على أراضي العزل بسهولة بعد سقوط النظام التركي .

4. الإقليم خلال الإستيطان الفرنسي : تدعيم الفوارق المجالية

من أجل التوغل داخل التنظيم القبلي السالف الذكر ،عمدت السلطات الاستعمارية إلى مجموعة من الترتيبات منها: شق الطرق كالطريق الرابط بين قسنطينة و الجزائر و الذي يعبر إقليم البحث من الشرق إلى الغرب و مد شبكات السكك الحديدية كالخط الرابط بين قسنطينة و سطيف مرورا كذلك بالجهة الجنوبية للإقليم و نشر قرى الأستيطان كواد العثمانية ، شاطودان دي ريمال ، سان دونة ... و سن قوانين غايتها إقامة نظام بديل على أنقاض النظام السابق فكان قانون مجلس الشيوخ (Senatus consult) الصادر في 22 أفريل 1863 و الذي كان أساس لهيكلة جديدة قاعدتها ما أصبح يعرف "بالدوار" كوحدة إدارية

أساسية اعتمد في تكوينها على معايير جغرافية (مساحة لا تزيد على 12000 هكتار وسكان لا يقل عددهم عن 1000 نسمة و ثروات كافية لإنشاء تلك الوحدة الإدارية)[34]. موازاة مع ذلك اقتطعت أجود الأراضي لإقامة نطاقات استيطانية Périmètres de colonisation دعمت في وقت لاحق بمراكز لاستيطان المعمرين و نواة لتنظيم اداري بلدي يسير بسرعتين مختلفتين : البلديات ذات التصرف التام على أجود الأراضي و تواجد معتبر للمعمرين يعتمد في تسييرها على نظام الإنتخاب و بلديات مختلطة غالبية سكانها من الأهالي تجمع العديد من الدواوير و أفقر الأراضي و تسير عن طريق تعيين إداري من طرف السلطة القائمة يساعده قائد على كل دوار.

في منطقة البحث نتج عن تطبيق هذه القانون ما يلي :

- قبيلة أولاد عبد النور قسمت عموديا إلى 10 دواوير و هي

1. أولاد بلهوشات
2. أولاد زعيم
3. أولاد مخانشة
4. أولاد بلخير
5. أولاد العربي
6. أولاد الحايف
7. البرانة
8. أولاد الزرقة
9. أولاد بوحوفان
10. زاوية بن زروق

منهم ستة(6) دواوير ينتمون لمنطقة البحث و هم: أولاد بلخير ، أولاد العربي ، أولاد الحايف ، البرانة ، أولاد الزرقة و أولاد بوحوفان.

- قبيلة التلاغمة و قسمت إلى أربع دواوير كلها داخل إقليم البحث و هي :

1. المغلسة

---

[34] **Marc Cote** , L'Algérie ou l'espace retourné, op.cit p160

2. عيون الحاجز
3. راس سقين
4. تين طلاسين

- قبيلة دمبر و لم يشملها التقسيم بحكم صغر حجمها وحولت إلى دوار دمبر
- قبيلة أولاد عرامة و هي كذلك حافظت على وحدتها و أصبحت دوار أولاد عرامة
- قبيلة السراوية تم تحويلها الى دوار دون تقسيمها أو دمجها في قبيلة أخرى.



هذه الهيكلة الجديدة سمحت بإقامة تقسيم إقليمي جديد كما سبقت الإشارة إليه و هنا تم تأسيس 03 بلديات واحدة مختلطة و 02 ذات تصرف تام تابعين إداريا إلى عمالة قسنطينة.

أ. **البلدية المختلطة Chateaudun du rhumel :Commune mixte**

أنشأت بقرار حكومي صدر بتاريخ 07 نوفمبر 1874 على مساحة وصلت إلى 138916 هكتار ضمت 10 دواوير كانت تابعة سابقا لكل من قبيلة أولاد عبد النور ، التلاغمة و قبيلة السراوية و 04 مراكز استيطانية و عدة ضيعات فلاحية بلغ عدد سكانها سنة 1876 ، 13725 نسمة منهم 554 أروبي ووصل هذا العدد سنة 1926 إلى 28169 نسمة منهم 444 نسمة أروبيون أي تضاعف عدد سكانها في مدة نصف قرن من الزمان.

و بقرار مؤرخ في 1921/10/18 أنشأت البلدية ذات التصرف التام على أراضي المحيط الاستيطاني بمساحة قدرت بـ 4626 هكتار و بتعداد سكاني وصل سنة 1926 إلى 2795 نسمة .

للعلم فإن مركز هذه البلدية أنشأ بالقرب من مكان كان يقام فيه السوق الأسبوعي كل يوم خميس و هي التسمية التي حافظ عليها الأهالي " الخميس " في مقابل التسمية الفرنسية Chateaudun du rhumel نسبتا لأحد القرى الفرنسية من جهة، و لوادي الرمال الذي يعبر السهل من جهة أخرى ، وبالضبط عند محطة عبور تعرف بـ-Relais-seigle ، على الطريق الرابط بين قسنطينة وسطيف .

ب. البلدية ذات التصرف التام **Commune de pleine éxercice** : واد العثمانية

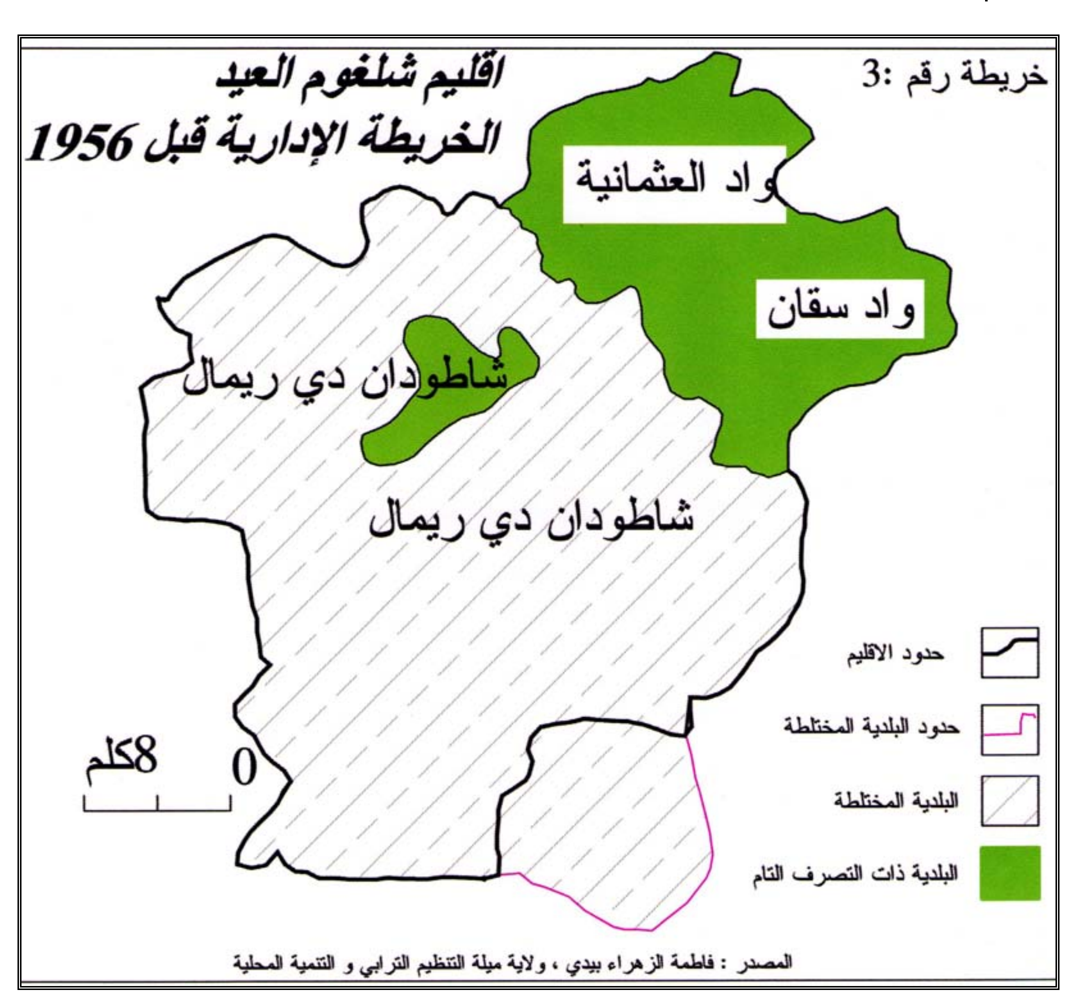
أنشأت بمرسوم مؤرخ في 1868/12/10 تتربع على مساحة 20836 هكتار، وهي عبارة عن أراضي العزل التي استولى عليها المعمرون و ضمت كذلك دوار جبل عقاب و دوار دمبر و بلغ عدد سكانها سنة 1876م ، 4101 نسمة منهم 602 من أصل أروبي .

و يلاحظ وجود كثافة سكانية ضعيفة لم تتعدى 20 نسمة في كلم^2 و بقي الوضع على حاله بعد مرور نصف قرن ، ففي 1926 لم يتعدى مجموعهم 6934 نسمة أي بزيادة مطلقة بلغت 2833 نسمة . مع ملاحظة انخفاض عدد الأروبيين إلى 262 نسمة فقط.

ت. البلدية ذات التصرف التام Commune de pleine éxercice: واد سقان

أنشأت بمرسوم مؤرخ في 18 مارس 1874 على مساحة 14162 هكتار ، و هي أصغر البلديات تضم مركزي استيطان هما مركز التلاغمة و واد سقان و ضمت كذلك دوار أولاد عرامة. هذا الأخير الذي عانى من الأستيلاء على أراضيه من طرف المعمرين، حيث ذكرت بعض المصادر أن أحد كبار المعمرين اشترى في المدة الممتدة من 1883 و 1905 أكثر من 248 قطعة أرض غالبا ما تمت العملية تحت غطاء القروض [35]

تتميز هذه البلدية بكثافة سكانية ضعيفة إذ بلغ عدد سكانها سنة 1876 ، 1738 نسمة منهم 92 من أصل أوروبي أي بكثافة لا تتعدى 12 نسمة / كلم^2 و بعد نصف قرن من تواجدها لم يتعد عدد سكانها 3493 نسمة منهم فقط 256 نسمة أوربيون. أي بزيادة مطلقة بلغت 1755 نسمة .[36]



[35] **Marc Cote** , L'Algérie ou l'espace retourné , op cit p122
[36] **P.Alguier** ,Notice consernant les communes du département de Constantine , 1927 , 144 pages.

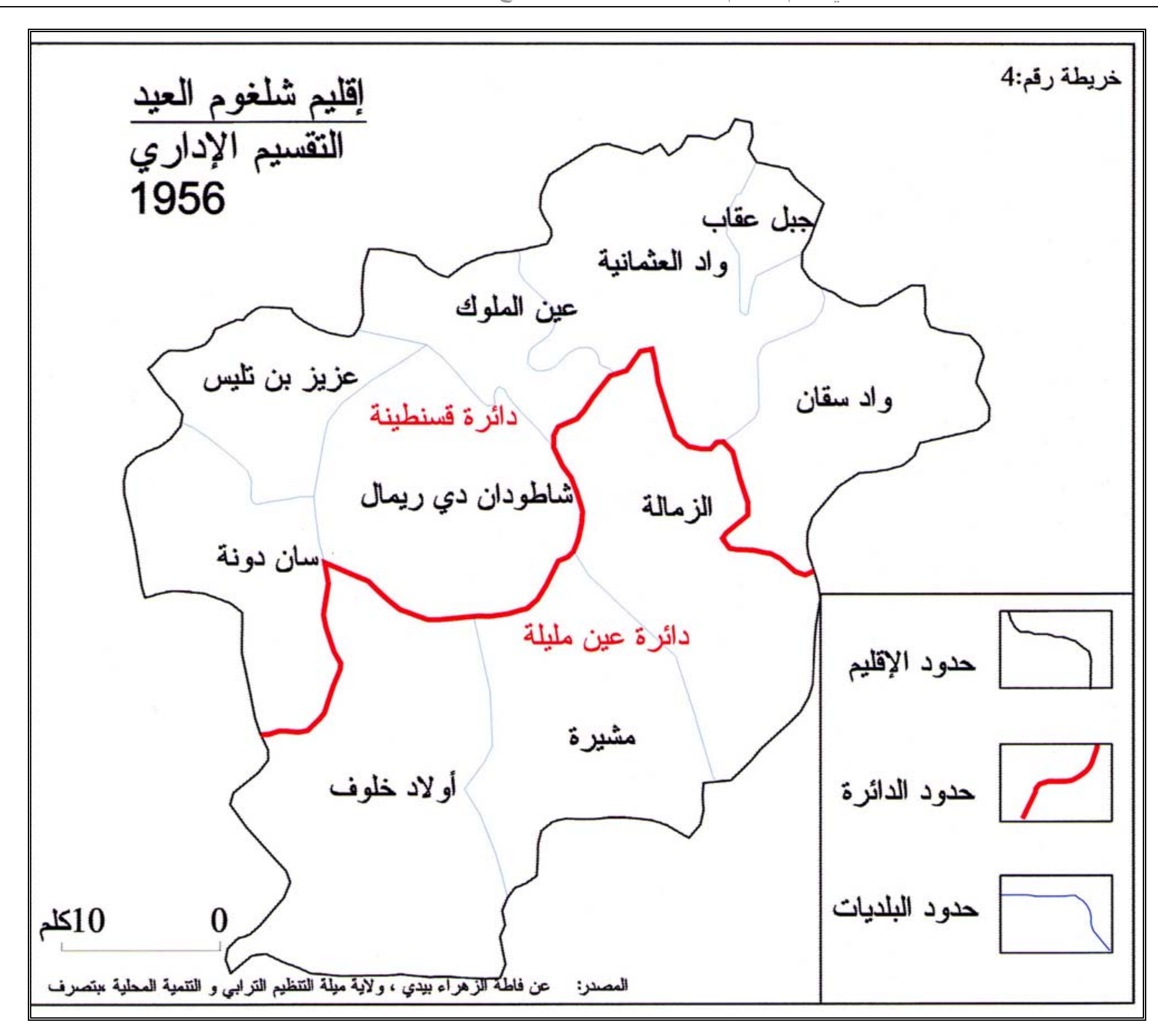
5. انطلاق الثورة و تعديل التقسيم الإداري

بقي هذا التقسيم لمدة تزيد عن 80 سنة و تحت تأثير الظروف المستجدة : اندلاع ثورة التحرير، كان لا بد من إجراء إصلاحات إدارية و سياسية و بالفعل ففي سنة 1956 جرت تعديلات مست التنظيم الإقليمي بإلغاء البلديات المختلطة و تغيير نمط التسيير من التعيين إلى الإنتخاب و أعطيت صلاحيات واسعة للمجالس البلدية ، غير أنه بفعل الظروف المحيطة لم يكتب النجاح لتلك الإصلاحات و بقيت عبارة عن هياكل بدون تأثير ايجابي على حياة السكان ، خاصة و أنه في الوقت نفسه استحدثت هياكل الثورة تقسيم إداري موازي .

و كان من نتائج هذا التقسيم أن ارتفع عدد البلديات بمنطقة البحث من 03 بلديات إلى 10 بلديات أتبعت 7 منها الى دائرة قسنطينة و هي : واد سقان ، واد العثمانية، جبل عقاب ،شاطودان دي ريمال ، عين الملوك ، عزيز بن تليس و سان دونة.

أما بلديات أولاد خلوف ، المشيرة و الزمالة فقد ألحقت بدائرة عين مليلة . كما توضحه خريطة التقسيم الإداري لسنة 1956.

كما نلاحظ الغاء البلدية المختلطة شاطودان دي ريمال و تقسيمها إلى 7 بلديات ضمت كل واحدة منها دوار أو إثنان.



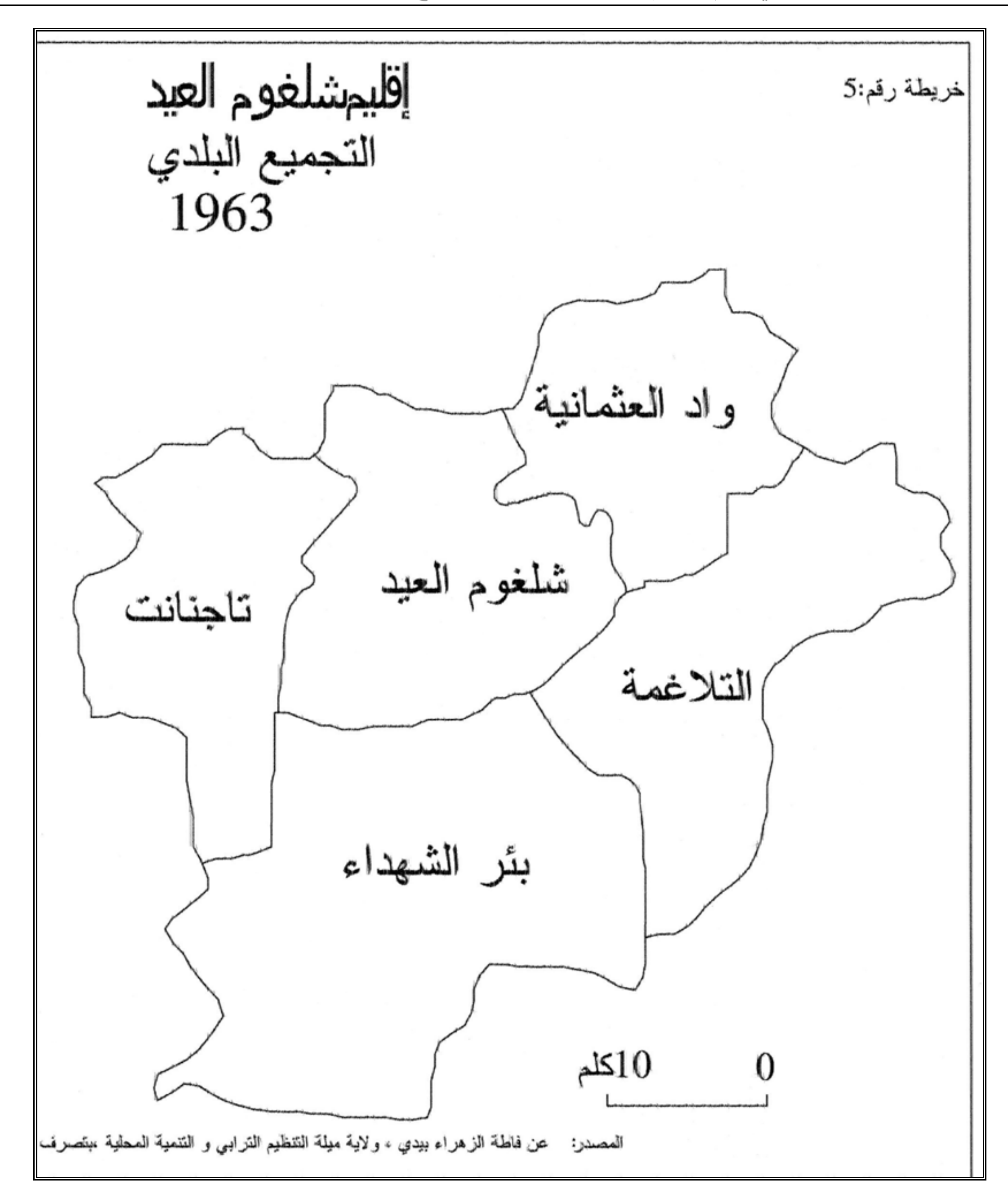
الخلاصة

إجمالا و حتى 1926 يمكن القول أنه رغم الإمتداد الكبير لمنطقة البحث 1739.14 كلم^2 فإنها حافظت على كثافة سكانية ضعيفة 22 نسمة / كلم^2 من غالبية كبيرة جدا من الأهالي، و بقي الطابع الريفي هو السمة البارزة رغم سياسة مراكز الإستيطان ، كما نتج عن السياسات الإدارية المنتهجة اختلال مجالي واضح بين المركز الواقع على أجود الأراضي و المهيكل بشبكات الطرق البرية و الحديدية و شبكة الكهرباء و بين الهامش الممتد على الأراضي الهامشية الفقيرة و المعزول عن الشبكات .

6. **التعديل الإداري لسنة 1963**

بعد الاستقلال، و بفعل الفراغ الذي تركه المعمرون اثر مغادرتهم الجماعية للجزائر، و تحت ضغط اقتصاد منهار ، كان من غير الممكن تسيير 1578 بلدية على مستوى القطر ، أمام هذا الوضع صدر المرسوم رقم : 189/63 المؤرخ في 16 ماي 1963 و المتضمن التعديل الإقليمي للبلديات تبعه تعديل ثاني بموجب الأمر رقم : 421/63 المؤرخ في 28 أكتوبر1963 . تقلص بموجب هذين النصين عدد البلديات إلى 676 بلدية . و عينت لجان لتسييرها.

على مستوى إقليم البحث ضمت بلدية عين الملوك إلى شلغوم العيد (شاطو دان دي ريمال سابقا) و عزيز بن تليس(بن يحي عبد الرحمان حاليا) إلى سان دونة (تاجنانت حاليا) و واد سقان ضمت لبلدية الزمالة التي اقتطع منها دوار المغلسة و ضم لبلدية شلغوم العيد كما غير اسمها حيث أصبحت بلدية التلاغمة و بقيت تابعة لدائرة عين مليلة. كما ضمت بلدية جبل اعقاب و عين السمارة الى بلدية واد العثمانية، أما بلديتي المشيرة و أولاد اخلوف فضمتا إلى بلدية بئر الشهداء دائرة عين مليلة عمالة قسنطينة. و عليه تقلص عدد بلديات إقليم البحث مجددا إلى 4 بلديات هي : تاجنانت ، شلغوم العيد ، واد العثمانية و التلاغمة التي انفصلت عن دائرة عين مليلة و ضمت لدائرة شلغوم العيد التي استحدثت سنة 1974 و شملت بلديات : شلغوم العيد ، تاجنانت ، واد العثمانية و التلاغمة.


خريطة رقم:5
إقليم شلغوم العيد
التجميع البلدي
1963
واد العثمانية
شلغوم العيد
تاجنانت
التلاغمة
بئر الشهداء
0
10كلم
المصدر: عن فاطة الزهراء بيدي ، ولاية ميلة التنظيم الترابي و التنمية المحلية ،بتصرف

بقي الوضع على حاله إلى غاية 1984 تاريخ التنظيم الإقليمي الجديد. و الذي بموجبه أرتفع عدد البلديات إلى 9 بلديات حافظت على حدود تقسيم 1956 باستثناء بلدية جبل عقاب التي ألغيت. كما انتزعت بلديتي المشيرة و أولاد خلوف من دائرة عين مليلة و ضمت لدائرة شلغوم العيد و حولت جميع البلديات إلى ولاية ميلة الفتية. أما في سنة 1991 فقد قسمت دائرة شلغوم العيد إلى ثلاث دوائر هي :

التلاغمة ، تاجنانت و شلغوم العيد.



خلاصة

رغم التعديلات الإدارية العديدة التي شهدها الإقليم منذ الإستقلال إلا أنها لم تكن بالشكل الذي يغير من الهيكلة التي وضعها المعمرون بل حافظت كل التعديلات على تلك الهيكلة، مما دعم أكثر الإختلالات المجالية السالفة الذكر. و بقي الإقليم همزة وصل بين الشرق و الغرب أكثر منه بين الشمال و الجنوب.

II) الهوية الطبيعية

إن خصائص الأوساط الطبيعية و الفيزيائية تحدد بنسبة كبيرة طبيعة التدخلات و توجهات التهيئة و الأعمال الواجب القيام بها للحفاظ على الموارد و القدرات و تثمينها، كما تكتسي دراسة الجانب الطبيعي في أي دراسة تتعلق بالتنمية المحلية ، أهمية بالغة بما تمثله من قاعدة لهذه التنمية و كذا بما يحمله من إمكانيات و إكراهات لها .

1. خصائص عامة :

على المستوى الطبيعي الفيزيائي ، تنتمي منطقة البحث إلى نطاق السهول العليا ، موقعها الجغرافي جعل منها رواق عبور بين قسنطينة و سطيف

2. المساحة و الوزن الديمغرافي :

الجدول1
إقليم شلغوم العيد
الكثافة السكانية

الوحدات	المساحة كلم^2	% الى الولاية	عدد السكان (2008) نسمة	% الى سكان الولاية	**الكثافة السكانية نسمة/كلم^2**
اقليم شلغوم العيد	1760.60	50.58	285794	37.30	162
ولاية ميلة	3480.54	100	766253	100	220

المصدر : DPAT لولاية ميلة ،دراسة استراتيجية التنمية المحلية المستدامة لولاية ميلة ، CENEAP ، 2007

يغطي نصف مساحة ولاية ميلة بنسبة 50.58 % و بثقل سكاني وصل إلى 285794 نسمة حسب آخر تعداد وطني أي بكثافة سكانية تبلغ 162 نسمة / كلم^2 أقل من نظيرتها على مستوى ولاية ميلة التي وصلت إلى 220 ن/كلم^2 .

إداريا فالإقليم مقسم إلى 9 بلديات منظمة في ثلاث دوائر هي : دائرة شلغوم العيد و تضم بلديات : شلغوم العيد(مقر الدائرة) ، واد العثمانية و عين الملوك ، دائرة تاجنانت و تضم بلديات : تاجنانت ، بن يحي عبد الرحمان و أولاد خلوف، و أخيرا دائرة التلاغمة و تضم بلديات : التلاغمة ، واد سقان و المشيرة.

من حيث المساحة ، تتباين هذه الوحدات بين 6.39 % من المساحة الكلية إلى 15.42 % كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول2
إقليم شلغوم العيد
نصيب البلديات من مساحة الإقليم

البلدية	المساحة كلم^2	% إلى مساحة الإقليم
بن يحي عبد الرحمان	112,50	6,39
عين الملوك	124,70	7,08
وادي سقان	145,50	8,26
المشيرة	186,10	10,57
التلاغمة	195,40	11,10
تاجنانت	212,40	12,06
أولاد خلوف	254,20	14,44
شلغوم العيد	258,30	14,67
وادي العثمانية	271,50	15,42
المجموع	1760,60	

المصدر : DPAT لولاية ميلة ،دراسة استراتيجية التنمية المحلية المستدامة لولاية ميلة ، CENEAP ، 2007

يحد الإقليم من الشمال كل من بلديات سيدي خليفة ، أحمد راشدي ، بوحاتم و دراحي بوصلاح ، أما من الجنوب فتحده كل من ولايتي باتنة و أم البواقي و من الشرق ولاية قسنطينة أما من الغرب فتحده ولاية سطيف .

3. التضاريس: وسط قليل التضرس

تنتمي منطقة البحث كما ذكرنا إلى السهول العليا القسنطينية و هي وحدة طبيعية سهلية مقارنة بالمنطقة الشمالية لولاية ميلة التي تتميز بالتضاريس الجبلية

يتميز بالانبساط عموما و الإمتداد، مكون من مجموعة أحواض متصلة و محاطة بكتل كلسية صغيرة ، كما يتميز بميلان ضعيف (انحدار على العموم لا يتعدى 15 %) باستثناء بعض الحالات المنتشرة هنا وهناك على سفوح المرتفعات اين تتعدى في بعض الحالات 25 %.

فئة الإرتفاعات الأكثر ترددا هي المحصورة بين 800 و 900 م تتخللها بعض الكتل الجبلية المعزولة و ذات حيز مساحي صغير ، تتباين في ارتفاعاتها حيث تتعدى قليلا عتبة 1400 متر في قمة ركبة الجمل بكتلة أولاد عبد النور بالجنوب الغربي للإقليم إلى حدود 1050 متر في كتلة توكويا . تتميز هذه المرتفعات باتجاهها جنوب غربي إلى شمال شرقي و من أهمها جبل تايوالت 1285 م ، جبل خرور 1271م جنوبا ، جبل فلتان 1113م ، جبل فركتا 1263م شرقا ، جبل قروز 1187 م في الوسط ، جبل الجاهلية 1156م في الشمال ،

عموما إذا أردنا تقسيم هذه المنطقة يمكن التمييز بين :

أ- مجال السراوات :

و هو تعبير محلي، يطلق على المناطق التي يتراوح علوها بين 850م و 1100 م و هو مجال التلال المتقاربة ، و تكون به الأراضي معرضة للتهوية الكافية و تستغل في زراعة الحبوب ، و هو مجال انتقالي بين منطقة التل و السهول العليا و نجده بكل من بلديات وادي العثمانية ، عين الملوك و بن يحي عبد الرحمان

ب- مجال السهول :

يشغل هذا المجال كل من بلديات تاجنانت ، أولاد خلوف ، المشيرة ، شلغوم العيد ، التلاغمة و واد سقان حيث يتميز بالإنبساط و لا يزيد ارتفاعه عن 800 متر

4. المنـــاخ : سيادة المناخ الشبه الجاف و تأثيره على حجم الجريان السطحي للشبكة الهيدروغرافية /

إن مختلف عناصر المناخ (التساقطات ، الحرارة ، الجليد ....) لها تأثير مباشر على الموارد المائية و تحدد طبيعة الممارسات الزراعية و الرعوية و هو بهذا يكون عاملاً هاماً في تحديد إقامة المنشآت البشرية و النشاطات الإقتصادية و طبيعة التهيئة الواجب القيام بها بالارتباط مع الظروف المناخية المحلية (الانجراف ، الفيضانات ، الجفاف).

إن الخصائص المناخية و بالتوازي مع العوامل الطبيعية و الفيزيائية الأخرى (التضاريس ، التركيب الجيولوجي ، الشبكة الهيدروغرافية ،الغطاء النباتي الطبيعي ...) تشكل معا عوامل محددة لأي اقتراح يخص حماية و تثمين الموارد (تكثيف و تنويع النشاطات الزراعية ، تجنيد المياه السطحية ، حماية الأحواض الهيدروغرافية).

في غياب محطات بالمنطقة ، و تشابه المعطيات المناخية ، استعنا في دراسة مناخ الإقليم بالمعطيات الميتيولوجية لمحطة سطيف

الجدول3

التوزيع الفصلي و الشهري للتساقط بـالملم حسب سالتزرللفترة1913-1938

الفصل	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			السنة
الشهر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفيري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	397.1
التساقط	33.3	40.3	46	45	29.4	29.2	36.4	44.7	19	9.7	13.7	50.1	
المجموع الفصلي	119.6			103.6			100			73.5			
%	30			26			25			19			100

Source : DPAT Mila ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

من ملاحظة الجدول السابق يمكننا استنتاج ما يلي :

- التوزيع الشهري و الفصلي للتساقط غير منتظم
- معدل تساقط سنوي معتبر
- فترات جفاف متكررة و ممتدة زمنيا

الجدول4

التوزيع الفصلي و الشهري لدرجات الحرارة حسب سالتزرللفترة1913-1938

الفصل	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			السنة
الشهر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفيري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	
م حرارة قصوى	21.3	15.2	10.5	9.7	11.7	14.7	17.1	23.4	30	33.1	32.8	27.1	21
م حرارة دنيا	11.1	5.9	2.6	1.8	2.2	4.5	6.1	11.4	16.0	19.2	19.4	15.3	10
درجة الحرارة المتوسطة	15.6	9.8	6.1	5.4	6.5	9.2	11.3	17.1	23.	25.9	25.7	20.6	15

Source : DPAT Mila ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

يتصف الإقليم ببرودة شتاءا و اعتدال صيفا

الجدول5

التوزيع الفصلي و الشهري لعدد أيام سقوط الصقيع حسب سالتزرللفترة1913-1938

الفصل	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			السنة
الشهر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفيري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	62.8
عدد الأيام	2.	5.5	13.9	14.8	13.8	9.2	4.7	7.	-	-	-	-	
المجموع الفصلي	19.6			37.8			5.4			-			

Source : DPAT Mila ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

إن خطر الصقيع يظهر في أواخر الخريف و يدوم كل فصل الشتاء

الجدول6

التوزيع الفصلي و الشهري لعدد أيام سقوط البرد حسب سالتزرللفترة1913-1938

الفصل	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			السنة
الشهر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفيري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	3.8
عدد الأيام	0.1	0.1	0.1	0	0.1	0.2	0.1	1.6	0.2	0.3	0.3	0.7	
المجموع الفصلي	0.3			0.3			1.9			1.3			

Source : DPAT Mila ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

يتميز شهر ماي بتساقط البرد مما يشكل خطر على الأشجار المثمرة التي يتوافق زمن تفتح أزهارها مع شهر ماي

الجدول7

التوزيع الفصلي و الشهري لعدد أيام هبوب ريح السيروكو حسب سالتزرللفترة1913-1938

الفصل	الخريف			الشتاء			الربيع			الصيف			السنة
الشهر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفيري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	9.7
عدد الأيام	0.4	0	0.1	0	0	0.4	0.9	1.8	2.2	1.9	1.4	0.6	
المجموع الفصلي	0.5			0.4			4.9			3.9			

Source : DPAT Mila ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

تهب رياح السيروكو و هي رياح جنوبية حارة جافة من شهر ماي إلى شهر أوت . و هي فترة الجفاف مما يزيد من عمليات التبخر و النتح.

الخلاصة

يسود الإقليم مناخ شبه جاف ذو شتاء بارد و هذا لبعد المنطقة عن التأثيرات البحرية الشمالية و قربها من التيارات القارية الجنوبية الجافة ، يشهد الإقليم كمية تساقط قليلة تتراوح بين 350- 500 ملم/السنة باستثناء المرتفعات المنعزلة التي تتعدى بها كميات الأمطار النسب السابقة . كما يلاحظ حسب الخريطة المطرية للوكالة الوطنية للموارد المائية أن المنطقة الشمالية للإقليم و خاصة بشمال بلدية بن يحي عبد الرحمان و عين الملوك و كذا واد العثمانية تعرف كمية تساقط تزيد عن تلك المسجلة بباقي الإقليم، و هي المنطقة التي تنطبق على رواق يعرف بالسراوات المختصة في الزراعات الواسعة و خاصة القمح و الشعير.

5. تشكيلات جيولوجية حديثة و معرضة للتعرية : [37]

تغلب على الإقليم تكوينات من الزمن الرابع و هي عبارة عن رسوبيات فيضية من الطمي و مفتتات صخرية كلسية تتوضع على سهول تاجنانت ، شلغوم العيد ، واد العثمانية مرورا الى التلاغمة كما تتواجد على مصاطب الوديان التي تعبر مختلف السهول ، كما نجد على التلال تكوينات مارنية و كلسية تتوضع بالتناوب و تكثر هذه التكوينات في تلال واد العثمانية و التلاغمة مرورا بواد سقان.

أما في المرتفعات فنجد تكوينات المارن الكلسي التي تعود الى العصر الكريطاسي ، كما يتواجد المارن و الكلس الهش بكل من بلدية بن يحي عبد الرحمان و عين الملوك في شمال الإقليم و في بلدية أولاد خلوف بجنوبه .

و أخيرا نجد تكوينات الكلس و الدولوميت بكل من عين الملوك و أقدام الجبال و التلال بكل من أولاد خلوف و المشيرة.

---

[37] **DPAT Mila** ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

يمكن القول أن هذه التكوينات لها قابلية كبيرة للتعرية سواء المائية منها أو الهوائية مما نتج عنه تواجد شعاب على مستوى سفوح المرتفعات في ضل نقص الغطاء النباتي الطبيعي مما يهدد بالتوحل السريع لكل من سدي قروز و بني هارون.

6. الشبكة الهيدروغرافية و الموارد المائية[38]:

تنتمي الشبكة الهيدروغرافية للإقليم إلى الحوض التجميعي كبير الرمال بحوضيه الفرعيين ، حوض منبع الرمال رقم 10-03 و حوض واد سقان الرمال 10-04 أما الجزء الجنوبي بكل من بلديتي أولاد خلوف و المشيرة فينتميان للحوض التجميعي الهضاب العليا القسنطينية في حوضيه الفرعيين مرجا الزانا و الحوض الفرعي سبخة أزمول .

و يتكون الحوضين الأوليين من شبكة وديان معتبرة من حيث الطول إذ تتعدى 260 كلم أهمها واد الرمال بطول 55.6 كلم واد الغدير 26.6 كلم ، واد سقان 19.8 كلم ، واد العثمانية 17.7 كلم ، واد بني فيلان 16.6 كلم ، واد دكري 15.4 ، واد تاجنانت 14.3 كلم ، واد بوطويل 13.8 كلم ، واد العوني 12 كلم ، واد تاجروت 11.8 كلم ، واد المهاري 11.3 كلم ، واد زيزو 10.8 كلم ، واد بير تاجروت 10 كلم ، واد بومراح 9.8 كلم و واد تيمسليت 8.8 كلم. تزداد كثافة كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال و أغلبها هي روافد لوادي الرمال كما أن أغلبها دائم الجريان بسبب تواجد العديد من العيون الطبيعية منها : عين الجبانة بعين الملوك ، عين كارب ببن يحي عبد الرحمان ، القلتة البيضاء بالقرب من جبل قروز و هنشير الأبيار التي تغذي واد سقان غير أن صبيبها ضعيف .

في مقابل ينابيع حارة كثيرة و خاصة في منطقة التلاغمة ، واد العثمانية وعين الملوك هو ما يشجع النشاطات الإقتصادية المرتبطة بالسياحة الحموية.

كما تستغل المياه الجوفية التي تخزنها التكوينات الكلسية عن طريق الآبار غير أن منسوبها في تناقص مستمر بسبب فترات الجفاف التي شهدها الإقليم ، زيادة على الاستغلال المفرط لهذه المياه سواء للشرب أو للسقي ، الشئ الذي ترتب عنه البحث عن مصادر جديدة للمياه ، عبر استغلال المياه العميقة بإحداث تنقيبات خاصة من طرف الهيئات العمومية قصد

---

[38] www.abhcsm.dz

توفير المياه الصالحة للشرب و هذا التوجه تدعم أكثر في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال تقديم إعانات للفلاحين لحفر تنقيبات موجهة أساسا للري الفلاحي .

و عليه فقد أحصت وكالة الحوض الهيدروغرافي القسنطيني –السيبوس –ملاق سنة 2004 أزيد من 79 تنقيب تتركز في سهول تاجنانت – شلغوم العيد – واد العثمانية. يتباين عمقها بين 35 و 600 م أما صبيبها فيتغير هو الآخر من 12 إلى 66 ل/ثا.

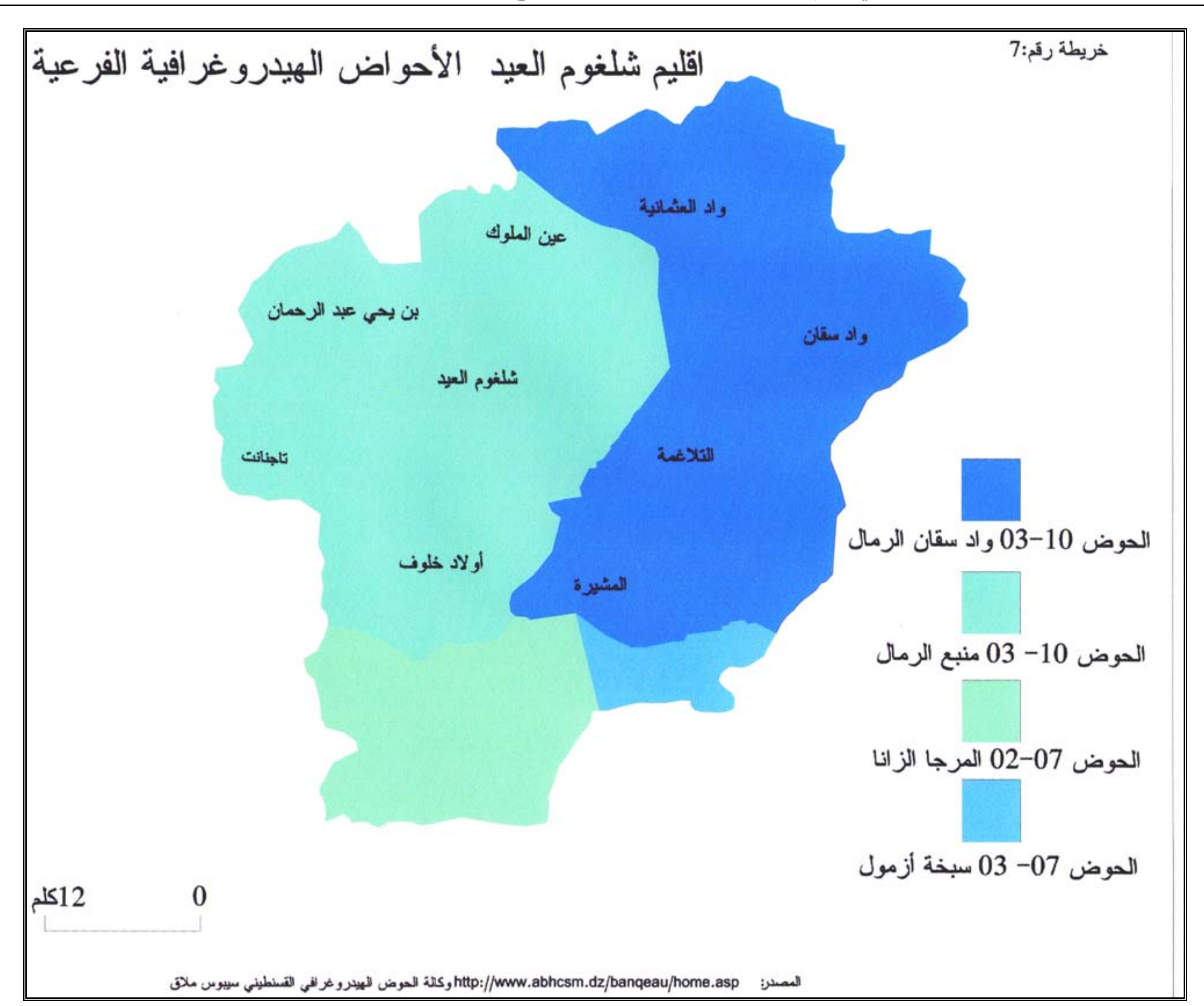
أما عن استغلال المياه السطحية فقد انحصر في سد حمام قروز المنجز سنة 1987 عند نهاية الحوض التجميعي الفرعي رقم 10-03 ، بطاقة تخزين تقدر بـ 45 مليون م^3. و تستعمل مياهه لتزويد سكان مدينة قسنطينة بالمياه الصالحة للشرب.

سد واد العثمانية و هو سد –خزان باعتبار ان مياهه محولة من سد بني هارون

و في إطار تدعيم الري الفلاحي فقد تم انجاز 04 حواجز مائية و يتعلق الأمر بـ :

- شعبة المهرة بواد سقان بطاقة تخزين تصل إلى 50.000 م^3
- الولجة بواد سقان بطاقة 670.000 م^3
- ثنية رابح بعين الملوك بطاقة 50.000 م^3
- واد توريت ببن يحي عبد الرحمان بطاقة استيعاب تصل إلى 700.000 م^3

أما المياه الغير تقليدية فتنتج من طرف محطة التطهير الواقعة بواد العثمانية و التي بإمكانها أن تعالج 13500 م^3 / اليوم غير أن الحجم الحالي لا يتعدى 4000 م^3/ اليوم و تستعمل مياهها في الري الفلاحي.



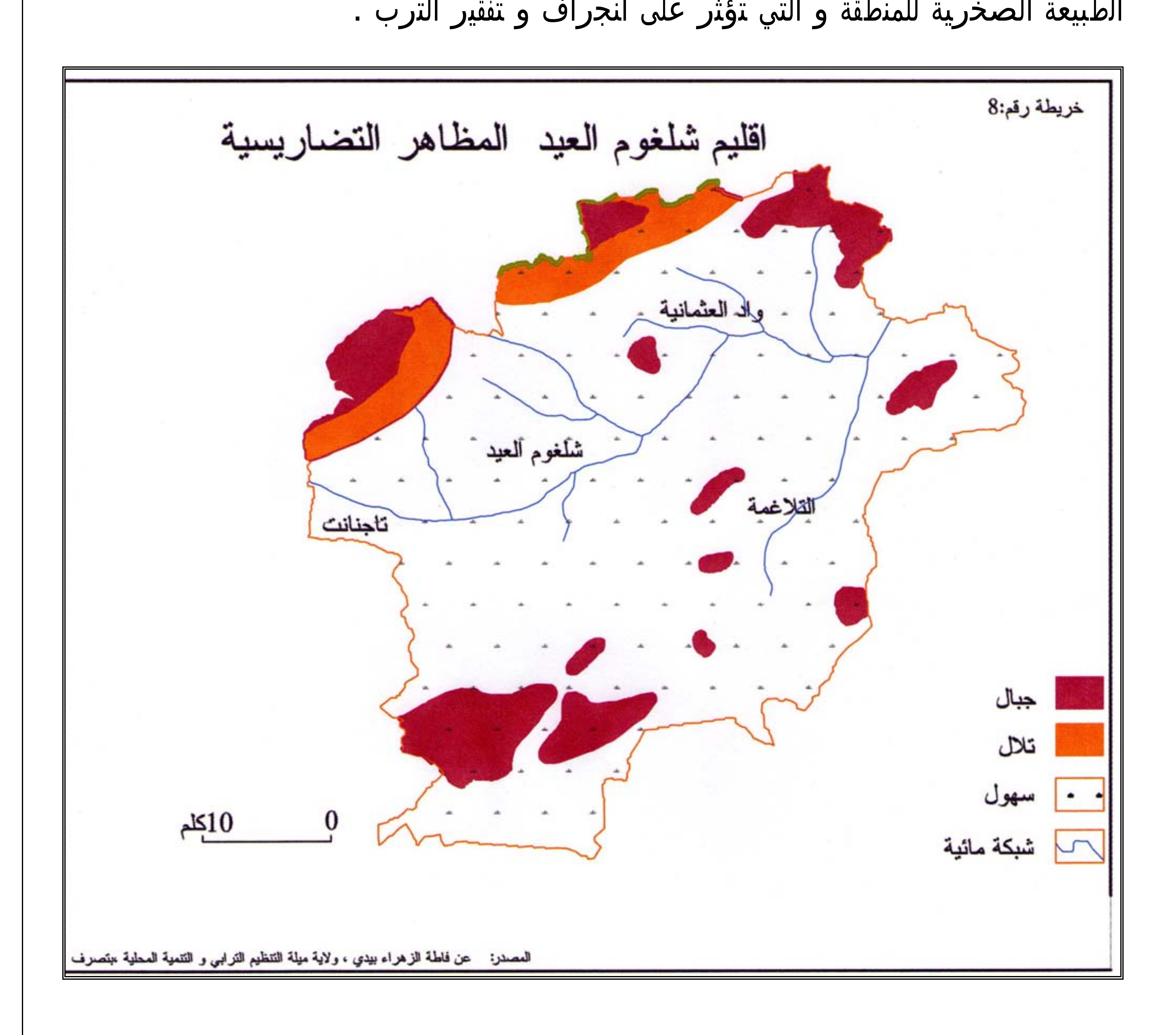
.7 الغطاء النباتي[39]:

تتمثل الثروة الغابية في أشجار الصنوبر الحلبي ، البلوط الأخضر و أشجار البلوط الفليني و هي ثروة بإمكانها أن توفر الوسط المناسب لنمو الكثير من الكائنات الحية و توفر مناصب شغل دائمة و مؤقتة إضافة لاستغلالها اقتصاديا بانتاج مادة الفلين و غيرها . و تبلغ المساحة الغابية للإقليم 14314 هكتار بما يمثل 8.13 % من المساحة العامة و تختصر في غابة طبيعية واحدة هي غابة تافرنت ببلدية أولاد خلوف التي تمتد لوحدها على مساحة 5647.5 هكتار يضاف إليها 162.5 هكتار أحراش خفيفة بالبلدية نفسها أما باقي الغطاء

[39] : **DPAT Mila** ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila + Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.

فيتمثل في عمليات التشجير للسفوح الجبلية بكل من جبل قروز ، جبل فلتان ، جبل توكويا و غيره من المرتفعات ، غير أن بعض المناطق ينعدم فيها تماما الغطاء الغابي كما هو الحال في بلدية بن يحي عبد الرحمان ، أما باقي البلديات فتتراوح فيها المساحة الغابية بين 220 هكتار بعين الملوك و 8227 هكتار بأولاد خلوف .

نسبة 8.13 % تعتبر ضعيفة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار العوامل المناخية و الطبيعة الصخرية للمنطقة و التي تؤثر على انجراف و تفقير الترب .



ثانيا: الإطار البشري و الاقتصادي

I) المؤهلات البشرية

من المتعارف عليه اليوم أن المسائل السكانية هي في أصل المشاكل التنموية ، فنمو ديمغرافي عال أو سئ التوزيع المجالي ، يعيق التنمية و يغذي جيوب الفقر.

يعتبر فهم و معرفة التطور الديمغرافي في غاية الأهمية بالنسبة لكل عملية تنموية مندمجة و دائمة ، تهدف إلى تحسين إطار حياة السكان.

حقيقة ، فإن ما يعرف بالإستثمارات الديمغرافية و التي يراد منها تلبية الطلبات المرتبطة بالنمو الديمغرافي كالتربية ، السكن ، الشغل ، الصحة و غيرها من التجهيزات و المنشآت القاعدية يضاف إليها المحافظة أو حتى تحسين مستوى المعيشة العام ، تشكل عائقاً في سبيل الإنطلاق الإقتصادي و تنمية الرأسمال الإجتماعي .

إن تحليل الوضعية الديمغرافية و محدداتها تسمح بحصر العوائق الحالية و المستقبلية في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية، و تسمح أيضا باقتراح ترتيبات و برامج مناسبة حتى لا يكون النمو الديمغرافي عائقاً للتنمية بل محفزاً لها و يساهم في تحسين المستوى المعيشي للأفراد و للمجموعات.

1. الوضعية الديمغرافية و الخصائص الرئيسية لها.

أ- حجم السكان و نموهم :

قدر عدد سكان الإقليم سنة 1977 بـ 132500 نسمة ليرتفع خلال العشرية 77-87 بوتيرة سريعة قدرت بمتوسط سنوي بلغ 3.22%، و هو بذلك أعلى من المعدل الوطني الذي كان يقدر ب 3.08 % و أعلى كذلك من معدل ولاية ميلة الذي كان هو الآخر في حدود 3.02%. و مرد ذلك يعود للبرامج التنموية و الترقية الإدارية التي مست سنة 1984 ، 5 مراكز ثانوية إلى مصف مقر بلدية ، من مجموع 9 بلديات التي تشكل الإقليم .

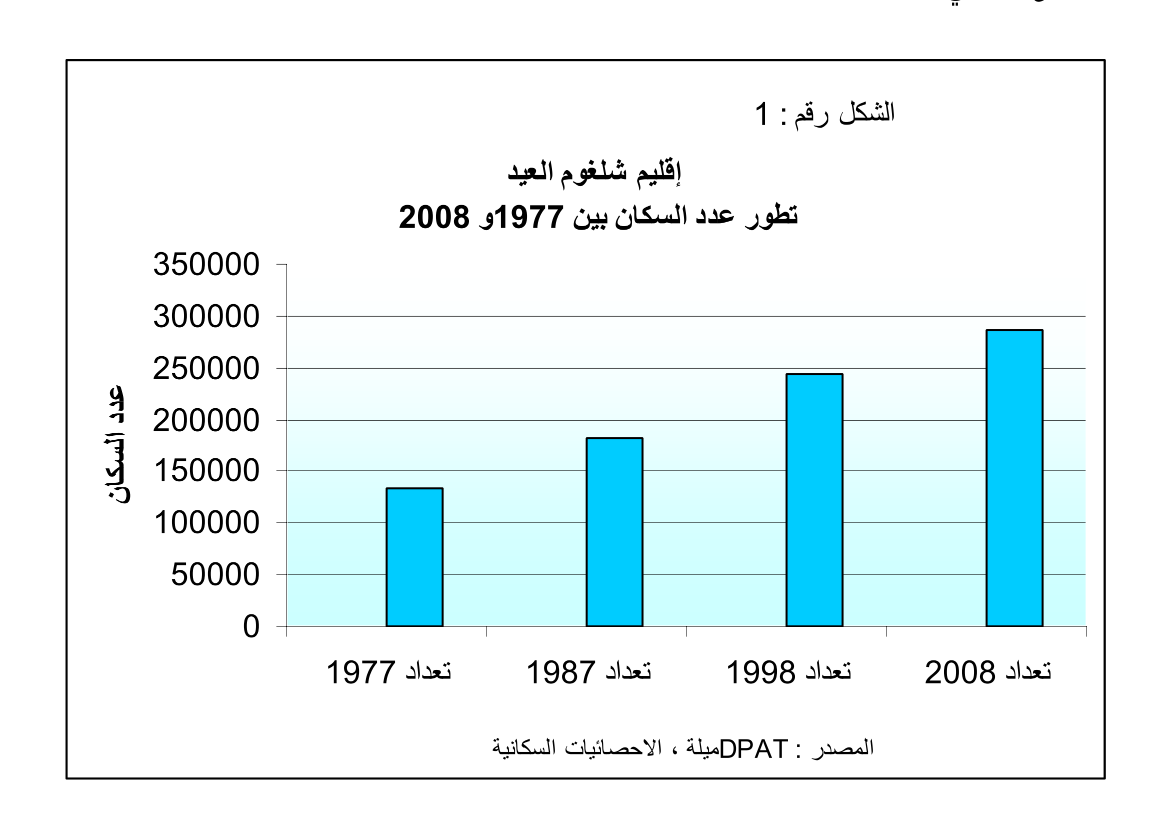
خلال العشرية 1987-1998 ، انخفضت وتيرة الزيادة السكانية مواكبة الأتجاه الوطني العام ، لتصل إلى معدل سنوي لا يتعدى 2.69% رغم بقائه أعلى من المعدل الوطني

و حتى الولائي اللذين سجلا على التوالي 2.15% و 2.48% ، ليصل الحجم المطلق للسكان إلى 244398 نسمة سنة 1998 ، مستفيدا من الوضع الأمنى المقبول عموما ، مما جعله يستقطب حجما سكانيا إضافيا .

يستمر اتجاه االإنخفاض خلال العشرية 1998-2008 ليسجل معدل نمو سنوي لا يتعدى 1.58 % .

عموما فقد بلغ معدل النمو السنوي الخاص بالإقليم للفترة 1977 -2008 ، 2.51% .

ديناميكية نمو ديموغرافي سمحت بتضاعف سكان الإقليم خلال مدة ربع قرن كما يوضحه الشكل التالي:



ب- <u>نمو السكان حسب البلديات</u> : نمو متباين و مركز في وسط الإقليم

النمو السالف الذكر لم يكن نموا متجانساً في كل بلديات الإقليم، و إنما كان هناك نمو متدرج بين بلدية و أخرى في الفترة نفسها و تباين كذلك من فترة لأخرى في البلدية نفسها ، حيث لم يتعد في بلدية بن يحي عبد الرحمان نسبة 0.84 % للفترة 1977-2008 و وصل إلى 3.08 % في تاجنانت للفترة نفسها، كما تباينت معدلات النمو بين فترة و أخرى في البلدية نفسها و هو ما يوضحه الجدول الموالي .

أما عن وتيرة النمو فيمكن التمييز بين بلديات عرفت نمواً سريعاً أكبر من 2.5 % و هي بلديات واد سقان ، التلاغمة ، شلغوم العيد و تاجنانت ، أما البلديات التي عرفت نمو متوسط (بين 2% و 2.5 %) فهي عين الملوك و واد العثمانية أما بلديات بن يحي عبد الرحمان ، أولاد خلوف و المشيرة فقد عرفت نمو متواضع (أقل من2%).

الجدول8
إقليم شلغوم العيد
معدلات النمو السكاني حسب البلديات(2008/77)[40]

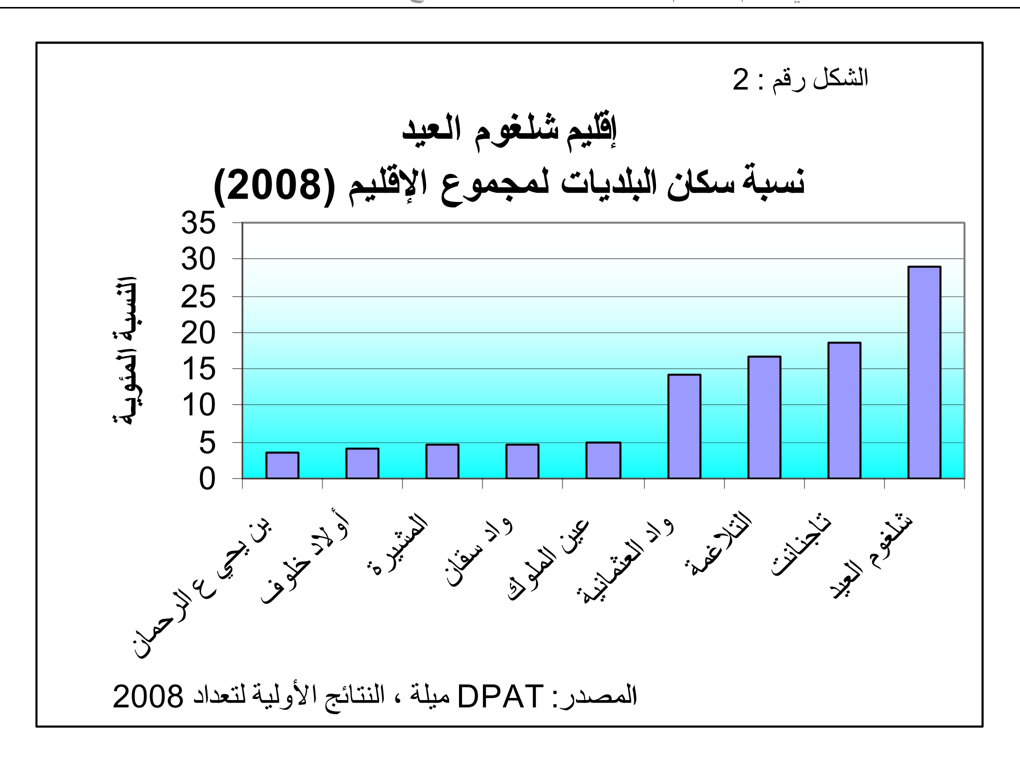
البلديات	%من سكان الإقليم	معدل النمو 77 -87	معدل النمو 87 -98	معدل النمو 98 -08	معدل النمو 77 -08
بن يحي ع الرحمان	3,50	1,49	1,27	-0,28	0,84
أولاد خلوف	3,99	1,83	2,00	0,32	1,41
المشيرة	4,55	1,27	2,18	1,07	1,54
عين الملوك	4,96	2,51	2,52	1,00	2,03
واد العثمانية	14,15	2,63	2,35	1,15	2,06
واد سقان	4,65	3,82	3,10	0,97	2,65
التلاغمة	16,69	3,99	2,69	1,55	2,75
شلغوم العيد	28,87	3,89	2,90	2,22	3,01
تاجنانت	18,65	3,79	3,30	2,10	3,08
المجموع	100,00	3,22	2,69	1,58	2,51

ت- التوزيع الجغرافي للسكان : توزيع مركز في مقار البلديات

❖ توزيع حسب البلديات

أما عن التوزيع الجغرافي للسكان فتباين هو الآخر من بلدية إلى أخرى إذ في حين لم يتعد في بلدية بن يحي عبد الرحمان 3.50 % من المجوع العام للإقليم فقد وصل إلى 28.87 % في بلدية شلغوم العيد، كما استحوذت مراكز مقار البلديات لوحدها على نسبة 59.55 من المجموع العام و هو ما يوضحه الشكل التالي .

[40] تم حساب هذه المعدلات بناءا على نتائج التعدادات السكانية و باستعمال المعادلة التالية $R=((p/p_0)^{1/n})-1)*100$ حيث أن P عدد السكان في بداية الفترة ، P_0 : عدد السكان في نهاية الفترة و n طول الفترة.



❖ توزيع حسب التشتت : اتجاه نحو النمط المتجمع

أما عن توزيع السكان عبر الإقليم من حيث التجمع و التشتت فقد سيطر النمط المتجمع حتى وصل في تعداد 2008 إلى نسبة 75.25 % ، بعدما كان نصيب السكان المجمعين لا يتعدى 44.38% في تعداد 1977 . و رغم انخفاض الوتيرة السريعة لهذه العملية من فترة إلى أخرى إلا أنها بقيت مرتفعة إذ بلغت في الفترة 1998-2008 ، 2.89% . أعلى بذلك حتى من معدل نمو سكان الإقليم للفترة نفسها.

و قد تزايد عدد التجمعات السكنية [41] من 13 تجمع سنة 1977 تضم 58802 نسمة إلى 28 تجمع سنة 2008 تضم 220775 نسمة.

و للتدقيق أكثر في طبيعة نمو تلك المراكز. فلم نأخذ بعين الإعتبار في مرحلة لاحقة سوى المراكز الحضرية و التي يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة كما هو معتمد في التشريع الجزائري (قانون المدينة) و الذي يعرف التجمع الحضري بمعيار سكاني فقط. و منه فقد تبين من التعدادات المختلفة أن المنطقة عرفت 4 مراكز حضرية في تعداد 1977 و 1987 ثم ارتفع هذا العدد إلى 7 في تعداد 1998 ليبلغ 10 مراكز حضرية في آخر تعداد. يضمون لوحدهم 195091 نسمة بما يمثل 68,26 % من مجموع السكان، تشمل مدينة متوسطة هي

[41] التجمعات السكنية حسب تعريف الديوان الوطني للإحصاء و التي يجب أن تضم على الأقل 100 بناية لا تبعد الواحدة عن الأخرى أكثر من 200 متر

شلغوم العيد بتعداد 54423 نسمة و ثلاث مدن صغيرة هي تاجنانت ، التلاغمة و واد العثمانية.بحجم مطلق على الترتيب : 41629 نسمة،25997 نسمة و 22810 نسمة و الباقي عبارة عن تجمعات حضرية صغيرة و يمكن ملاحظة أن 10/7 المراكز هي مقار بلديات باستثناء بلديتي بن يحي و أولاد خلوف اللتان لم تعرفا بعد مراكز حضرية على ترابها.

ث- الكثافة السكانية : كثافة عالية بالبلديات القديمة

بلغ متوسط الكثافة السكانية بالإقليم في آخر تعداد سكاني 162,33 نسمة / كلم^2 أقل من تلك الملاحظة في ولاية ميلة و التي بلغت 220 نسمة / كلم^2. توزيع الكثافة السكانية يتماشى و توزيع الحجم السكاني إذ تتباين أيضا من بلدية إلى أخرى متغيرة بذلك من 44.89 نسمة / كلم^2 في بلدية أولاد خلوف لتصل إلى 319.38 نسمة / كلم^2 في بلدية شلغوم العيد . لاحظ الجدول التالي .

الجدول **9**

إقليم شلغوم العيد

الكثافة السكانية حسب البلديات

البلديات	المساحة كلم^2	تعداد 2008	كثافة سكانية
أولاد خلوف	254,2	11412	44,89
المشيرة	186,1	12999	69,85
بن يحي ع الرحمان	112,5	9989	88,79
واد سقان	145,5	13278	91,26
عين الملوك	124,7	14188	113,78
واد العثمانية	271,5	40439	148,95
التلاغمة	195,4	47694	244,08
تاجنانت	212,4	53300	250,94
شلغوم العيد	258,3	82495	319,38
المجموع	1760,6	285794	162,33

المصدر :DPATميلة ، النتائج الأولية لتعداد RGPH 2008

إجمالا نلاحظ تركز الكثافة السكانية في البلديات القديمة إذ تشكل الكثافة السكانية بها مجتمعتا 239 نسمة /كلم^2 في حين لا تتعدى 75 نسمة /كلم^2 في البلديات الحديثة النشأة.

ج- حركة السكان في المجال

❖ نصيب صافي الهجرة في الزيادة الكلية للسكان

بالإعتماد على معطيات التعدادات السكانية قمنا بحساب عدد السكان النظري لكل تعداد باستعمال المعادلة[42] ، و قد تم حساب عدد المهاجرين بعد حساب عدد السكان النظري و طرحه من عدد السكان الفعلي ، فإذا كان الفرق بين القيمتين – والذي يسمى بصافي الهجرة- موجبا فإن البلادية استقبلت ذلك العدد من السكان ، أما إذا كان الفرق سالبا فإن البلادية قد غادرها نفس ذلك العدد من السكان.

و على اعتبار أن معدل النمو الوطني للفترة 77-1987 هو 3.08% و 2.28% للفترة 87-1998 ، و باستعمال نتائج التعدادات السكانية 1977 ، 1987 ، 1998 و بعد إجراء الحسابات المختلفة توصلنا إلى النتائج المدونة بالجدول التالي

الجدول10

إقليم شلغوم العيد

نسب صافي الهجرة حسب البلاديات للفترتين

1977 -1987 و 1987-1998

البلديات	% صافي الهجرة 1987-1977	% صافي الهجرة 1998-1987
بن يحي ع الرحمان	55,0-	46,3-
أولاد خلوف	43,9-	12,4-
المشيرة	61,9-	3,4-
واد سقان	22,1	30,5
عين الملوك	20,5-	11,9
واد العثمانية	16,3-	4,5
التلاغمة	26,0	18,1
تاجنانت	21,5	35,4
شلغوم العيد	23,7	25,0
الإقليم	5,2	18,1

Source : RGPH 1977/1987/1998, ONS,CONSTANTINE

[42] $P' = P_0 \; (1+x)^n$

حيث أن :

- o P' : عدد السكان النظري
- o P_0 : عدد السكان خلال التعداد السابق
- o X : معدل النمو الوطني
- o N : طول الفترة بين التعدادين

حيث تبين لنا أن الإقليم جاذب للسكان بتسجيله صافي هجرة بنسبة 5.2 % في الفترة 77-87 ليزداد جاذبية خلال الفترة 87-98 بتسجيل صافي للهجرة نسبته 18.1% .

غير أنه هناك تباين في نسب صافي الهجرة بين بلدية وأخرى ففي حين سجلت بلديات : بن يحي عبد الرحمان ، أولاد خلوف ، المشيرة ، عين الملوك و واد العثمانية صافي هجرة سالب خلال العشرية 77-87 ،فإن باقي بلديات الإقليم سجلت صافي هجرة موجب ثم تتطور الوضعية خلال العشرية 87-98 لتسجل 3 بلديات فقط وهي البلديات الهامشية (بن يحي عبد الرحمان ، أولاد خلوف و المشيرة) نسب سالبة لصافي الهجرة و تشهد باقي البلديات صافي هجرة موجب وصل أعلاه إلى 35.4% من مجموع الزيادة السكانية في بلدية تاجنانت.

تبقى الأسباب الاقتصادية هي الدافع لحركة السكان في هذا المجال و هو ما تبرزه نسب صافي الهجرة الموجبة و المرتفعة في البلديات ذات التوجه التجاري و الصناعي.

❖ <u>تطور البنية العمرية للإقليم</u>: نحو انخفاض معدل الإعالة

من خلال الجدول الذي يبين تطور التركيبة السكانية نلاحظ أن هناك أتجاه لزيادة معتبرة في الفئة النشيطة من 54,3 % سنة 1998 إلى 63,7 % سنة 2006. و قد تم هذا على حساب الفئة الأقل من 15 سنة التي تدحرجت نسبتها من 39,5 إلى 29,5 خلال الفترة نفسها.من جهة أخرى، ارتفعت قليلا فئة المسنين من 6,2 % إلى 6,8 % . و هو ما يخفف الضغط على قطاع التربية و انخفاض معدل الإعالة في مقابل زيادة الطلبات على قطاع الصحة و الضمان الإجتماعي .

الجدول11

إقليم شلغوم العيد

تطورنسب السكان حسب التركيبة العمرية و حسب السن

المجموعة العمرية	RGPH-1998			تقديرات2006		
	رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
أقل من 15 سنة	40	39	39,5	29,8	29,2	29,5
15-59 سنة	53,9	54,6	54,3	63,7	63,7	63,7
60 و +	6,1	6,4	6,2	6,5	7,2	6,8
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر : DPAT ميلة ، استراتيجية التنمية المستدامة لولاية ميلة، 2006

ح- التركيب الإقتصادي للسكان : تركز مناصب الشغل في البلديات القديمة

☒ تطور سوق العمل : تأثر سوق العمل بالظروف الوطنية المحيطة

من خلال تتبع تطور مناصب الشغل المسجلة في تعداد 1987 و 1998 تبين أن هناك تطوراً ضعيفاً مقارنة بنمو السكان، حيث لم يتعد عدد المناصب الجديدة 3099 منصباً في عشرية من الزمن. و يمكن تفسير هذا النمو الضعيف بسلسلة الأزمات التي شهدها الإقتصاد الوطني خلال التسعينات و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي و ما تبعه من حل للمؤسسات العامة.

غير أن هذا النمو يتباين من بلدية لأخرى فمن بلديات سجلت تراجعا في عدد مناصب الشغل في 1998 مقارنة بسنة 1987 ، مثل عين الملوك ، بن يحي عبد الرحمان و التلاغمة ، نجد بلديات أخرى سجلت نمواً غير ذي أهمية باستثناء بلدية تاجنانت التي سجلت لوحدها نسبة نمو تقدر بـ 3.08 % . عموما يمكن القول أن ¾ من مناصب الشغل مركزة في البلديات القديمة و هو ما يوضحه الجدول التالي

الجدول12

إقليم شلغوم العيد

تطور مناصب الشغل بين 1987-1998

البلديات	مجموع مناصب الشغل 1998	مجموع مناصب الشغل في الفلاحة 1998	مجموع مناصب الشغل 1987	معدل الزيادة السنوية
عين الملوك	1603	308	1726	-0,67
بن يحي ع الرحمان	1512	486	1558	-0,27
التلاغمة	5647	1079	5653	-0,01
أولاد خلوف	1522	694	1520	0,01
واد العثمانية	5625	736	5314	0,52
شلغوم العيد	10159	1017	9324	0,78
واد سقان	1801	426	1623	0,95
المشيرة	1705	608	1494	1,21
تاجنانت	6127	2220	4390	3,08
مجموع الإقليم	**35701**	**7574**	**32602**	

Source : RGPH 1987/1998, ONS,CONSTANTINE

يقدم القطاع الفلاحي ما نسبته 21.21% من مجموع مناصب الشغل و هي نسبة ضعيفة إذا أخذنا بعين الإعتبار الإمكانيات الفلاحية للإقليم.

☒ **تحسن وضعية الشغل سنة 2004**

نتيجة لتحسن التوازنات العامة للاقتصاد الوطني و الشروع في تطبيق برامج تهدف إلى إنعاش الإقتصاد ، انخفض معدل البطالة ليصل إلى 17.7 % بعدما كان في حدود 30 % في بداية التسعينات ، و يتبين ذلك بملاحظة الجدول أدناه فمن مجموع السكان النشيطين البالغ عددهم 152826 نسمة هناك 125800 عامل يمثلون 36 % من القوة العاملة للولاية .

الجدول13

إقليم شلغوم العيد

وضعية الشغل في 2004/12/31

البلديات	السكان النشطين	السكان العاملين	البطالين
تلاغمة	25 003	20 577	4426
واد سقان	7 285	5 996	1289
المشيرة	7 185	5 913	1272
شلغوم العيد	42 257	34 778	7479
واد العثمانية	22 541	18 551	3990
عين الملوك	7 893	6 496	1397
تاجنانت	27 528	22 655	4872
أولاد خلوف	6 820	5 613	1207
بن يحي ع الرحمان	6 344	5 221	1123
مجموع الإقليم	**152 856**	**125 800**	**27 055**
مجموع الولاية	**418288**	**344 251**	**74037**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2004

هذا العدد يرتفع سنة 2007 إلى 149071 عامل يشتغل منهم 29.15 % في الخدمات و 26.13% في الفلاحة و الجدول التالي يبرز التوجه نحو اقتصاد الخدمات .

الجدول14

إقليم شلغوم العيد

توزيع المشتغلين حسب القطاعات الإقتصادية(2007)

القطاع	عدد العاملين	نسبتهم
الحرف	2969	1,99
الصناعة	3195	2,14
البناء و أ ع	10762	7,22
التجارة	23908	16,04
الإدارة	25844	17,34
الفلاحة	38945	26,13
الخدمات	43448	29,15
المجموع	**149071**	**100,00**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

خلاصة :

يتميز الإقليم بنمو سكاني مرتفع نسبيا (1.58 %) للفترة 98-2008 مقارنة مع نظيره على المستوى الوطني. و يتميز هذا النمو بالإتجاه نحو الإنخفاض متماشيا مع الإتجاه العام الوطني و هو ما يمكن تفسيره بفعالية البرامج الوطنية للتحكم في النسل، يضاف إليها التغيرات الإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري (خروج المرأة للدراسة و العمل ، ...)، ارتفاع مستوى المعيشة و غيره من العوامل التي تؤدي إلى تأخر سن الزواج لدى الجنسين و تراجع في معدل الخصوبة.

هذا المعدل سمح بتضاعف عدد السكان المطلق في مدة لا تزيد عن 25 سنة .

و عن توزيعهم حسب البلديات لاحظنا الأتجاه نحو التركز في البلديات القديمة خاصة منها شلغوم العيد التي انفردت بأكثر من ربع السكان .

من حيث التوزيع الجغرافي ، فهو توزيع متجمع في مقار البلديات التي يقطنها 60 % من مجموع السكان .

التجمعات السكانية بدورها استقطبت 75 % من السكان.

الكثافة السكانية ارتفعت بشكل كبير في البلديات القديمة إذ وصلت 239 نسمة /كلم^2

في حين لم تتعد 75 نسمة /كلم^2 في البلديات الهامشية.

هذه الخصائص تتدعم أكثر بكون الإقليم يسجل صافي هجرة موجب و خصوصا لمراكزه الحضرية و بالضبط بالبلديات القديمة .

بنية عمرية تتميز بالإتجاه نحو زيادة السكان النشيطين على حساب الفئة العمرية الأقل من 15 سنة. تتقاطع هذه الوضعية مع تركز لمناصب الشغل بالبلديات القديمة و تحسن مستوى التشغيل .

II) المؤهلات الإقتصادية

أ- المؤهلات الفلاحية : إمكانيات في حاجة إلى تثمين أفضل

إن تفاعل العوامل الطبيعية من تضاريس و مناخ و صخور و غطاء نباتي أنتج تربة خصبة، أهلها لتكون المورد الاقتصادي الأساسي للإقليم، زاد من قيمته وفرة مياه جوفية و تجنيد متزايد لها و حتى للمياه السطحية . فكيف يتوزع هذا المورد الطبيعي على مختلف بلديات الإقليم، و كيف استغله الإنسان من أجل رفاهيته ؟ .

تقدر المصالح الفلاحية لولاية ميلة المساحة الفلاحية بإقليم شلغوم العيد بـ 163120 هكتار منها 130880 هكتار مساحة صالحة للزراعة .

تتوزع المساحة الفلاحية بين بلديات الإقليم بنسب تتراوح بين 6 % و 15 % في تناغم مع مساحاتها الكلية، حيث نالت بلدية بن يحي عبد الرحمان 6% ، المشيرة 11% و شلغوم العيد 15% كما هو موضح بالجدول التالي

الجدول15

إقليم شلغوم العيد

توزيع نسب الآراضي الفلاحية حسب البلديات

البلديات	%
بن يحي عبد الرحمان	6
عين الملوك	7
واد سقان	7
التلاغمة	11
المشيرة	11
تاجنانت	12
أولاد خلوف	15
واد العثمانية	15
شلغوم العيد	15
المجموع	100

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

أما إذا قسنا هذه المساحة باعتبار العامل السكاني، فإننا نجد أن نصيب الفرد منها وصل إلى 0.57 هكتارا و هو أفضل من المتوسط الوطني و المقدر بـ 0.24 ، كما أنه يقترب من المعيار العالمي المحدد بـ 0.60 هكتار/ ساكن. هذا المتوسط يخفي في الحقيقة تباينات من بلدية إلى أخرى، فبينما لا يزيد نصيب الفرد منها 0.3 هكتار ببلدية شلغوم العيد فقد وصل إلى 2.18 هكتار/ ساكن في بلدية أولاد خلوف و الجدول التالي يوضح هذه الفروقات.

الجدول16

إقليم شلغوم العيد نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية حسب البلديات	
البلديات	**هكتار/ساكن**
شلغوم العيد	0,30
تاجنانت	0,35
التلاغمة	0,37
واد العثمانية	0,62
عين الملوك	0,77
واد سقان	0,90
بن يحي عبد الرحمان	1,05
المشيرة	1,39
أولاد خلوف	2,18
المجموع	**0,57**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

و من أجل استغلال هذه المساحات الفلاحية فقد قسمت إلى 8341 مستثمرة فلاحية منها 7347 مستثمرة فلاحية خاصة بمساحة إجمالية وصلت إلى 114728 هكتارا أي ما يمثل 70% من إجمالي المساحة الفلاحية، و الباقي أي 48390 هكتارا عادت لـ994 مستثمرة عمومية منها 5 مستثمرات نموذجية.

إن حجم المستثمرات الفلاحية يلعب دورا كبيرا في تحديد طبيعة استغلالها و لمعرفة أحجام المستثمرات بمنطقة دراستنا فقد تناولناها في عدة مستويات :

المستوى الأول : و هو المستوى الكلي. و قد بينت الحسابات التي قمنا بها أن متوسط المستثمرة الفلاحية وصل إلى 20 هكتارا لكنه يخفي تباينات من بلدية إلى أخرى إذ تراوحت القيم بين 10 و 60 هكتارا كما يبينه الجدول التالي :

الجدول17

إقليم شلغوم العيد

حجم المستثمرات الفلاحية (بالهكتار) حسب البلديات

البلديات	**هكتار/مستثمرة**
شلغوم العيد	10
عين الملوك	12
تاجنانت	16
بن يحي عبد الرحمان	17
المشيرة	24
التلاغمة	26
أولاد خلوف	31
واد العثمانية	36
واد سقان	60
المجموع	**20**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

المستوى الثاني : هو محاولة معرفة حجم المستثمرات، آخذين بعين الاعتبار الطبيعة القانونية للمستثمرة. و هنا نجد أن متوسط حجم المستثمرات العمومية وصل إلى 49 هكتارا بينما لم يتعد 16 هكتارا في مستثمرات القطاع الخاص ، المستثمرات العمومية يتراوح متوسط أحجامها بين 21 و 85 هكتارا في مقابل بين 6 و 50 هكتار عند نظيراتها لدى القطاع الخاص كما يبينه الجدول التالي

الجدول18
إقليم شلغوم العيد
حجم المستثمرات الفلاحية (بالهكتار)
حسب البلديات و حسب الطبيعة القانونية للمستثمرة

البلديات	هكتار/مستثمرة عمومية	هكتار/مستثمرة خاصة
التلاغمة	21	28
عين الملوك	36	9
واد العثمانية	44	32
بن يحي عبد الرحمان	50	15
أولاد خلوف	52	29
تاجنانت	55	12
المشيرة	63	20
شلغوم العيد	63	6
واد سقان	85	50
المجموع	**49**	**16**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

المستوى الثالث : و هو ما يميز المستثمرات النموذجية ذات الأحجام الكبيرة مقارنة بسابقاتها و قد وصل متوسط حجم هذه المستثمرات أكثر من 900 هكتار .

استغلال أراضي الاقليم خلال الموسم الفلاحي 2008/2007 كما يبينه الجدول التالي

الجدول19
إقليم شلغوم العيد
توزيع الأراضي الفلاحية

المساحة الكلية هـ	توزيع المساحة الفلاحية الكلية				توزيع المساحة الصالحة للزراعة (م,ص,ز)		
	غابات	مراعي	أراضي غير منتجة	م, ص ,ز	أراضي قابلة للحرث	زراعات دائمة	مروج طبيعية
176060	**14921**	**9303**	**8015**	**130880**	**130034**	**319**	**527**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

يتميز بما يلي :

تمثل المساحة الفلاحية الكلية 92.65% من المساحة الإجمالية للإقليم

غطاء غابي يمثل 8.47% .

من ضمن 130880 هكتاراً التي تمثل المساحة الصالحة للزراعة. كان نصيب المروج منها 527 هكتار ، 319 هكتار استغلت في الأشجار المثمرة ،و الباقي أي 130034 هكتاراً هي الجزء المخصص للزراعات ، ففي ذات الموسم الفلاحي أستغلت منها 74579 هكتار في مختلف الزراعات التي يغلب عليها إنتاج الحبوب بنسبة 90% . قدرت المساحة المسقية بـ 3421 هكتاراً أي لم تتعد 2.6% من المساحة الصالحة للزراعة، استغلت في إنتاج الخضر و الفواكه.

يبرز الجدول رقم: 20 أن القدرات الفلاحية التي سبق أن تطرقنا إليها لم تستغل بالكيفية اللازمة و رغم أن الاقليم يمثل نصف مساحة الولاية و يساهم بأكثر من نصف الانتاج النباتي لها إلا أنه يسجل مردودية أقل من تلك المسجلة على المستوى الولائي، و يمكن أن نرجع ذلك إلى نقص التساقط مقارنة بذلك المسجل في باقي تراب الولاية .

باستثناء إنتاج الشعير الذي سجل مردود 16.74 قنطاراً للهكتار و هو بذلك أعلى من المعدل الولائي، فإن باقي المنتوجات (قمح صلب ، قمح لين ، خرطال) سجلت مردوداً أقل بقليل من المعدل الولائي .

كما يمكن ملاحظة مساهمة الإقليم في إنتاج الخرطال بنسبة 90% من الانتاج الولائي

عموما فإن 62% من إنتاج الولاية النباتي يأتي من هذا الإقليم.

الجدول20

اقليم شلغوم العيد

الانتاج النباتي

المجال	قمح صلب			قمح لين			شعير		
	م المحصودة (هـ)	الانتاج (ق)	المردود	م المحصودة (هـ)	الانتاج (ق)	المردود	م المحصودة (هـ)	الانتاج (ق)	المردود
الاقليم	**31461**	**405399**	**12,89**	**18661**	**244018**	**13,08**	**15084**	**252472**	**16,74**
ولاية ميلة	**53350**	**713836**	**13,38**	**25769**	**400769**	**15,55**	**21665**	**336195**	**15,52**

خرطال			المجموع		
م المحصودة (هـ)	الانتاج (ق)	المردود	م المحصودة (هـ)	الانتاج (ق)	المردود
2608	31300	12,00	67814	933189	13,76
2812	34518	12,28	103596	1485318	14,34

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

في مجال تربية الحيوانات ، تمثل قطعان الأبقار و الأغنام و الماعز 40 % من قدرات الولاية إلا أنها تتميز بمردودية عالية فقد ساهمت ب83% من إنتاج الحليب ،49% من إنتاج الصوف و 23% من إنتاج اللحوم الحمراء.

أما في مجال تربية الدواجن فإن الاقليم يعد بحق رائداً في هذا المجال، خاصة إذا عرفنا أنه يحوي 70% من قدرات الولاية في أعداد الدجاج الموجه لانتاج اللحوم البيضاء و92% من ذلك الموجه لانتاج البيض.

و بهذه القدرات يساهم ب 80% من إنتاج الولاية من البيض و ب70% من انتاج اللحوم البيضاء .

يبقى إنتاج العسل تخصص لا ينال اهتمام المربين، و لم يساهم الاقليم إلا ب3415 كلغ بما يمثل فقط 6% من انتاج الولاية لهذه المادة.

يستنتج مما سبق، أن إنتاج الحليب و البيض و اللحوم البيضاء هي علامات محلية تستحق التثمين مما شجع إقامة مصنع لانتاج الحليب و مشتقاته بواد العثمانية و إحداث سوق جملة للبيض بواد سقان.

الجدول21

اقليم شلغوم العيد

الانتاج الحيواني

المجال	أبقار(رأس)		إنتاج الحليب (ل)	الغنم (رأس)	الماعز (رأس)	الصوف (ق)	لحوم حمراء (ق)	دجاج اللحم (وحدة)
	المجموع	منها أ, حلوب						
الاقليم	32812	17881	20548700	128660	9722	123400	18701,2	1520500
ولاية ميلة	79031	38086	45496626	304844	38720	252522	84085,48	2183300

العسل (كلغ)	عدد الجبح	البيض (10^3)	دجاج البيض (وحدة)	لحوم بيضاء (ق)
3415	855	69409	889720	34939
60635	19095	85850	957820	49839

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

في الأخير يبقى من الأهمية بمكان التأكيد على تثمين المعارف المكتسبة في النشاطات الفلاحية و خاصة في تربية الدواجن ، و تثمين المنتوجات محليا عن طريق تشجيع فتح وحدات لتحويلها ، كما أن تنويع النشاطات الفلاحية يبقى رهاناً يعتمد عليه في الرفع من جاذبية الإقليم و تنافسيته.

ب- النسيج الصناعي : توسع متزايد للقاعدة الصناعية

لقد حافظ الإقليم على طابعه الفلاحي خلال الفترة الاستعمارية والسنوات الأولى للاستقلال . ويمكن أن نرجع بداية الاهتمام بتطوير الصناعة إلى منتصف السبعينات من القرن الماضي، و هو تاريخ الشروع في دراسة و إنجاز منطقة صناعية بشلغوم العيد من طرف مكتب الدراسات و الانجاز العمراني بقسنطينة . لكن المحيط الاقتصادي لتلك الفترة و المتسم بسيطرة القطاع العمومي على الاستثمار الصناعي لم يسمح بانتشار الوحدات الصناعية ،و لم نسجل إلا وحدة خاصة تنشط في مجال تحويل الخشب بوادي العثمانية تأسست سنة 1978، و أخرى عمومية مختصة في انتاج مواد البناء بشلغوم العيد تأسست هي الأخرى سنة 1979 و متواجدة خارج المنطقة الصناعية.

غير أن البداية الحقيقية للاستثمار الصناعي كانت سنة 1986 بداية تشغيل مركب المنظفات بشلغوم العيد ، و بعد فتح المجال للقطاع الخاص برزت عدة وحدات صناعية خاصة مستفيدة من المزايا العديدة التي يتميز بها الإقليم.

و مع نهاية 2007 ، تنشط عبر تراب الاقليم 49 وحدة صناعية تشغل 1390 عاملاً. و هو ما يمثل 62% من الوحدات الصناعية لولاية ميلة و 72 % من حجم العمالة الصناعية لذات الولاية .

تختص هذا الوحدات في الصناعات الغذائية ب 25 وحدة تشغل 388 عامل و تختص في إنتاج المشروبات الغازية ب 8 وحدات و 7 مطاحن للحبوب. يأتي بعد الصناعات الغذائية ، إنتاج مواد البناء ب16 وحدة تشغل 513 عاملاً، ثم الصناعات الكيماوية ب 6 وحدات و 474 عاملاً. و أخيرا وحدة تنشط في قطاع النسيج و تشغل 29 عاملاً و أخرى في الصناعات الحديدية و تشغل 6 عمال.

تتركز هذه الوحدات الصناعية ببلدية شلغوم العيد بـ 16 وحدة و تتجمع في المنطقة الصناعية بتعداد 10 وحدات.

و الجدول التالي يلخص الوضعية العامة لهذه الوحدات .

الجدول22

اقليم شلغوم العيد

توزيع العمالة و الوحدات الصناعية حسب البلديات

البلدية	عدد الوحدات	العمالة	عمالة%	الوحدات%
بن يحي عبد الرحمان	1	14	1,01	2,04
التلاغمة	6	65	4,68	12,24
واد العثمانية	6	115	8,27	12,24
واد سقان	4	148	10,65	8,16
تاجنانت	16	283	20,36	32,65
شلغوم العيد	16	765	55,04	32,65
المجموع	**49**	**1390**	100,00	

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

أما عن طبيعة هذه المؤسسات و حجمها فتتوزع أيظا بين الفئات المختلفة كما يلي :

الجدول23

اقليم شلغوم العيد

توزيع العمالة و الوحدات الصناعية حسب نوع المؤسسة

نوع المؤسسة	**العدد**	**عدد مناصب الشغل**
مؤسسة مصغرة	25	131
مؤسسة صغيرة	16	372
مؤسسات متوسطة	7	530
مؤسسة كبيرة	1	357
المجموع	49	1390

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

☒ **<u>مناطق التركز الصناعي :</u> إمكانيات هامة في حاجة إلى ترشيد**

نعني بمناطق التركز الصناعي المناطق الصناعية و مناطق النشاطات. و بالنظر لكونها منشآت قاعدية أساسية لتطوير القطاع الصناعي سوف نتطرق لهذه المنشآت المتواجدة بمنطقة البحث للوقوف على حجمها و وضعيتها .

تتميز منطقة البحث بتواجد منطقة صناعية واحدة ببلدية شلغوم العيد تتميز بالخصائص التالية :

الجدول24
إقليم شلغوم العيد
حالة المنطقة الصناعية بشلغوم العيد

المساحة الكلية (م2)	المساحة المشتركة	المساحة المشغولة	المساحة المتوفرة	عدد القطع المنشأة	عدد القطع المتنازل عليها
2.104.000	**635.478,38**	**1.468.521,62**	**0**	**113**	**113**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

أما عن أهم النشاطات التي تمارس بها فمن ضمن 44 مؤسسة بالمنطقة الصناعية نلاحظ 30% منها متوقفة و تختلف الأسباب في ذلك غير أن الواضح من خلال استجواب مسؤولي شركة تسيير المنطقة الصناعية أن هؤلاء (المستثمرين) ليست لديهم نية الاستثمار بقدر ما يريدون الحصول على العقار الصناعي بقصد المضاربة .

توجد كذلك بمنطقة البحث 9 مناطق نشاط. تتربع على مساحة إجمالية تقدر ب 120 هكتاراً 36 آر و 57 سنتآر. منها 7 مناطق مهيأة و 2 ببلدية التلاغمة غير مهيئتين مع العلم أن ولاية ميلة بها 15 منطقة نشاط. كما يبينه الجدول التالي :

الجدول 25
اقليم شلغوم العيد
توزيع مناطق النشاطات حسب البلديات
حسب عدد القطع و المساحة

البلدية	عدد القطع	المساحة م2
عين الملوك	73	92540
واد سقان	84	134332
شلغوم العيد	120	136240
تاجنانت	171	226801
واد العثمانية	136	253474
التلاغمة	77	360270
المجموع	**661**	**1203657**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

تستفيد من هذه المناطق 6 / 9 بلديات الاقليم ، كما أن البلديات المستفيدة تتباين فيما بينها من حيث عدد هذه المناطق ، حيث نجد ثلاث بلديات تستفيد كل واحدة منها بمنطقتين و هي واد العثمانية ، تاجنانت ، و التلاغمة أما بلديات شلغوم العيد ، عين الملوك و واد سقان فتستفيد كل واحدة منها بمنطقة واحدة. تتراوح أحجام المناطق المهيئة منها بين 8 و 16 هكتار أما الغير مهيأة منها فتتراوح بين 10 و 26 هكتار.

يبلغ عدد القطع المستخرجة 661 قطعة و هي تشكل نسبة 88% من العرض العقاري الصناعي لولاية ميلة ، تتوزع هذه القطع بين بلديات الاقليم بين 73 و 171 قطعة

باستثناء ثلاث مناطق أنشأت في الثمانينات من القرن الماضي و هي مناطق النشاطات ، تاجنانت 1 ، واد العثمانية 1 و التلاغمة 1 فالبقية منها أنشأت من طرف الوكالات العقارية في التسعينيات تماشيا مع السياسة الجديدة في الاستثمار وقتئذ.

يبلغ متوسط مساحة القطع المفرزة 1821 م^2 إلا أن هذا المتوسط يختلف من منطقة نشاطات إلى أخرى كما يبينه الجدول التالي:

الجدول26
اقليم شلغوم العيد
متوسط مساحة القطع الأرضية بمناطق النشاطات

مناطق النشاطات المهيأة	المساحة المتوسطة للقطع م^2
تاجنانت 1	744
تاجنانت 2	1.280
شلغوم العيد	947
واد العثمانية 1	3.096
واد العثمانية 2	645
عين الملوك	937
واد سقان	1.356

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

تنويع العرض العقاري من خلال تقديم أحجام متنوعة من القطع الأرضية بهدف الاستجابة لطلبات المستثمرين يبرزه الجدول التالي حيث نجد قطع أرضية أكبر من 3000 م^2 في واد العثمانية 1 و حتى أصغر من 800 م^2 في تاجنانت1 و واد العثمانية 2

الجدول27
اقليم شلغوم العيد
فئات مساحة القطع الأرضية بمناطق النشاطات

متوسط مساحة القطعة	منطقة النشاطات
أكبرمن 3000 م^2	واد العثمانية 1 (3.096 م^2)
من 900 إلى 1400 م^2	واد سقان (1.355 م^2) ; تاجنانت2 (1.280 م^2)
	شلغوم العيد (946 م^2) ;
	عين الملوك (936 م^2)
أقل من 800 م^2	تاجنانت1 (744 م^2);
	واد العثمانية 2 (644 م^2)

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

و حيث يعرف الطلب على العقار الصناعي تزايدا من طرف مستثمري المنطقة و حتى من خارجها فقد نفذت العروض بكل من المنطقة الصناعية و حتى مناطق النشاط و لم تبق إلا

68 قطعة في متناول المستثمرين ، الشئ الذي أدى بالسلطات المحلية إلى التفكير في إنشاء منطقة صناعية ثانية بالقرب من التجمع السكاني بوقرانة على بعد 4 كلم جنوب مدينة شلغوم العيد و بالقرب من محطة السكة الحديدية 'مشتى العربي'. تتربع على مساحة تبلغ 302 هكتار توفر405 قطع تتراوح مساحاتها بين 5000 م^2 و1هكتاراً.و تقدرتكلفة انجازها12.9 مليار دج.

كما أن هناك اقتراح من طرف شركة التسيير العقاري للولاية من أجل إنجاز منطقة نشاطات بالتلاغمة تتربع على مساحة 20 هكتاراً بإمكانها توفير 92 قطعة منها 20 قطعة بمساحة 5000 م^2 و 72 قطعة بمساحة 1000 م^2. و يجهل أسباب هذا الاقتراح خاصة إذا عرفنا أن بلدية التلاغمة بها منطقتي نشاط غير مهيأتين.

و إذا كان التنازل عن هذه القطع قد عرف مستويات قياسية إلا أن استغلالها لم يعرف الاتجاه نفسه، بحيث نجد 76 مؤسسة عبر كل المناطق متوقفة عن العمل و تقدم في ذلك أسباب ترتبط بمستوى تهيئة هذه المناطق فإضافة لكون منطقتين لم تعرفا التهيئة (التلاغمة1 و التلاغمة2)، فإن باقي المناطق تعرف صعوبات في التزود بالطاقة الكهربائية ، الغازية ، المياه و حتى في تعبيد الطرقات.

في سنة 2004 تم إنشاء شركة للتسيير العقاري لولاية ميلة كلفت بتسيير المنطقة الصناعية و مناطق النشاطات ، لكن و لحد الآن لم يتم تحويل تسيير مناطق النشاطات إلى هذه الشركة من طرف الوكالة العقارية لولاية ميلة، و لا تزال أغلب هذه المناطق تعاني من تدهور كبير يتطلب استثمارات كبيرة لتأهيلها.

أما من حيث مساحة العقار الصناعي، و إذا أخذنا بعين الاعتبار المنطقة الصناعية فنجد بلدية شلغوم العيد تستفيد لوحدها بأكثر من 3/2 من حجم العقار الصناعي للاقليم و هو ما يفسر، في جزء منه، الجاذبية الاقتصادية لهذه البلدية .

330 هكتاراً هو حجم العرض العقاري لاقليم البحث. و على الرغم من القيمة الاقتصادية لهذا المورد لكن العديد من العوائق حالت دون تفعيل هذه القدرات والدفع بالتنمية إلى الأمام.

☒ المحاجر: قدرات عالية في حاجة للاستثمار

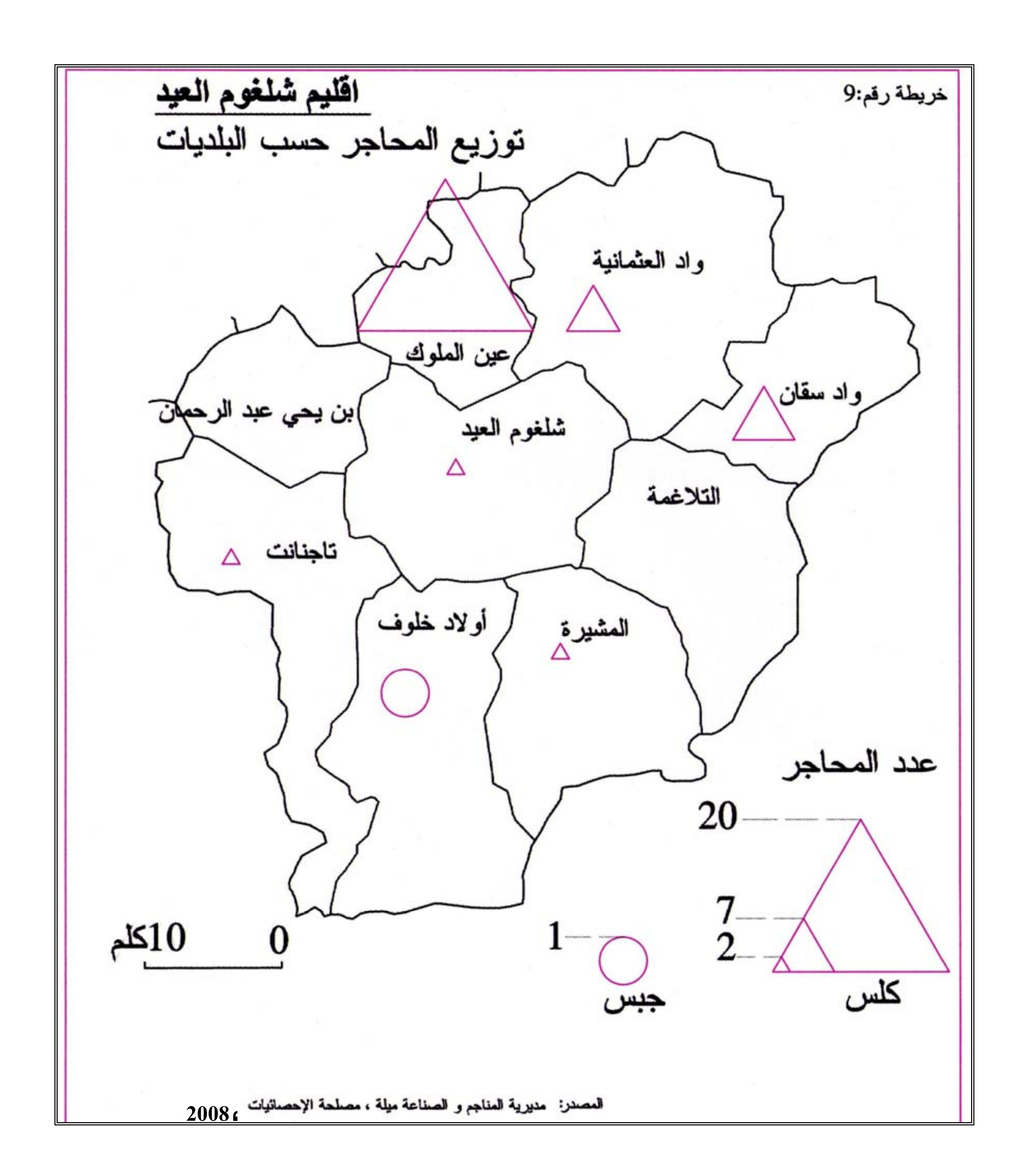
ما يميز منطقة البحث هو التواجد الكثيف للمحاجر. إذ يبلغ عددها 41 محجرة منها 40 تنشط في استخراج الكلاس و واحدة فقط لاستخراج الجبس كما هو مبين على الخريطة رقم :9

تشتهر مواقع جبل قروز، جبل بير برنيس ، جبل تيمطلاس ، جبل فرطاس ، جبل اعقاب و جبل فلتان بجودة المادة المستخرجة منها و تتركز أغلب المحاجر بجبل قروز ب23 وحدة.

التوزيع المجالي لهذه المحاجر يتميز بالتركيز الشديد ببلدية عين الملوك بـ 20 محجرة (50%) من الطاقات الموجودة، متبوعة بواد سقان بـ7 محاجر ثم واد العثمانية ب 6 و محجرتين لكل من شلغوم العيد ، تاجنانت و المشيرة. و تختص جميعها في استغلال مادة الكلاس بينما توجد محجرة واحدة لاستخراج الجبس ببلدية أولاد خلوف فيما تفتقر بلدية بن يحي عبد الرحمان و التلاغمة لمثل هذه الموارد.

تبلغ احتياطات هذه المحاجر أكثر من 97 مليون م^3 . و بطاقة إنتاج تصل 37500 طن/اليوم من مادة الكلاس و50 طن/اليوم من مادة الجبس. تقدر العمالة في هذا القطاع ما يقارب 700 منصب شغل مباشر ، و قد ساهمت هذه المحاجر في انتشار النشاطات المرتبطة بمواد البناء .

كما دلت الابحاث المنجمية التي قامت بها مديرية المناجم و الصناعة لولاية ميلة عن انتشار العديد من المناجم الغير مستغلة، و المكونة أساسا من أحجار الدولوميت و الدولوميت الكلسي بالتلاغمة ، الجبس ، الأرجيل الرملي و أونيكس و الرخام بوادي العثمانية .



ت- المؤهلات السياحية :ضعيفة و الموجود منها غير مستغل

تتشكل القدرات السياحية للإقليم كما هو مبين بالجدول رقم: 28 من 7 حمامات طبيعية بكل من التلاغمة ، واد العثمانية و عين الملوك. تمتاز بغزارة مياهها إذ تصل إلى 16 ل/ثا و بدرجات حرارة متباينة بين 50 و 80 درجة مئوية مما أهلها لاستقطاب زبائن حتى من خارج الاقليم. هذه الامكانيات الطبيعية لم تحظ باستثمارات مناسبة لتثمينها، إذ تفتقر مثلا

لهياكل استقبال و استجمام (فنادق ، مطاعم ، هياكل صحية) و هو ما يفتح الباب واسعا للاستثمار في هذا المجال.

الجدول28
اقليم شلغوم العيد
حالة الحمامات الطبيعية

التسمية	البلدية	التدفق	درجة حرارة الماء	عدد مناصب الشغل
حمام التلاغمة	التلاغمة	10 L / S	52°	8
حمام الصفصاف	التلاغمة	10 L / S	50°	10
حمام مشتى السمارة	التلاغمة	5,7 L / S	53°	4
حمام ولاد جالي	التلاغمة	10 L / S	52°	4
حمام التوئمة	عين الملوك	4 L / S	60°	5
حمام الاخوة شاوش	التلاغمة	10 L / S	50°	6
حمام الشفاء	واد العثمانية	16 L/S	80°	6

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

المنشآت السياحية تنحصر في 4 فنادق غير مصنفة بكل من شلغوم العيد و تاجنانت بطاقة إجمالية وصلت إلى 70 سرير . الركود المسجل في النشاط السياحي يعكسه عدد الوكالات السياحية الذي لا يزيد عن وكالتين فقط ينحصر نشاطهما في تنظيم رحلات خارج الإقليم و لا تستقطب سياحاً للمنطقة.

ث- شبكة الطرق

من خلال الخريطة رقم : 10 يتضح لنا أن الإقليم تخترقه شبكة كثيفة من الطرقات البرية و السكة الحديدية و طريق سيار في طريق الانجاز، تجعل منه معبراً هاماً بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الجنوب . تتأكد هذه الأهمية من خلال معرفة أشكال امتدادها و أطوالها حيث يتبين لنا غلبة الامتداد شرق غرب على الامتداد شمال جنوب للمحاور الأساسية منها فكل من السكة الحديدية ، الطريق الوطني رقم 5 و الطريق السيار تعبر الاقليم من الشرق إلى الغرب. في مقابل فقط الطريق الوطني رقم 100 الذي يقطع الاقليم من الشمال إلى الجنوب.

❖ شبكة الطرق البلدية

تلعب شبكة الطرق البلدية دوراً مميزاً في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية المحلية في تقديم خدمة محلية ، زبائنها عادة من السكان المجاورين لها ، و قد عملت التشريعات المختلفة على جعلها اهتماما محليا ، يقترح ، ينجز و يسير من طرف الجماعات المحلية ، مما جعله مرفقا أكثر ليونة يتطور مع تطور الحاجة إليه.

الاستثمارات المتتالية في قطاع الطرق و الأشغال العمومية سمحت بإنشاء ما يزيد عن 500 كلم تتوزع في تباين واضح بين بلدية و أخرى من حيث الطول و العدد، كما تباينت كثافة الطرق البلدية بين 0.193 كلم / كلم ^{2} في بلدية واد العثمانية إلى 0.523 كلم/كلم^2 في بلدية بن يحي عبد الرحمان كما هو مبين بالجدول رقم 29.

أما عن نوعية هذه الشبكة فقد بينت المعطيات المجمعة نهاية 2008 أن 42% من الشبكة في حالة جيدة ، 28% منها متوسطة و 20% في حالة سيئة ، كما أن 9% منها غير معبدة. المجهودات التي بذلت من أجل تحسين الشبكة لم تؤهلها لتكون أفضل في فك العزلة عن الكثير من المجالات الريفية المهمشة و إدماجها في الحركية الاقتصادية . هذا رغم توسيع الشبكة بأكثر من 70 كلم في مدة 10 سنوات.

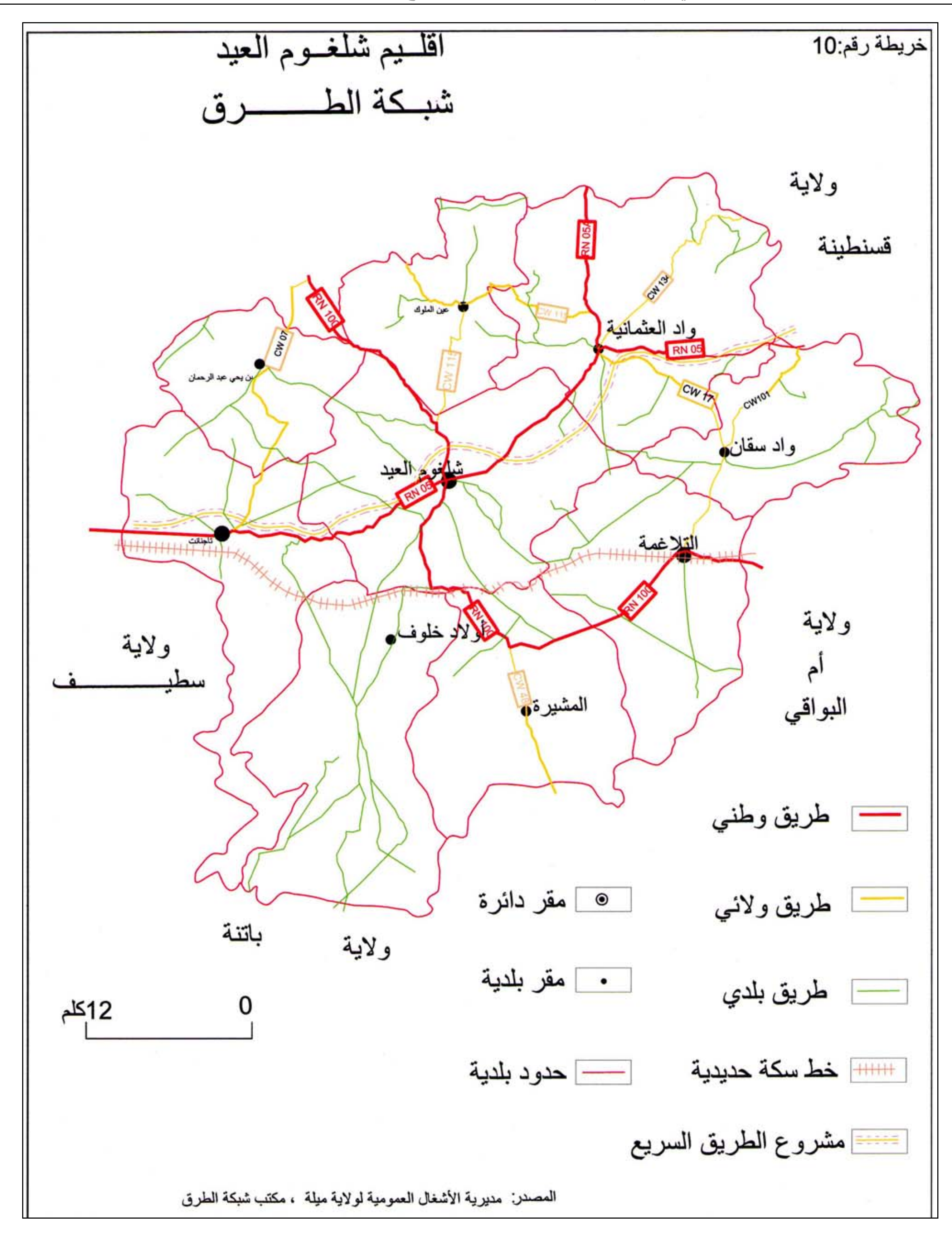
لذا فإن تحسين نوعية الشبكة الحالية، و فك العزلة عن المناطق المهمشة تبقى رهانات السلطات العمومية المحلية لتطوير الاقليم و جعله أكثر تنافسية أمام باقي الأقاليم.

الجدول29

إقليم شلغوم العيد - كثافة الطرق البلدية

البلدية	عدد السكان 2008	المساحة	ط بلدية 1998	طرق بلدية 2008	عدد الكلم /1 كلم^2
واد العثمانية	439 40	271,50	34,250	52,500	0,193
شلغوم العيد	495 82	258,30	66,100	62,000	0,240
واد سقان	278 13	145,50	33,500	36,000	0,247
أولاد خلوف	412 11	254,20	71,350	67,600	0,266
التلاغمة	694 47	195,40	46,500	53,150	0,272
المشيرة	999 12	186,10	47,000	57,500	0,309
عين الملوك	188 14	124,70	21,450	42,500	0,341
تاجنانت	300 53	212,40	73,900	90,300	0,425
بن يحي	989 9	112,50	56,000	58,850	0,523
مجموع الإقليم	**794 285**	**1760,60**	**450,050**	**520,400**	0,296

المصدر: مديرية الأشغال العمومية ميلة، مكتب شبكة الطرق، 2008


خريطة رقم:10
اقلـيم شلغـوم العيد
شبـكة الطـــــرق
ولاية
قسنطينة
RN 05A
CW 134
عين الملوك
RN 100
CW 07
واد العثمانية
RN 05
CW 17
CW101
واد سقان
شلغوم العيد
RN 05
التلاغمة
RN 100
ولاية
أم
البواقي
ولاية
سطيـــــــف
أولاد خلوف
RN 100
المشيرة
طريق وطني
طريق ولائي
طريق بلدي
خط سكة حديدية
مشروع الطريق السريع
مقر دائرة
مقر بلدية
حدود بلدية
باتنة
ولاية
0
12كلم
المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية ميلة ، مكتب شبكة الطرق

خلاصة الفصل

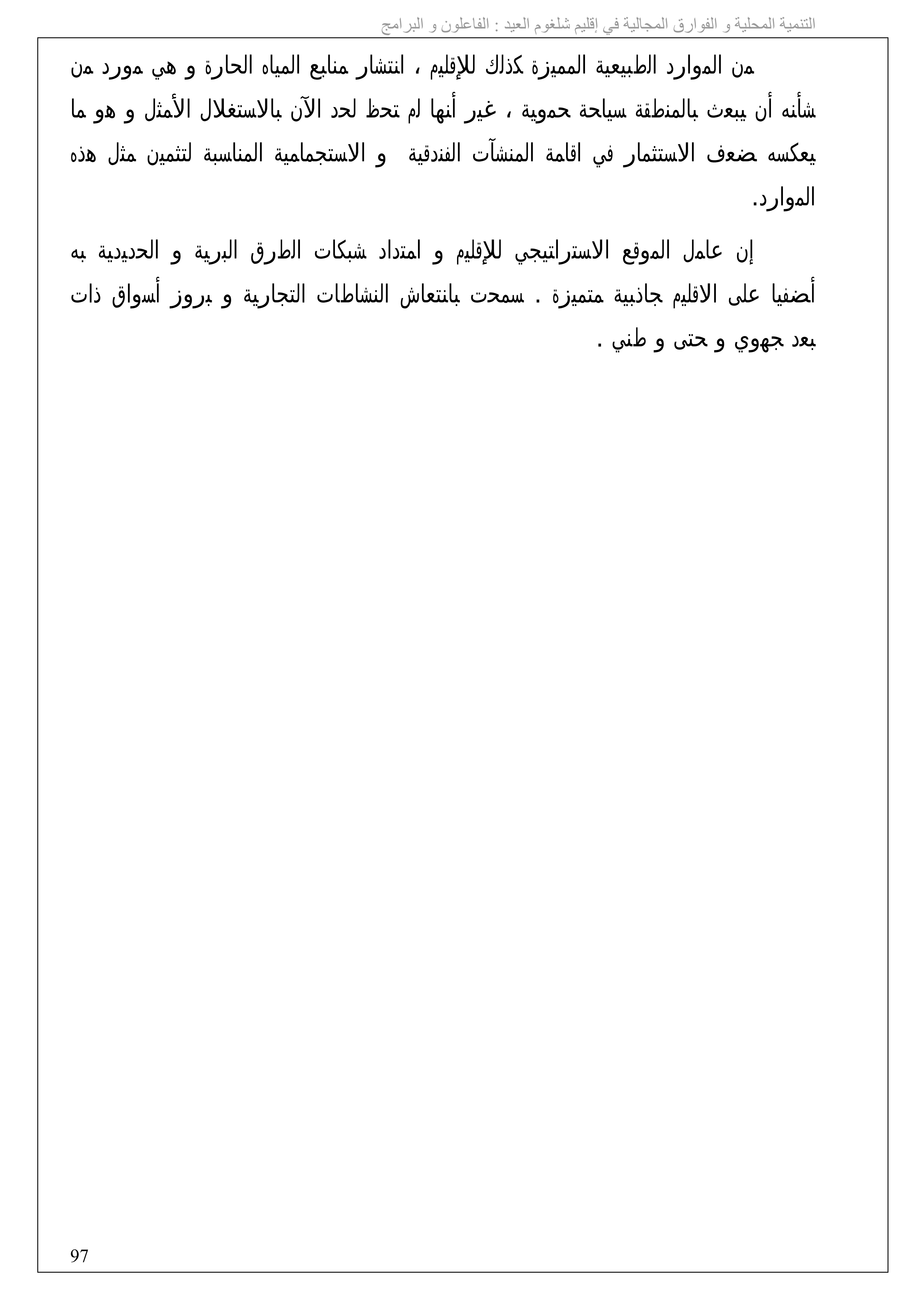
رغم سياسة مراكز الاستيطان ، بقي الاقليم ذو طابع ريفي و كثافة سكانية ضعيفة ، غير أن التقسيمات الادارية خاصة منها التي أجريت خلال فترة التواجد الفرنسي تركت بصماتها على مجال الدارسة ، حيث تسببت، إلى جانب عوامل أخرى ،في خلق مركز على أجود الأراضي و شبكة مراكز عمرانية مدعمة بمختلف الشبكات الأساسية (طرق برية ، سكة حديدية ، كهرباء ، ...) و هامش معزول يتميزبأراضي فقيرة و هياكل قاعدية شبه معدومة.

طبيعيا ، ينتمي إقليم البحث إلى منطقة السهول العليا المتميز بالانبساط عموما و سيادة المناخ الشبه الجاف مما أدى إلى قلة المجاري المائية الدائمة، و تأثير ذلك على الموارد المائية السطحية للإقليم ، كما يتميز بتكوينات جيولوجية حديثة ذات قابلية كبيرة للتعرية خاصة مع تواجد غطاء غابي ضعيف على بعض المرتفعات.

سكانيا، يتميز إقليم البحث بنمو سكاني أكبر من ذلك المسجل على المستوى الوطني، يميل السكان للتجمع بالمراكز بنسبة 75% منهم. كما يمتازون بالاتجاه نحو زيادة نسبة الناشطين منهم. و هو ما يعني وفرة اليد العاملة المحلية و التقليل من معدل الإعالة.

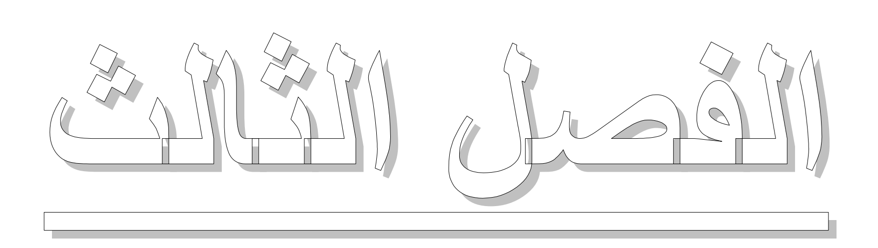
على الصعيد الاقتصادي، فقد سمح تفاعل العوامل الطبيعية بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة التي استغلت في الزراعات السنوية هذا من جهة، و في وفرة المراعي مما حفز السكان لممارسة نشاط تربية المواشي من جهة أخرى، و هي النشاطات التي اكتسب فيها السكان مهارات خاصة و أعطت للإقليم طابعه المميز ، رغم انتعاش النشاطات الصناعية في العقود الأخيرة و التي بدأت في الانتشار، و خاصة تلك التي تعد امتدادا للنشاطات الفلاحية أي الصناعات الغذائية الزراعية التي تهتم بتثمين المنتوجات الفلاحية مستفيدة في ذلك من الانتاج المحلي و من إمكانيات هامة من حيث المنشآت القاعدية الضرورية للنشاطات الصناعية كالعقار الصناعي و الطاقة و المياه.

كما يتميز الإقليم باحتوائه على موارد طبيعية متمثلة في تكوينات صخرية مناسبة جدا لاستخراج مواد البناء من كلس و جبس . ساهمت هي الأخرى في انتشار الصناعات المرتبطة بإنتاج مواد البناء و في ديناميكية النشاطات المرتبطة بها .



من الموارد الطبيعية المميزة كذلك للإقليم ، انتشار منابع المياه الحارة و هي مورد من شأنه أن يبعث بالمنطقة سياحة حموية ، غير أنها لم تحظ لحد الآن بالاستغلال الأمثل و هو ما يعكسه ضعف الاستثمار في اقامة المنشآت الفندقية و الاستجمامية المناسبة لتثمين مثل هذه الموارد.

إن عامل الموقع الاستراتيجي للإقليم و امتداد شبكات الطرق البرية و الحديدية به أضفيا على الاقليم جاذبية متميزة . سمحت بانتعاش النشاطات التجارية و بروز أسواق ذات بعد جهوي و حتى و طني .



تحليل برامج التنمية المحلية

أولا : برامج لتنمية التجهيز العمومي
ثانيا : برامج لترقية النشاطات
ثالثا : برامج مختلطة (تنمية التجهيز العمومي و ترقية النشاطات)

تحليل برامج التنمية المحلية

تُعد برامج التنمية المحلية من صميم السياسة الخاصة بالتنمية المحلية ، و يعتبر نجاح و فعالية هذه البرامج خير دليل على مصداقية السياسة المنتهجة و إثمارها ، و تُعد كذلك عملية تحليل و تشريح تلك البرامج عملية ذات أهمية على أعتبار أنها تساهم في تقييم المسار العام للسياسة المنتهجة و تبرز نقاط القوة و تلمس أماكن الاختلال .

إن معرفة حجم و نوعية البرامج و المقاربات المتبعة في تنفيذها تشكل عناصر هامة للإحاطة بأهم مكون أساسي في سيرورة العملية التنموية . و توضح العلاقات بين مختلف الفاعلين و ترصد استراتجياتهم.

يمكن تقسيم برامج التنمية المحلية من حيث أهدافها إلى:

- برامج لتنمية التجهيز العمومي
- برامج لترقية النشاطات الاقتصادية
- برامج مختلطة (تنمية التجهيز العمومي و ترقية النشاطات)

و سوف نقوم بتحليل كل نوع من هذه البرامج على حدى كما يلي :

أولا : برامج لتنمية التجهيز العمومي

I) البرنامج القطاعي الغير ممركز (PSD)

يعتبر البرنامج القطاعي الغير ممركز بحق رافعة هامة للتنمية المحلية. فمشاريعه بحكم حجمها المالي و المادي من شأنها أن تغير من وضعية قطاع ما و/أو مجال ما . و هو البرنامج القادر على الاستجابة لطموحات مجموعة من البلديات دفعة واحدة ، من منطلق تكفله بالمشاريع التي تعجز عن انجازها المخططات البلدية للتنمية و هو بهذا يشكل إطاراً أمثل لحل إشكاليات تنموية محلية .

فكيف يستجيب هذا البرنامج لآمال و طموحات سكان ولاية ميلة عموما، و سكان إقليم البحث خصوصا ؟، و ما هي الأولويات المسجلة بما يتلاءم و المعطيات الاقتصادية و الموارد الطبيعية المسجلة محليا؟.

قبل التطرق لتحليل طبيعة المشاريع التي ساهم بها هذا البرنامج و الأولويات المسجلة عبر إقليم البحث ، نحاول أن نعطي صورة عامة لهذا البرنامج عبر ولاية ميلة لمعرفة التوجهات العامة له.

يتم البحث على فترة 10 سنوات (1999-2008) لتوفر المعطيات من جهة، و هي فترة كافية في تقديرنا لرصد مسار البرنامج و أولوياته من جهة ثانية ، كما يتم البحث على كل المشاريع بغض النظر عن البرنامج الذي سجلت باسمه(PSRE, PCSC, HP, NORMAL)

أ- <u>البرنامج القطاعي الغير ممركز لولاية ميلة :</u>

خلال الفترة (1999-2008) ، استفادت ولاية ميلة بغلاف مالي فاق 55 مليار دج (000,00 285 835 55 دج) لتمويل 707 عملية في قطاعات التجهيز المختلفة كما هي محددة في المدونة الوطنية للاستثمارات العمومية.

بملاحظة الجدول رقم : 30 نجد أن التركيز خلال هذه الفترة كان موجها للمنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية بنسبة فاقت 33% من الغلاف الاجمالي لانجاز 157 عملية. الأولوية الثانية كانت لقطاع التربية و التكوين بأكثر من 21% من الغلاف و ب 202 عملية. الأولوية الثالثة تمثلت في قطاع الفلاحة و الري عبر تجنيد أكبر للموارد المائية و تحسين عقاري لمساحات واسعة من خلال 143 عملية كلفت البرنامج ما يتعدى 18% من الغلاف الكلي.

و احتل على الترتيب السكن، المنشآت الاجتماعية و الثقافية و الخدمات المنتجة المراتب الأخيرة.

الجدول1

ولاية ميلـــــــــــــة المخطط القطاعي الغير ممركز PSD 1999-2008 توزيع الإعتمادات المالية حسب القطاعات			
القطاع	**عدد العمليات حسب القطاع**	**رخصة البرنامج للقطاع بـ 10^6 دج**	%
خدمات منتجة	11	308	0,55
منشآت اجتماعية و ثقافية	156	6679,5	11,96
السكن	38	8180,5	14,65
الفلاحة و الري	143	10222,959	18,31
التربية و التكوين	202	11831,408	21,19
منشآت اقتصادية و ادارية	157	18612,918	33,34
المجموع	**707**	**55835,285**	100,00
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009			

و للتدقيق أكثر في هذه القطاعات، و لمعرفة طبيعة المشاريع التي نالت الأهمية الخاصة داخل القطاع ، كان لا بد من اجراء التحليل على مستوى كل قطاع فوجدنا أن القطاع الفرعي للطرق نال 27% من غلاف القطاع ب78 عملية و يعود السبب في ذلك إلى التكلفة العالية لانجاز الكلم الواحد من الطرقات . في مقابل استهلاك 16% من الغلاف في البناءات المدرسية لمجموع 170 عملية. مشاريع الري نالت بدورها 14% و بلغ عددها 87 مشروع. عمليات التجديد الحضري و إعادة هيكلة الأحياء السكنية انفردت ب12% في 32 عملية ، هذه القطاعات الفرعية استهلكت لوحدها تقريبا¾ ميزانية البرنامج و اقتسم الربع الباقي بين القطاعات الفرعية المتبقية و هو ما يوضحه الجدول رقم:31

الجدول2

ولاية ميلـــــــــــــة المخطط القطاعي الغير ممركز PSD 1999-2008 توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب القطاعات الفرعية			
القطاع الفرعي	رخصة البرنامج ب 10^6 دج	عدد العمليات لكل قطاع فرعي	%
البريد	20	1	0,04
المجاهدين	20	1	0,04
الشؤون الدينية	40	2	0,07
السياحة	44	5	0,08
م,ص,م و الصناعت التقليدية	120	3	0,21
التجارة	124	2	0,22
الفلاحة	187,539	10	0,34
الحماية الإجتماعية	204	19	0,37
البيئة	388	10	0,69
التكوين	738,6	23	1,32
الثقافة	823	22	1,47
السكن	1417,5	6	2,54
الغابات	1794,43	36	3,21
الشبيبة و الرياضة	1832	52	3,28
التعليم العالي	1930	9	3,46
الإدارة	3666,718	79	6,57
الصحة	3760,5	60	6,73
التعمير	6763	32	12,11
الري	7852,99	87	14,06
التربية	9162,808	170	16,41
الطرق	14946,2	78	26,77
المجموع	**55835,285**	**707**	100,00
	المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009		

ب- البرنامج القطاعي الغير ممركز بإقليم شلغوم العيد :

على الرغم من المساحة الواسعة التي يحتلها إقليم شلغوم العيد من ولاية ميلة و على الرغم كذلك من الوزن الديمغرافي لهذا الإقليم إلا أن نصيبه من الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج القطاعي الغير ممركز لم تكن بالأهمية نفسها حيث يستنتج من المعطيات المتوفرة أنه لم ينل من الغلاف الإجمالي الذي استفادت به ولاية ميلة خلال العشرية 99-2008 إلا 27 % لانجاز 46% من مجمل العمليات المسجلة بالولاية.

يضاف إلى ذلك تركيز الاستثمار في قطاعات محددة حيث استأثرت قطاعات المنشآت الاقتصادية و الادارية ، المنشآت الاجتماعية و الثقافية ، الفلاحة و الري بأكثر من 75 % من الغلاف المخصص للإقليم. أنظر الجدول رقم : 32

الجدول3

إقليم شلغوم العيد المخطط القطاعي الغير ممركز PSD 1999-2008 توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب القطاعات			
القطاع	**عدد العمليات**	**رخصة البرنامج بـ 10^6 دج**	%
خدمات منتجة	4	127,000	0,84
السكن	13	909,200	6,00
التربية و التكوين	90	2716,959	17,93
الري و الفلاحة	74	3539,200	23,35
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	91	3571,000	23,56
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	55	4293,440	28,33
المجموع	**327**	**15156,799**	100,00
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009			

و هي أولويات تختلف عن تلك التي وقفنا عليها على مستوى الولاية ،و حتى داخل هذه القطاعات، نجد أن قطاعات فرعية تستأثر بنسبة معتبرة فالطرق داخل قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية تختص ب76% ، الصحة من جهتها تأخذ 69% داخل قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية، أما الري فيأخذ 72% من قطاع الفلاحة و الري ، و هي النسب التي تدعمها عدد العمليات المطلقة لكل منها داخل القطاع (أنظر الجدول رقم : 33

الجدول4

إقليم شلغوم العيد المخطط القطاعي الغير ممركزPSD 1999-2008 توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب القطاعات الفرعية					
القطاع	**قطاع فرعي**	**عدد العمليات**	**رخصة البرنامج**	**عدد العمليات للقطاع**	**رخصة القطاع بمليون دج**
التربية و التكوين	التربية	78	2407,659		
التربية و التكوين	التكوين	12	309,3	90	2716,959
الري و الفلاحة	الفلاحة	9	115,9		
الري و الفلاحة	البيئة	7	218		
الري و الفلاحة	الغابات	17	662,6		
الري و الفلاحة	الري	41	2542,7	74	3539,2
السكن	السكن	2	196,7		
السكن	التعمير	11	712,5	13	909,2
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	العبادة	2	40		
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	الثقافة	8	182		
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	شباب و رياضة	28	796,2		
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	المجاهدين	1	20		
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	الحماية الاجتماعية	8	65		
المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية	الصحة	44	2467,8	91	3571
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	البناءات الإدارية	22	914,04		
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	م,ص,م و ص التقليدية	3	120		
المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية	الطرق	30	3259,4	55	4293,44
خدمات منتجة	التجارة	2	124		
خدمات منتجة	السياحة	2	3	4	127
المجموع		**327**	**15156,799**	**327**	**15156,799**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

يضاف إلى التركيز القطاعي ، تركيز زمني في تسجيل المشاريع ، حيث كان نصيب سنة 2006 لوحدها أكثر من 50% من رخصة البرنامج لـ 10 سنوات متتالية في مقابل 0.61% فقط لسنة 1999. هذا التوزيع الزمني يترتب عنه تأخر في انجاز المشاريع لمحدودية وسائل الانجاز من جهة، و عدم كفاية الوقت اللازم لإنضاجها حتى نضمن لها الديمومة و الفعالية اللازمتين من جهة أخرى.

و بالنتيجة تعرف مشاريع هذا البرنامج وتيرة انجاز ضعيفة، أدت بالقائمين على البرنامج للإستعانة بمؤسسات و مكاتب الدراسات الاجنبية للعديد من المشاريع التي عرفت تأخراً في انجازها كما عرفت إعادة تقييم متتالية لغلافها المالي.

الخلاصة:

لم تكن الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة حلا سحريا لمشاكلها التنموية بقدر ما فتحت الباب أمام إشكاليات أخرى، تتمثل في مدى قدرة الفاعلين الوطنيين على تنفيذ مشروع طموح ، سواء من حيث الإمكانيات (مقاولات الانجاز المؤهلة ، مكاتب الدراسات ، أو حتى القدرة على تسيير المشاريع الكبيرة) أو توفر المادة الأولية لزيادة الطلب عليها بفعل المشاريع الضخمة و المبرمجة في وقت واحد.

إذا كان نصيب الفرد من الاستثمارات العمومية في إطار البرنامج القطاعي الغير ممركز على مستوى ولاية ميلة يبلغ 73 ألف دج، فإنه بإقليم البحث لا يتعدى 53 ألف دج. و هو ما يطرح التساؤل حول المعايير التي يتم بها توزيع الاستثمارات عبر إقليم الولاية.

و بالرغم من النقائص السالفة الذكر فإن تأثير البرنامج على هيكل المنشآت القاعدية المحلية يمكن أن نلمسه من خلال تحسين شبكة الطرق و زيادة حصة كل فرد من المياه الصالحة للشرب و تحسين ظروف التمدرس ، كما أن الورشات التي تم فتحها بمناسبة إنجاز مشاريع هذا البرنامج من شأنها توفير فرص عمل مؤقتة ، و الرفع من مداخيل السكان ، دون أن ننسى مناصب الشغل التي توفرها المرافق العمومية المنجزة عند دخولها في الخدمة.

II) المخطط البلدي للتنمية (PCD)

يعتبر المخطط البلدي للتنمية(PCD) بحق أحد الدعائم الأساسية للتنمية المحلية، و أداة هامة في يد البلديات لسد حاجيات السكان الأساسية من التجهيزات و المرافق العامة. و يستمد هذه الأهمية من حجم الأغلفة المالية المرصودة له سنويا في ميزانية التجهيز للدولة، إذ فاقت 441 مليار دج خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2008. و قد شهدت هذه الفترة تزايد في رخصة البرنامج من سنة إلى أخرى بفضل تحسن مداخيل الجباية البترولية من جهة، و مساهمة المخطط البلدي للتنمية(PCD) في العديد من البرامج التنموية المرافقة للإصلاحات

الاقتصادية (برنامج دعم النمو الاقتصادي PSRE (2001-2004) ، البرنامج التكميلي لدعم النموPCSC (2005-2009) ، برنامج الهضاب العليا (PHP) ، المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة PPDRI (2007-2013)) من جهة أخرى.

هذه الأهمية تبرز كذلك في إقليم البحث بحصوله على رخصة برنامج إجمالية للفترة 1999-2008 وصلت تقريبا إلى 3 مليار دينار (2.921748 مليار دج) لتمويل 487 عملية في قطاعات متنوعة و بنسبة استهلاك فاقت 66 % ، فكيف تم تقسيم هذا الغلاف حسب القطاعات و حسب السنوات و كذلك حسب بلديات الإقليم و ماهي الأولويات المسجلة في هذا المخطط ؟.

أ- توزيع الغلاف المالي حسب السنوات :

يبين لنا الجدول رقم: 34 أن أكبر نسبة في التوزيع السنوي كانت سنة 2006 ب 22.55%. و مرد ذلك إلى تكفل هذا البرنامج بعمليات مسجلة ضمن برنامج الهضاب العليا(PHP) و تتقاطع كذلك مع ثاني سنة من المخطط الخماسي 2005-2009 . و أصغرها كانت سنة 1999 بـ 3.06 %

أما باقي السنوات فتتباين نسب تمثيلها بين القيمتين السالفتي الذكر و تخضع قيمتها إلى مدى استهلاك القروض السابقة

توزيع عدد العمليات المسجلة في كل سنة يتبع المنحنى السابق. حيث توزعت 487 عملية بنسب متباينة من سنة إلى أخرى مسجلة أعلى نسبة سنة 2006 بـ 16.84% و أدناها سنة 1999 بـ 6.37 %، و هما نسبتان تبتعدان عن المتوسط النظري المقدر ب 10% تقريبا بنفس المسافة و هو ما يبرزه كذلك الجدول رقم : 34

الجدول5

إقليم شلغوم العيد المخطط البلدي للتنمية (PCD) توزيع رخص البرامج حسب السنوات		
السنة	رخصة البرنامج 10^3* دج	%
1999	89 490	3,06
2000	156 681	5,36
2001	210 600	7,21
2002	193 325	6,62
2003	225 400	7,71
2004	302 069	10,34
2005	174 800	5,98
2006	658 986	22,55
2007	448 400	15,35
2008	461 997	15,81
مج السنوات	**2 921 748**	100,00

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

الجدول6

إقليم شلغوم العيد

المخطط البلدي للتنمية (PCD)

توزيع عدد العمليات حسب السنوات

السنوات	عدد العمليات	النسبة للمجموع
1 999	31	**6,37**
2 005	31	**6,37**
2 007	37	**7,60**
2 000	38	**7,80**
2 002	46	**9,45**
2 003	47	**9,65**
2 004	50	**10,27**
2 001	58	**11,91**
2 008	67	**13,76**
2 006	82	**16,84**
المجموع	**487**	**100,00**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

ب- التوزيع القطاعي لرخص البرنامج :

من خلال تحليل الجدول رقم : 36 يتبين لنا مدى التباين بين القطاعات المختلفة و هي تباينات كبيرة تتراوح بين أقل من 1% و 37 % ، مبرزة الأولويات المسطرة لهذا البرنامج بوضوح، و المتمثلة بالدرجة الأولى في شق الطرق و المسالك البلدية ، تأهيلها و صيانتها بنسبة 36.7% . و في المرتبة الثانية نجد العمليات المتعلقة بالتهيئة الحضرية و تحسين المحيط بـ 26.4% . و في المقام الثالث نجد تجنيد المياه من مختلف مصادرها (منابع ، آبار و تنقيبات) و مد شبكات المياه الصالحة للشرب بـ 13.4% . وهي الأولويات التي تمثل مجتمعة 76.5 % من الرخصة الإجمالية للبرنامج. بينما يقتسم الباقي بين مختلف القطاعات الفرعية الأخرى (التطهير ، الرياضة، البناءات الإدارية ، تجهيز البلدية ، الثقافة ، الصحة و دراسات عامة) .

الجدول7

إقليم شلغوم العيد
المخطط البلدي للتنمية (PCD)
توزيع رخصة البرنامج حسب الفصول
2008-1999

الفصل	رخصة البرنامج * 103 دج	%
195	22950	0,8
794	27400	0,9
795	36310	1,2
796	40000	1,4
992	52282	1,8
891	58671	2,0
797	217274	7,4
392	232529	8,0
391	390314	13,4
793	771341	26,4
591	1072677	36,7
مجموع الفصول	2921748	100

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

باعتبار معيار عدد العمليات المسجلة في كل قطاع ، يحافظ قطاع الطرق على الأولوية الأولى بـ 149 عملية متبوعا بقطاع الري بـ 101 عملية، و في المرتبة الثالثة نجد التهيئة الحضرية ب 86 عملية، هذا بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية و التي استأثرت لوحدها ب69 %

من عدد العمليات بينما تتوزع باقي العمليات (151عملية) على 8 قطاعات تشملها الفصول (795،195،797،891،392، 796،992،794).

كما تعرف مشاريع القطاعات ذات الأولوية نسب انجاز متقدمة بلغت في قطاع الطرق 79% ، 69% في الري و 45% في التهيئة الحضرية.

الجدول8

إقليم شلغوم العيد المخطط البلدي للتنمية (PCD) توزيع الإعتمادات المالية حسب الفصول و نسبة الاستعلاك		
الفصل	**رخصة البرنامج 10^3 * دج**	**نسبة الاستهلاك %**
796	40 000	0,69
794	27 400	27,28
793	771 341	45,49
392	232 529	66,71
391	390 314	69,07
797	217 274	70,32
795	36 310	78,28
591	1 072 677	79,40
891	58 671	79,78
992	52 282	99,04
195	22 950	99,94
مجموع الفصول	**2 921 748**	**66,32**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

ت- <u>التوزيع المجالي للبرنامج:</u>

داخل الاقليم تباين نصيب البلديات المطلق من رخصة البرنامج للفترة 99-2008 بين 179.355 مليون دج عند بلدية واد سقان و 651.071 مليون دج في بلدية التلاغمة و هو ما يمثل على الترتيب 6% و 22% من الغلاف الاجمالي .

تباين كذلك من حيث عدد العمليات، لكل بلدية، تراوح هو أيضا بين 38 عملية فقط في بلدية عين الملوك و 73 عملية ببلدية التلاغمة.

و للتدقيق أكثر في معرفة حجم الاستفادة من الغلاف الكلي ربطنا حجم الغلاف المتحصل عليه بالوزن السكاني لكل بلدية ، حيث كان نصيب الفرد على مستوى الإقليم 10223 دج/ساكن ، يتباين هذا المؤشر من بلدية إلى أخرى و نسجل أعلى قيمة في بلدية بن يحي عبد الرحمان (806 24 دج/ساكن) و أخفض قيمة في بلدية شلغوم العيد بـ(811 4 دج/ ساكن) فقط.

الجدول9

إقليم شلغوم العيد

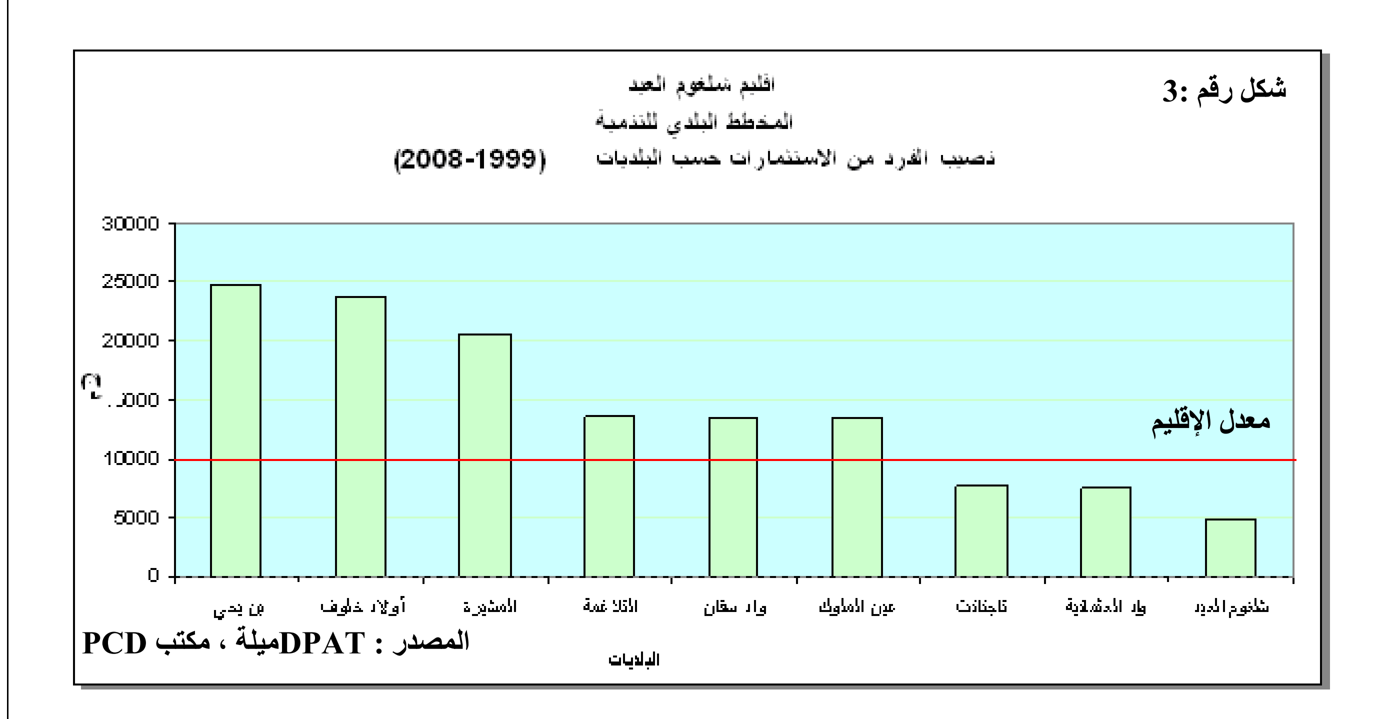
المخطط البلدي للتنمية (PCD)

توزيع عدد العمليات و رخص البرنامج حسب البلديات

2008-1999

البلدية	عدد العمليات	رخصة البرنامج الكلية 10^3 * دج
واد سقان	42	179 355
عين الملوك	38	191 039
بن يحي	59	247 785
المشيرة	53	267 267
أولاد خلوف	49	272 161
واد العثمانية	62	305 342
شلغوم العيد	57	396 895
تاجنانت	54	410 833
التلاغمة	73	651 071
المجموع	**487**	**2 921 748**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009



III) برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE)

من أجل تدارك العجز المسجل في المنشآت القاعدية و بعث حراك اقتصادي ، و بفضل توفر الجزائر على مداخيل مالية من عائدات البترول ، أطلق سنة 2001 برنامج رباعي يمتد إلى سنة 2004 رصدت له ميزانية بـ 7 مليار دولار.

في الجانب التقني للبرنامج يأتي هذا البرنامج في شكل دعم للبرامج العادية (البرنامج القطاعي المركزي ، البرنامج القطاعي الغير ممركز و المخططات البلدية للتنمية).

سنتناول بالتحليل مساهمة هذا البرنامج في التنمية المحلية عبر برنامجين PCD و PSD . العمليات المسجلة باسم البرنامج ضمن PSD و نتناولها على مستوى الولاية لاستحالة فصل العمليات الخاصة بإقليم البحث على حدى ، أما العمليات المسجلة باسم البرنامج ضمن PCD فيمكن تحليلها عبر الإقليم و بلدياته.

أ- العمليات المسجلة ضمن **PSD**

استفادت ولاية ميلة خلال فترة البرنامج من غلاف مالي وصل إلى 2006.708 مليون دج لتمويل 50 عملية ، و قد سجل أعلى عدد منها سنة 2002 و أصغرها سنة 2004 كما يوضحه الجدول رقم : 39

الجدول10

ولاية ميلــــــــــة 2008-1999 PSD برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب السنوات		
السنة	رخصة البرنامج بـ مليون دج	عدد العمليات
2001	253,162	11
2002	926,406	20
2003	722,14	14
2004	105	5
المجموع	2006,708	50

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

و من مجمل هذا الغلاف نال قطاع الغابات 622.6 مليون دج لانجاز 3 عمليات فقط ، ثم نال قطاع المنشآت القاعدية للطرق 526.1 مليون دج لانجاز 12 عملية ، متبوعا بقطاع التربية بـ 419.108 مليون دج و بأكبر عدد من العمليات وصل إلى 15 عملية ، ثم البناءات

الادارية بـ 210.9 مليون دج .و يتوزع باقي الغلاف على قطاعات التعمير ، الصحة ، التكوين المهني ، الشباب و الرياضة و الحماية الإجتماعية.

نلاحظ التركيز على القطاعات التي تضررت خلال العشرية السابقة للبرنامج مثل الغابات ، الطرق و المؤسسات التربوية .

الجدول11

ولاية ميلـــــــــــــــة PSD 1999-2008 برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب القطاعات		
القطاع	رخصة البرنامج بـ 106 دج	عدد العمليات
الحماية الاجتماعية	5	1
الرياضة	33	2
التكوين المهني	40	1
الصحة	53	3
التعمير	97	5
البناءات الادارية	210,9	8
التربية	419,108	15
الطرق	526,1	12
الغابات	622,6	3
المجموع	2006,708	50

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

ب- <u>العمليات المسجلة ضمن **PCD**</u>

ضمن المخطط البلدي للتنمية(PCD) سجلت باسم برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) عبر إقليم البحث 37 عملية بغلاف مالي وصل إلى 187.250 مليون دج . و سجل هنا نوع من التوازن في التوزيع بين بلديات الإقليم سواءا في عدد العمليات(من3 إلى5 عمليات لكل بلدية) أو في الغلاف المالي إذ تراوحت بين 14 مليون دج إلى 27 مليون دج .

أما من حيث التوزيع القطاعي فقد استفادت منه 5 قطاعات فقط . نال قطاع الطرق النصيب الأكبر سواء من حيث عدد العمليات (48%) أو الغلاف المالي (59%) ، متبوعا بالتهيئة الحضرية بـ 30% من عدد العمليات و 25% من الغلاف الإجمالي للبرنامج.

فيما وزع الباقي بين قطاعات الرياضة ، التموين بالمياه الصالحة للشرب ، الثقافة و الترفيه .

الخلاصة :

قصد تحقيق الأهداف المسطرة لهذا البرنامج، بادر القائمون على تنفيذه بتركيز الدعم لقطاعات تضررت بفعل الظروف الأمنية (الغابات ، الطرق ، المؤسسات التربوية) هذا من جهة، و السعي لتحسين ظروف الحياة من جهة أخرى. كما لاحظناه في العمليات المسجلة ضمن PCD و التي ركزت على تأهيل الطرق و التجمعات السكنية و الاستجابة لمتطلبات فئات اجتماعية معينة عبر مشاريع في التنمية البشرية (الثقافة و الترفيه ، الرياضة).

IV) البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)

كما يدل عليه اسمه. فهذا البرنامج هو تكملة لسابقه برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) و يمتد من 2005 إلى 2009 . و على الرغم من أنه من السابق لأوانه محاولة تقييم هذا البرنامج نظرا لأنه لازال ساري المفعول. إلا أننا حاولنا أن نعطي حوصلة جزئية لأربع سنوات من التطبيق لمعرفة أولوياته و كيف تم توزيع المشاريع عبر تراب الإقليم، و مقارنة نصيب هذا الأخير إلى ما استفادت به ولاية ميلة و تتبع هذا البرنامج من خلال البرنامج القطاعي الغير ممركز و برنامج المخطط البلدي للتنمية(PCD) باعتبارهما الإطارالذي تسجل فيه عمليات هذا البرنامج .

أ- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) في ولاية ميلة :

استفادت ولاية ميلة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC) بغلاف مالي يفوق 47 مليار دج لانجاز 1131 عملية. مست 19 قطاع فرعي في المشاريع المسجلة عند PSD و 11 فصل خاصة بالمشاريع المسجلة ضمن PCD . حيث ذهب الإهتمام في كلا الشقين إلى قطاعات ثلاث هي الطرق ، التهيئة الحضرية و الري و هي قطاعات ذات الصلة بالسكان مباشرة ، هذه القطاعات نالت لوحدها أكثر من 60% من الغلاف الإجمالي .

حيث نجد في PSD الأولويات كانت على الترتيب لقطاعات الطرق، التعمير، الري ، التربية ، البناءات الادارية و الصحة نالت مجتمعة ما يفوق 82% من الغلاف المسجل ضمن البرنامج و المقدر بـ 39901.149 مليون دج . و بالمقارنة مع الأولويات المسجلة في

البرنامج السابق (برنامج دعم النمو الاقتصادي PSRE) فنلاحظ تقهقر قطاع الغابات و صعود قطاع الري الذي لم يكن من الأولويات في السابق .

أما في PCD فإن ترتيب الأولويات كان كما يلي : الطرق ، التهيئة الحضرية ، الري و التطهير و هي تمثل لوحدها 89% من الغلاف المسجل بالبرنامج و البالغ 7189 مليون دج. و بالمقارنة كذلك مع البرنامج السابق نلاحظ بقاء الأولويات السابقة مع توسيع في عدد القطاعات المستفيدة.

التوزيع السنوي للبرنامج عرف بداية ضعيفة لم تتعد نسبة 12% من رخصة البرنامج لأربع سنوات (2005-2008)، فيما سجلت سنة 2006 أعلى نسبة 43% ثم يأخذ البرنامج في التناقص ليسجل سنة 2008، 20% فقط و هو ما يوضحه الجدول رقم: 41

الجدول12
ولاية ميلـــــــــــــــة
PCSC 2005-2008
توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب السنوات

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج بمليون دج	%
2005	231	5466,315	12
2006	490	20363,484	43
2007	210	11886,35	25
2008	200	9374	20
المجموع	**1131**	**47090,149**	**100**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) في إقليم البحث :

من ضمن الغلاف المالي الذي استفادت به ولاية ميلة نال إقليم البحث ما لا يتعدى 27% (12594.695 مليون دج) لتمويل 29% من العمليات المسجلة (323 عملية)

قطاعيا ، نال قطاع الطرق و الري معا حصة الأسد من البرنامج بـ 38% و هي الأولويات التي لاحظناها على مستوى الولاية .

و بتحليل المشاريع بحسب البرنامج المسجلة فيه. فقد تبين أن الحصة الهامة من رخصة البرنامج سجلت في PSD (11104.559 مليون دج) لتمويل 157 مشروع موزعة عبر 18 قطاعاً غير أن هناك 6 قطاعات فقط نالت 81% من الغلاف و هي على الترتيب : الطرق ، الصحة ، الري ، التربية ، الشباب و الرياضة و الغابات . و يتبين لنا بوضوح أنها

قطاعات مرتبطة بالتنمية البشرية (الصحة ، التربية ، الشباب و الرياضة) من جهة، و بإطار الحياة (الطرق ، الري و الغابات) من جهة أخرى. و الجدول رقم : 42 يبين نصيب كل قطاع من رخصة البرنامج و عدد العمليات.

الجدول13

اقليم شلغوم العيد البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)2005-2008 رخصة البرنامج و عدد العمليات لكل قطاع		
القطاع	**عدد العمليات**	**رخصة البرنامج ب مليون دج**
السياحة	2	3
المجاهدين	1	20
الحماية الاجتماعية	2	22
العبادة	2	40
الثقافة	4	120
م,ص,م	3	120
تجارة	2	124
السكن	2	196,7
البيئة	7	218
التكوين	6	267,5
بناءات إدارية	5	477,5
التعمير	4	487,5
الغابات	16	642,6
شباب و رياضة	17	702,3
التربية	39	1525,859
الري	16	1673,2
الصحة	16	2040,3
الطرق	13	2424,1
المجموع	**157**	**11104,559**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

أما العمليات المسجلة في إطار PCD فقد بلغت 166 عملية بغلاف مالي يقدر بـ 1490.136 مليون دج موزعة على 11 فصل، نالت منه 4 فصول ما نسبته 86%. و هي حسب الأولوية كما يلي : التهيئة الحضرية ، الطرق ، المياه الصالحة للشرب و التطهير . و نلاحظ أنها كلها مشاريع تعمل على تحسين إطار الحياة للسكان. أما باقي الفصول فلم يكن نصيبها من البرنامج إلا عمليات بسيطة كما هو مبين في الجدول رقم : 43

الجدول14
اقليم شلغوم العيد
PCSC 2005-2008
توزيع عدد العمليات و الإعتمادات المالية حسب الفصول

الفصل	عدد العمليات	رخصة البرنامج
793	42	569,879
591	40	440,5
391	27	159,874
392	16	104,7
797	10	45,6
992	5	44,997
796	1	40
891	8	26,636
795	3	24
195	9	22,95
794	5	11
المجموع	**166**	**1490,136**

المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية ميلة ، تقارير إدارية ، 2009

الخلاصة :

رغم المجهود المالي الضخم مقارنة مع ما تم ضخه ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي PSRE (2001-2004) فالارتجال في توزيع المشاريع قطاعيا و مجاليا يبقى السمة الغالبة في هذا البرنامج، و إلا كيف نفسر تباين الأولويات بين المستوى الولائي و مستوى إقليم البحث هذا من جهة، و نصيب الإقليم الضعيف إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الوزن الديمغرافي و حتى مساحته التي تشكل نصف الولاية من جهة أخرى.

V) التمويل الذاتي (L'autofinancement)

يفرض التنظيم الجاري به العمل في الجزائر على البلديات (و الولايات) اقتطاع ما لا يقل عن 10 % من مداخيلها الجبائية بقسم التسيير من الميزانية البلدية (الولائية)، لتمويل مشاريع بقسم التجهيز من ذات الميزانية قصد سد حاجيات السكان من مختلف المرافق و البنى التحتية. كما يجبر ذات التنظيم البلديات(الولايات) باستخدام الأموال الناتجة عن بيع ممتلكاتها العقارية و المنقولة في تمويل مشاريع من اقتراح مجلسها.

يطلق على هذين المصدرين تسمية التمويل الذاتي(l'autofinancement). و الذي يعتبر في حقيقة الأمر البرنامج الوحيد الذي يتصرف فيه المجلس الشعبي البلدي(الولائي) بكل حرية، سواء في توزيع الأغلفة المالية على مختلف المشاريع أو حتى في طبيعة المشاريع الممولة من هذا المصدر .

و رغم عجز معظم البلديات ماليا بحيث أن المداخيل العادية لا تسدد حتى أجور عمالها فإنها مجبرة على اقتطاع 10 % من تلك المداخيل و استخدامها في هذا البرنامج. في مقابل حرية الإختيار التي تتمتع بها البلديات التي تتوفر على مداخيل معتبرة و يمكنها بذلك الرفع من نسبة الإقتطاع الإجبارية بقدر ما يسمح بتنفيذ برنامج التشكيلة السياسية الغالبة في المجلس البلدي.

و قد بينت الأرقام المتوفرة لدى مديرية الإدارة المحلية لولاية ميلة أن بلدياتها مجتمعة خصصت خلال ثلاث سنوات (2006-2008) ما يقدر بـ 188 مليار سنتيم (1.881.780.565 دج) نال منها إقليم البحث حوالي 100 مليار سنتيم (999.526.479 دج) لتمويل 204 مشروع ، مست 5 قطاعات هي المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية ، التربية و التكوين ، الفلاحة و الري ، المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية و أخير تجهيز البلدية .غيرأن نسبة استهلاك هذا الغلاف لم تتعد 24% .

أ- توزيع المشاريع حسب السنوات

نلاحظ أن هناك تطوراً في عدد المشاريع، حيث أنه انتقل من 49 مشروع سنة 2006 إلى 97 مشروع سنة 2008 ، غير أن المخصصات المالية لكل سنة متذبذبة و منه خصص في سنة 2006 42 مليار سنتيم و انخفض هذا المبلغ سنة 2007 إلى 27 مليار ثم يرتفع قليلا إلى 30 مليار سنتيم في 2008 . و يمكن تفسير هذا بالتباين في المبالغ المرصودة لكل مشروع من جهة ، حيث يسجل أخفض قيمة في بلدية واد سقان إذ لم تتعد 31 ألف دينار جزائري و أعلاها في بلدية شلغوم العيد بـ 183 مليون دج. و من جهة أخرى يمكن تفسير التباين في المخصصات السنوية بالتذبذب المسجل في المداخيل الجبائية .

و رغم الحجم الصغير للمشاريع الممولة ذاتيا إلا أن نسبة استهلاك المخصصات المالية تبقى ضعيفة و تباينت هي الأخرى بين 46% للمشاريع المسجلة في سنة 2006 و 7% فقط لتلك المسجلة سنة 2008.

ب- التوزيع القطاعي لأموال التمويل الذاتي(l'autofinancement)

انفرد قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية بأكبر حصة تجاوزت النصف من الغلاف الإجمالي الإجمالي إذ بلغت 54%. ثم يأتي قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية بـ31% و يقتسم الباقي كل من تجهيز البلدية بـ 9 % ، الفلاحة و الري بنسبة 4% و أخيرا التربية و التكوين بـ 2 % فقط.

يمكن استنتاج من المعطيات السابقة أن قطاع المنشآت الاجتماعية و الثقافية و قطاع المنشآت الاقتصادية و الادارية يمثلان لوحدهما ما مجموعه 85% من الغلاف الاجمالي.

عدد المشاريع في كل قطاع يأخذ تقريبا منحى توزيع الأغلفة المالية . فقطاع المنشآت الاجتماعية و الثقافية نال 73 مشروع ، يليه قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية ب 47 مشروع ثم تجهيز البلدية بـ 50 مشروع متبوع بالفلاحة و الري ب 21 مشروع و أخيرا التربية و التكوين بـ 13 مشروع فقط.

ما يميز القطاعات أيضا هو نسب استهلاكها للأغلفة المالية فتجهيز البلدية بحكم أنه عملية لا تتطلب إجراءات إدارية معقدة كما هو الحال في إسناد المشاريع لمكاتب الدراسات و لمقاولات الإنجاز عرف نسبة استهلاك عالية ،مقارنة بباقي القطاعات ،وصلت إلى 33% ، متبوعا بقطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية ب 29 %، ثم قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الثقافية بـ 16 % يليه التربية و التكوين ب 12 % و أخيرا الفلاحة و الري ب 11% .

ت- التوزيع المجالي لبرنامج التمويل الذاتي (l'autofinancement)

لمعرفة مساهمة بلديات الإقليم في هذا البرنامج و نوع البرامج التي نالت اهتمام كل واحدة ،قمنا بتحليل المعطيات الخاصة بكل بلدية على حدى و قد استنتجنا ما يلي :

تباين شديد بين البلديات في الأغلفة المالية المخصصة لمشاريع التمويل الذاتي (l'autofinancement) بين أقل من 1% من الغلاف العام للإقليم في بلدية بن يحي عبد الرحمان، و هي بلدية ريفية بحجم سكاني لم يتعد عتبة 10000 نسمة في آخر إحصاء ، إلى أكثر من 45 % من ذات الغلاف ببلدية شلغوم العيد و هي عاصمة الإقليم بتعداد سكاني تعدى

عتبة 000 82 نسمة .كما لاحظنا التركز الشديد للكتلة المالية ببلديتين اثنين (شلغوم العيد و تاجنانت) بما يصل إلى 84% من الغلاف العام المحدد لثلاث سنوات 2006-2008. كما أن هناك تباين بين البلديات في استهلاك هذه الأغلفة و قد تقدمت البلديات الريفية ذات المخصصات الضعيفة إلى المراتب الأولى (بن يحي ب 71.63% ، المشيرة ب 65.91% و عين الملوك ب 36%) في مقابل 1.42 % فقط ببلدية التلاغمة و 12.51% ببلدية تاجنانت و هو ما يبينه الجدول رقم : 44.

الجدول15

إقليم شلغوم العيد التمويل الذاتي (l'autofinancement) توزيع المخصصات و نسبة استهلاكها 006-2008 حسب البلديات			
البلديات	%استهلاك الغلاف	مبلــغ الغلاف/ دج	%
بن يحي	71,63	3 133 881	0,31
المشيرة	65,91	3 749 314	0,38
أولاد خلوف	20,14	3 867 668	0,39
عين الملوك	36,00	5 031 786	0,50
واد سقان	13,37	12 838 355	1,28
التلاغمة	1,42	47 958 720	4,80
العثمانية	15,67	84 236 717	8,43
تاجنانت	12,51	386 859 028	38,70
شلغوم العيد	38,38	451 851 011	45,21
مجموع الإقليم	**24,49%**	**999 526 479**	100,00

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

و للتدقيق أكثر في هذا التوزيع، استعنا بالحجم السكاني لكل بلدية، و بالفعل فقد أكدت التوزيع السابق و حافظت جل البلديات على ترتيبها باستعمال هذا المؤشر الذي يعطي معدل 3497 دج لكل فرد على مستوى الإقليم، و هو يخفي تبايناً شديداً كذلك بين البلديات ،288 دج لكل فرد في المشيرة ، ليرتفع هذا المؤشر إلى 7258 دج لكل فرد بتاجنانت مع ملاحظة أن بلديتين فقط تقعان فوق معدل الإقليم و هما شلغوم العيد و تاجنانت و هو ما يوضحه الجدول رقم : 45

الجدول16

إقليم شلغوم العيد التمويل الذاتي (l'autofinancement) نصيب الفرد من برنامج التمويل الذاتي 2008-2006	
البلديات	**نصيب الفرد /دج**
المشيرة	288
بن يحي	314
أولاد خلوف	339
عين الملوك	355
واد سقان	967
التلاغمة	1006
العثمانية	2083
شلغوم العيد	5477
تاجنانت	7258
مجموع الإقليم	**3497**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

عموما فإن كل البلديات حاولت تنويع مشاريعها بما يتناسب و احتياجات سكانها و بما أتيح لها من إمكانيات مالية، غير ان تحليل اهتماماتها بين أن قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية و تجهيز البلدية استحوذا على اهتمام السلطات البلدية في 8 حالات، لكل واحد منهما متبوعين بقطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية في 7 حالات و أخيرا قطاعي الفلاحة و الري و قطاع التربية و التكوين في 6 حالات لكل منهما . و هو ما يوضحه الجدول رقم : 46 .

الجدول17

إقليم شلغوم العيد
التمويل الذاتي(l'autofinancement)
اتجاهات البلديات حسب القطاعات
2008-2006

البلديات	1	2	3	4	5
بن يحي ع الرحمان	X		X	X	
أولاد خلوف	X		X		X
المشيرة	X	X	X		X
واد سقان	X	X	X	X	X
عين الملوك		X	X		
واد العثمانية	X	X		X	
التلاغمة	X	X	X	X	X
تاجنانت	X	X	X	X	X
شلغوم العيد	X	X	X	X	X
التردد	**8**	**7**	**8**	**6**	**6**

1	قطاع المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية
2	قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية
3	قطاع تجهيز البلدية
4	قطاع الفلاحة و الري
5	قطاع التربية و التكوين

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

الخلاصة :

يعاني هذا البرنامج من عدة ضغوطات تحول دون تمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه، فاستعماله لموارد جبائية غير ثابته جعل منه برنامجاً متذبذباً بين سنة و أخرى. كما رأينا أعلاه . كما أن المصادر المالية الأخرى التي يمكن أن تدعم ميزانية البلدية تعاني من سوء استغلال إذ لا تتعدى مثلا نسبة 62% الأملاك البلدية المؤجرة . و حتى المؤجرة تعاني من نسبة تحصيل ضعيفة ففي سنة 2008 لم تتعدى في المتوسط 33.70 % و هو ما يوضحه الجدول رقم (47) و في أغلب البلديات و بالنظر للوضعية المالية الصعبة التي تمر بها فإن اقتطاع الحد الأدنى المحدد قانونا لا يمثل قيمة معتبرة بإمكانها تمويل مشاريع هامة تغير من وجه البلدية و تحقق آمال سكانها. كما أن سوء تسيير هذا البرنامج ممثلا في استغلال ضعيف جدا لامكانيات مالية معتبرة من شأنها أن تحسن من ظروف معيشة السكان يزيد من عدم فعاليته، و هو البرنامج الوحيد الذي لا تتدخل فيه جهات خارجية .

إن إصلاحا ماليا بات ضروريا من أجل إعادة بعث هذا البرنامج ليقدم خدماته المرجوة منه و يصبح البديل لكل البرامج التنموية الخاصة برفع و تحسين القدرات المحلية في تقديم الخدمات الجوارية للسكان.

الجدول18

إقليم شلغوم العيد

حجم الأملاك و نسبة التحصيل حسب البلديات

البلديـــــات	العــدد	المؤجـرة	المستغلـة بدون سند	الغير مؤجرة	تقديرات المداخيل 2008	% التحصيل
مشيـــرة	130	70	53	7	1 771 200,00	0,23%
التلاغمــــــة	38	38	0	0	4 660 008,64	0,72%
شلغــوم العيــد	479	381	0	98	5 421 484,84	1,27%
أولاد أخلـوف	35	6	0	29	509 200,00	13,98%
عين الملـــوك	136	28	108	0	168 252,00	35,66%
تاجنانـــــت	179	133	46	0	109 188 738,58	41,29%
وادي العثمانيــــة	262	47	0	215	485 120,00	43,15%
واد سقان	220	220	0	0	4 868 128,00	81,42%
بن يحي عبد الرحمان	45	18	0	27	198 300,00	85,63%
المجمــــو ع	**1524**	**941**	**207**	**376**	**127 270 432,06**	**33,70%**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

VI) إعانات الولاية ضعف الغلاف و سوء توزيع مكاني و زماني

تساهم ولاية ميلة عبر ميزانيتها للتجهيز في التنمية المحلية من خلال نوعين من المشاريع التي يتم تمويلها ذاتيا عن طريق الاقتطاع من ميزانية التسيير ، الصنف الأول و تشرف على تسييره بنفسها و يتمثل في بناءات إدارية لمرافق تابعة لها مثل مقرات الدوائر و غيرها من المصالح و هذا النوع ضعيف جدا مقارنة بالصنف الثاني و الذي يمنح للبلديات في شكل إعانات قصد الاستجابة لحاجياتها التنموية .

من أجل معرفة نصيب بلديات الإقليم من إعانات ولاية ميلة، سندرس حجم الإعانات التي قدمتها هذه الولاية لبلدياتها الـ32 منذ سنة 2002 إلى 2008. و هي فترة كافية، في تقديرنا ،لمعرفة التوجهات العامة التي تطبع توزيع الإعانات على البلديات و طبيعة المشاريع التي تمولها.

ففي فترة 2002-2008 تمكنت الولاية من تمويل 142 عملية بغلاف مالي إجمالي وصل إلى 371 346 196 دج أي تقريبا 20 مليار سنتيم بما يعادل 256 دج/ فرد ، تم توزيعه على 30 بلدية من أصل 32 فيما أقصيت بلديتي المشيرة و تسدان حدادة.

غير أن التدقيق في توزيع الإعانات بين أن هناك 6 بلديات فقط تحصلوا على أزيد من 65% من الغلاف الكلي و الذي خصت منه بلدية ميلة لوحدها بالثلث و هو ما يوضحه الجدول رقم (48) .

الجدول19

ولاية ميلة -إعانات الولاية -
عدد و حجم الغلاف المالي الممنوح للبلديات
2008-2002

البلدية	عدد العمليات	مبلغ الإعانة الكلي بـ دج	%
تسدان حدادة	0	-	0
المشيرة	0	-	0
باينان	2	450 000	0,23
بوحاتم	2	700 000	0,36
فرجيوة	1	1 200 000	0,61
العياضي برباس	4	1 292 500	0,66
تسالة	3	1 325 000	0,67
سيدي مروان	3	1 370 000	0,70
دراحي بوصلاح	4	1 420 936	0,72
أعميرة أراس	2	1 500 000	0,76
احريش	4	1 529 500	0,78
واد العثمانية	4	1 700 000	0,87
الشيقارة	4	1 774 000	0,90
أحمد راشدي	2	1 800 000	0,92
أولاد خلوف	5	2 142 500	1,09
تيبرقنت	4	2 050 000	1,04
سيدي خليفة	3	2 187 292	1,11
القرارم	4	2 400 000	1,22
زارزة	4	3 000 000	1,53
حمالة	5	4 000 000	2,04
تاجنانت	5	4 455 500	2,27
عين الملوك	3	5 532 544	2,82
بن يحي	7	5 692 000	2,90
بني قشة	6	6 500 000	3,31
واد النجاء	10	6 768 000	3,45
التلاغمة	6	7 092 500	3,61
عين التين	14	10 624 169	5,41
الرواشد	6	11 952 500	6,09
شلغوم العيد	5	12 621 879	6,43
زغاية	9	14 852 311	7,56
واد سقان	2	21 297 430	10,85
ميلة	9	57 115 810	29,09
المجموع	142	**196 346 371**	100,00

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

أ- طبيعة المشاريع الممولة من ميزانية التجهيز للولاية

بتحليل الجدول رقم (49) يتبين لنا أن ميزانية الولاية مست 12 نوعاً من المشاريع التنموية منها الشبكات المختلفة ذات الصلة بالحياة اليومية للسكان كالطرق البلدية ، الكهرباء ، الغاز ، التطهير و الهاتف، كما ساهمت في تحسين المحيط عبر عمليات في التهيئة الحضرية و ثمنت عمليات تحسين شروط التمدرس بالابتدائيات عبر 46 عملية، كما كان لها المساهمة في تحسين العمل بالبلديات عبر عمليات للتجهيز و تسديد الديون . و أهم المشاريع التي أعطت لها دفعا كبيرا هي المشاريع ذات الصلة بالثقافة و الرياضة، حيث تم تخصيص 30% من الغلاف الكلي لهذا القطاع . و يمكن تفسير ذلك بقلة الاهتمام بهذا النوع من العمليات من طرف برامج أخرى كالمخطط البلدي للتنمية(PCD).

الجدول20
ولاية ميلة
إعانات الولاية
عدد و حجم الغلاف المالي حسب طبيعة المشروع
2008-2002

طبيعة المشروع	عدد العمليات	القيمة النقدية ب مليون دج
الهاتف	2	2,000
ماء صالح للشرب	6	2,470
التطهير	5	3,900
الطرق البلدية	7	3,900
الغاز	8	5,050
تجهيز البلدية	8	6,962
بناءات ادارية	8	9,700
التهيئة الحضرية	11	11,530
الكهرباء	27	12,738
تسديد الديون	5	28,846
المدارس	46	50,855
ثقافة و رياضة	9	**58,392**
المجموع	**142**	**196,346**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

ب- توزيع الإعانات حسب السنوات

بتحليل الجدول رقم (50) يتبين لنا التذبذب في حجم الإعانات الممنوحة سنويا. إذ تراوحت بين 2.182 مليون دج سنة 2003 لتمويل 4 مشاريع فقط و 70.906 مليون دج سنة 2006 و هذا لتمويل 32 عملية. كما أن سنة 2007 انفردت بثلث مجموع العمليات خلال فترة 2002-2008. و بالتدقيق أكثر يتبين أن سنتي 2006-2007 لوحدهما ساهما بأكثر من نصف العدد الإجمالي للعمليات.

و أنه كذلك سنتي 2006 و 2008 ساهما معا بغلاف مالي يمثل 55 % من الغلاف العام لفترة البحث.

الجدول21

ولاية ميلة

إعانات الولاية

عدد و حجم الغلاف المالي حسب السنوات

2008-2002

السنة	عدد المشاريع	قيمة الاعانات بمليون دج
2002	5	30,12
2003	4	2,182
2004	31	27,11
2005	16	10,7
2006	32	70,906
2007	43	17,41
2008	11	37,915
المجموع	142	196,346

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

و لمعرفة طبيعة العمليات التي استفادت من الإعانات في كل سنة قمنا بتتبع نوع العمليات التي تم التكفل بها في كل سنة .

سنة2002 :

خصصت إعانات هذه السنة لتطهير ديون بلديات : دراحي بوصلاح ، واد سقان، عين التين و عين الملوك بمبلغ فاق 27 مليون دينار.

سنة 2003 : تنوعت الإعانات بين :

- اصلاح عتاد الحضائر البلدية في عمليتين بمبلغ 1 مليون دج

- عملية واحدة في قطاع المنشآت القاعدية للطرق ب 0.6 مليون دج
- عملية واحدة لايصال الغاز الطبيعي ب 0.5 مليون دج

سنة 2004 : ازدادت قائمة المشاريع و تنوعت بين :

- التطهير بعمليتين و بمبلغ 1.8 مليون دج
- التهيئة الحضرية ب 3 عمليات بقيمة 4 مليون دج
- الطرق البلدية في عمليتين بمليون دج
- الكهرباء ب 9 عمليات و بغلاف مالي 5.57 مليون دج
- المدارس ، 7 عمليات بـ 8 مليون دج
- البناءات الادارية بعمليتين كلفتا 1.9 مليون دج
- تجهيز البلديات عملية واحدة بمليون دج
- الثقافة و الرياضة عملية واحدة بـ 0.3 مليون دج
- الماء الصالح للشرب عمليتين بـ 1.6 مليون دج
- و أخيرا الهاتف في عمليتين بـ 0.2 مليون دج

سنة 2005:

- التطهير بعملية واحدة و بمبلغ 1.2 مليون دج
- التهيئة الحضرية بعملية واحدة بقيمة 2.19 مليون دج
- الطرق البلدية في عملية ب 0.1 مليون دج
- الكهرباء ب 3 عمليات و بغلاف مالي 0.96 مليون دج
- المدارس ، 4 عمليات بـ 3.2 مليون دج
- تجهيز البلديات 3 عمليات ب 2.28 مليون دج
- الثقافة و الرياضة عملية واحدة بـ 0.5 مليون دج
- الماء الصالح للشرب عمليتين بـ 0.27 مليون دج

سنة 2006 :

- التطهير عمليتين بمبلغ 0.9 مليون دج

- التهيئة الحضرية 4 عمليات بقيمة 2.9 مليون دج
- تطهير الديون عملية واحدة بـ 1.62 مليون دج
- الطرق البلدية في عمليتين ب 1.2 مليون دج
- الكهرباء ب 8 عمليات و بغلاف مالي 2.13 مليون دج
- المدارس ، 3 عمليات بـ 1.25 مليون دج
- بناءات ادارية 3 عمليات بقيمة 1.8 مليون دج
- تجهيز البلديات عملية واحدة ب 1.4 مليون دج
- الثقافة و الرياضة 7 عمليات بـ 57.59 مليون دج
- الماء الصالح للشرب عملية واحدة بـ 0.10 مليون دج

سنة 2007 :

- التهيئة الحضرية 3 عمليات بقيمة 2.5 مليون دج
- الغاز الطبيعي 7 عمليات بقيمة 4.55 مليون دج
- الكهرباء ب 7 عمليات و بغلاف مالي 4.07 مليون دج
- المدارس ، 25 عملية بـ 5.09 مليون دج
- تجهيز البلديات عملية واحدة ب 1.2 مليون دج

سنة 2008 :

- الطرق البلدية في عملية واحدة ب 1 مليون دج
- المدارس ، 6 عمليات بـ 30.45 مليون دج
- الماء الصالح للشرب عملية واحدة بـ 0.5 مليون دج

و قد وصلت نسبة الإنجاز لمجموع العمليات إلى 36.20% تتباين كذلك من سنة إلى أخرى ففي حين لم تتعد 0.00% لمشاريع سنة 2008 فقد وصلت إلى 95.89 % للمشاريع المسجلة في سنة 2002.

إجمالا فإن 14 مشروعا فقط انتهت به الأشغال ، 51 مشروع استهلك أكثر من 90% من غلافه المالي ، 04 مشاريع لم تتعد نسبة الانجاز بهم 50% فيما لم تنطلق الأشغال في 62 مشروع.

عموما يمكن بسهولة ملاحظة أن المشاريع التي تمولها ميزانية التجهيز للولاية هي مشاريع صغيرة الحجم، تتطلب في المتوسط مليون دج، تهدف إلى سد العجز الذي تعانيه البلديات، و الذي لا يمكن أن يسجل في مدونة البرامج الأخرى ، هي عمليات تهدف لتحسين أداء المرافق العمومية المحلية كترميم المدارس و التوصيلات بالشبكات المختلفة.

ت- مساهمة ميزانية الولاية في التنمية المحلية بالإقليم

ساهمت ميزانية الولاية في عمليات التنمية ببلديات الإقليم بقيمة 60.534.353 دج و هو ما يمثل 31 % من الغلاف الإجمالي المخصص للبلديات في الفترة الممتدة بين 2002 و 2008. يمثل كذلك 212 دج/فرد من سكان الإقليم و هو مؤشر أقل من ذلك المسجل على مستوى الولاية. هذا الغلاف قام بتغطية 37 عملية على مستوى 8 بلديات فيما استثنيت بلدية المشيرة من هذا النوع من الإعانات.

التدقيق في التوزيع على مستوى بلديات الإقليم بين أن 8/3 بلديات استفادت لوحدها بـ 68 % من الغلاف الموجه للإقليم و هو ما يوضحه الجدول رقم (51)

الجدول22

إقليم شلغوم العيد

إعانات الولاية

عدد و حجم الغلاف المالي الممنوح للبلديات

2008-2002

البلدية	عدد العمليات	مبلغ الإعانـــــة بـ دج	%
المشيرة	0	-	0
العثمانية	4	1 700 000	2,81
أولاد خلوف	5	2 142 500	3,54
تاجنانت	5	4 455 500	7,36
عين الملوك	3	5 532 544	9,14
بن يحي	7	5 692 000	9,40
التلاغمة	6	7 092 500	11,72
شلغوم العيد	5	12 621 879	20,85
واد سقان	2	21 297 430	35,18
مجموع الإقليم	37	**60 534 353**	100,00
مجموع الولاية	142	**196 346 371**	

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

التوزيع السنوي لعدد المشاريع و حجم الأغلفة المالية المرصودة لكل سنة بين التفاوت الكبير أيضا من سنة لأخرى فبينما لم تتعد 1.422 مليون دج سنة 2003 لتمويل عمليتين فقد بلغت سنة 2002 ، 26.239 مليون دج لتمويل عمليتين فقط كما هو مبين في الجدول رقم : 52

الجدول23
إقليم شلغوم العيد
إعانات الولاية
عدد و حجم الغلاف المالي من 2002 إلى 2008

السنة	مبلـغ الإعانــة بـ دج	%	عدد العمليات
2002	**26 239 154**	**43**	**2**
2003	**1 422 000**	**2**	**2**
2004	**4 403 820**	**7**	**6**
2005	**5 070 000**	**8**	**7**
2006	**3 700 000**	**6**	**6**
2007	**3 570 000**	**6**	**11**
2008	**16 129 379**	**27**	**3**
المجموع	**60 534 353**	**100**	**37**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

و يمكن بسهولة ملاحظة - من الجدول السابق - أن سنتين لوحدهما قدما 70% من الغلاف الإجمالي .

ث- <u>توزيع الغلاف المالي حسب سبل الإنفاق</u>

بتحليل الجدول رقم (53) يتبين تخصيص 26.239 مليون دج لتسديد ديون بلديتين، و هو ما يمثل 43 % من الغلاف الكلي. تليه عمليات ترميم و تهيئة المدارس الابتدائية بـ 14.399 مليون دج و قد خصت 10 مدارس ابتدائية ،هذين المجالين استفادا لوحدهما ب67 % من الغلاف الإجمالي . و الباقي وزع على الطرق البلدية بـ 0.6 مليون دج لانجاز عمليتين و 4.053 مليون دج لانجاز 6 عمليات في مد و توصيل المؤسسات بالكهرباء .

الجدول24
إقليم شلغوم العيد
إعانات الولاية
عدد و حجم الغلاف المالي حسب طبيعة المشاريع
2002 إلى 2008

طبيعة المشروع	عدد المشاريع	القيمة النقدية ب مليون دج
التطهير	1	1.2
التهيئة الحضرية	2	1.55
تسديد الديون	2	**26.239**
الطرق البلادية	2	1
الغاز	2	0.6
الكهرباء	6	4.053
المدارس	10	14.399
بناءات ادارية	3	4.9
تجهيز البلديات	3	4.022
الثقافة و الرياضة	2	1.2
الماء الصالح للشرب	4	1.37
المجموع	**37**	**60.534**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

وتيرة الإنجاز بالإقليم أفضل من تلك المسجلة على مستوى الولاية و للفترة نفسها، إذ بلغت 54.52 % ، غير أن هذه النسبة تخفي التباين الواضح في وتيرة الإنجاز بين بلديات الإقليم. و بملاحظة النسب المسجلة في الجدول رقم (54) يتبين أن هذه النسبة لم تتعد ببلدية تاجنانت 8.95%، في حين وصلت إلى 94.85 % ببلدية واد سقان.

يمكن ملاحظة أن البلديات الريفية بالإقليم هي التي سجلت نسب استهلاك عالية مقارنة بتلك المصنفة حضرية.

الجدول25

إقليم شلغوم العيد **إعانات الولاية** نسب استهلاك الغلاف المالي الممنوح للبلديات 2008-2002			
البلديـــــات	**عدد المشاريع**	**المبلغ الاعانـة بـ دج**	**نسبة استهلاك الغلاف المالي**
مـــشيـــرة	0	0	0,00%
تـــاجنانـــت	5	4 455 500	8,95%
وادي العثمـــا نيـــة	4	1 700 000	9,88%
التـــلاغمـــــــة	6	7 092 500	11,73%
شلغـــو م العيـــــد	5	12 621 879	13,09%
بـن يحيى عبد الرحمان	7	5 692 000	49,24%
أولاد أخلـــــوف	5	4 192 500	82,22%
عيـــن الملـــو ك	3	5 532 544	90,96%
وادي سقـــــان	2	21 297 430	94,85%
المجمـــوع العـــــام	**37**	**60 346 371**	**54,52%**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

الخلاصة :

يبين التحليل السابق أن ميزانية التجهيز لولاية ميلة قدمت لبلدياتها خلال مدة 7 سنوات ، حوالي 20 مليار سنتيم ، و هو غلاف ضعيف بالمقارنة مع البرامج التنموية الأخرى، فمثلا منح ص م ج م لبلديات ولاية ميلة خلال 4 سنوات فقط، مبلغ 67 مليار سنتيم .

ضعف الغلاف المالي رافقه سوء توزيع على المستوى المجالي، حيث استفادت بلدية مقر الولاية لوحدها بـ 30 % من هذا الغلاف بما يعادل مجموع ما استفاد منه اقليم شلغوم العيد ببلدياته التسع .

سوء توزيع زماني ، حيث لاحظنا أن سنتي 2006 و 2008 قدمتا معا ما يعادل 55 % من الغلاف المالي .

و أخيرا سوء توزيع بين مختلف المشاريع ، إذ وجد أن مشاريع الثقافة و الرياضة و ترميم المدارس الابتدائية نالت 56 % من حجم الغلاف المالي الكلي.

إن السمة المميزة للمشاريع الممولة من طرف ميزانية التجهيز لولاية ميلة هي صغر حجم الغلاف المالي، و تأتي في شكل دعم للبرامج التنموية الهامة الممولة من خزينة الدولة مثل البرنامج القطاعي الغير ممركز و المخطط البلدي للتنمية(PCD) .

VII) الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL): مساعدات سخية و نسبة انجاز ضعيفة

منذ سنة 2005 ، و مع تحسن الوضعية المالية للصندوق المشترك للجماعات المحلية ، عاد من جديد لتقديم مساهماته المالية للبلديات قصد التكفل بالحاجيات المحلية،و في هذا الإطار، فقد استفادت ولاية ميلة منذ 2005 إلى 2008 بغلاف مالي إجمالي وصل إلى 669.59 مليون دج بما يمثل 874 دج لكل نسمة حسب تعداد 2008، و هذا لتغطية 59 مشروع على مستوى الولاية غطى 27 بلدية من مجموع 32 بلدية . حيث استثنيت بلديات : سيدي خليفة ، دراحي بوصلاح ، عين الملوك ، المشيرة و واد سقان.

غير أنه يلاحظ من خلال التطور الزمني لهذه الإعانات أن هناك تبايناً من سنة إلى أخرى ، فبعدما كان لا يتعدى 2.63 مليون دج سنة 2005 ارتفع إلى 485.5 مليون دج سنة 2006 مسجلا بذلك أعلى قيمة لفترة البحث 2005-2008. ثم يبدأ في الإنخفاض إلى 106.8 ثم إلى 74.66 م دج لسنتي 2007 و 2008 على التوالي .كما يبينه الجدول رقم:55

الجدول26

ولاية ميلة

تطور إعانات ص م ج م (FCCL) لفترة 2005-2008

السنة	مبلغ الإعانة 10^3 دج
2005	2 630
2006	485 500
2007	106 800
2008	74 660
المجموع	669 590

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

كما تتغير الأولويات من سنة إلى أخرى. و عليه فقد خصصت سنة 2005 لترميم و إصلاح المدارس الابتدائية و المطاعم المدرسية، ثم تكون سنة 2006 لانجاز مكتبات بلدية و روضات للأطفال ، يتواصل هذا الأهتمام سنة 2007 في الشق الخاص بالمكتبات البلدية ثم نلاحظ العودة مجددا سنة 2008 إلى ترميم و إصلاح المدارس الابتدائية .

حصيلة هذه التوجهات كانت 16 عملية تتعلق بإنجاز روضات للأطفال بغلاف مالي وصل إلى 177.6 مليون دج ، 21 عملية لانجاز مكتبات بلدية بغلاف يقدر بـ 371.5 مليون دج، و أخيرا 22 عملية لترميم و اصلاح المدارس الابتدائية و تجهيز المطاعم المدرسية

بغلاف مالي لم يتعد 120.490 مليون دج. و منه نلاحظ التباين في الأولويات من حيث الغلاف المالي المخصص لكل مجال ، إذا نجد سيطرة العمليات المتعلقة بإنجاز مشاريع المكتبات البلدية ثم انجاز رياض الأطفال و أخيرا ترميم و إصلاح المدارس الابتدائية.

تباين كذلك نلاحظه في التوزيع المجالي لتلك الإعانات . فبينما تقصى 5 بلديات من الاعانات نجد بلدية شلغوم العيد تنفرد بـ 6 عمليات بغلاف مالي وصل إلى 117.857 مليون دج أي ما نسبته حوالي 18 % من إجمالي إعانات الصندوق الموجهة للولاية .

و أخيرا هناك تباين في أغلفة العمليات، إذ تراوحت بين 0.08 مليون دج منحت لبلدية أولاد خلوف لاقتناء خزائن حديدية و 43.5 مليون دج خصصت لبلدية شلغوم العيد لانجاز مكتبات و قاعات للمطالعة .

و رغم هذه المبالغ المعتبرة التي يمكن أن تحسن الحياة الثقافية للبلديات إلا أن نسبة استهلاك هذا الغلاف لم تتعد 17.64 % .

هذه الاتجاهات العامة تسري على إقليم البحث بحكم الارتباط العضوي بينه و بين الولاية كسلطة بيدها القرار في توزيع مثل هذا النوع من الإعانات.

و بالفعل فقد استفاد إقليم البحث بغلاف مالي وصل إلى 171.187 مليون دج لتمويل 14 عملية عبر 6 بلديات فقط، في مقابل حرمان بلديات : المشيرة ، عين الملوك و واد سقان. و هو ما يمثل 26 % من مجموع الإعانات التي استفادت بها ولاية ميلة. بما يمثل كذلك 599 دج لكل فرد بإقليم البحث ، يرتفع هذا المؤشر إلى 698 دج لكل فرد إذا استثنينا سكان البلديات التي لم تستفد من هذه الإعانات.

أما التوزيع الزمني لهذا الغلاف، فقد اتبع الاتجاه الذي لاحظناه على مستوى الولاية ، حيث انتقل من 0.83 مليون دج سنة 2005 إلى 87.5 مليون دج سنة 2006 ثم الهبوط إلى 63 ثم إلى 19.857 مليون دج لكل من سنة 2007 و 2008 على التوالي.كما يبينه الجدول رقم : 56

الجدول27

إقليم شلغوم العيد

إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)

تطور قيمة الإعانات بين 2005-2008

السنة	مبلغ الإعانة 10^3 دج	%
2005	830	0,48
2006	87 500	51,11
2007	63 000	36,80
2008	19 857	11,60
المجموع	**171 187**	**100,00**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

الأولويات بالإقليم اتبعت كذلك تلك المسجلة على مستوى الولاية. فقد استأثرت عمليات بناء مكتبات بلدية بمبلغ 106.5 مليون دج أي بما يمثل 62% من الغلاف الموجه للإقليم و هذا لانجاز 4 عمليات .ثم بناء 4 روضات للأطفال بـ 44 مليون دج و أخيرا مبلغ 20.687 مليون دج لترميم و إصلاح 6 مدارس ابتدائية .

أما التوزيع المجالي للإعانات، فنلاحظ من خلال الجدول رقم (57) أن هناك فروق كبيرة بين البلديات المستفيدة تراوحت بين 0.35 مليون دج استفادت بها بلدية بن يحي عبد الرحمان (35 دج / فرد) و 128.857 مليون دج(1562 دج/فرد) منحت لشلغوم العيد. و هو ما نتج عنه هيمنة بلدية شلغوم العيد التي استفادت من 4/3 الغلاف الكلي الممنوح للإقليم . كما أنها مع بلدية واد العثمانية يحضون بـ 93% من ذات الغلاف.

الجدول28
إقليم شلغوم العيد
إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL)
نصيب الفرد من الإعانات (2005-2008)
حسب البلديات

البلدية	مبلغ الإعانة ب 10^3 دج	نصيب الفرد بـ دج
التلاغمة	11 000	231
المشيرة	0	0
أولاد خلوف	480	42
بن يحي ع ر	350	35
تاجنانت	11 000	206
شلغوم العيد	128 857	1562
عين الملوك	0	0
واد العثمانية	30 500	754
واد سقان	0	0
المجموع	**171 187**	**599**

المصدر: مديرية الإدارة المحلية مصلحة التنشيط المحلي لولاية ميلة، ملخص ميزانيات البلديات ،2009

بملاحظة نوعية العمليات نجد أن البلديات الحضرية فقط استفادت من مشاريع بناء رياض للأطفال و هي: شلغوم العيد ، تاجنانت ، واد العثمانية و التلاغمة ، فيما كان لبلدية شلغوم العيد النصيب الأكبر بمنحها 4/3 مشاريع خاصة بانجاز مكتبات بلدية. في حين وجهت الإعانات الخاصة بترميم المدارس الابتدائية للبلديات الريفية : بن يحي عبد الرحمان و أولاد خلوف .

و رغم هذه المجهودات في توفير الأغلفة المالية لترقية الحياة الثقافية المحلية إلا أننا نجد أن وتيرة الإنجاز شبه معدومة، إذ لم تتعد 0.61 % ، و مرد ذلك في تقديرنا إلى كثرة البرامج التنموية من جهة و تعقد إجراءات منح الصفقات العمومية و قلة المقاولات المؤهلة من جهة أخرى.

الخلاصة:

استفادت ولاية ميلة من الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) في إطار إعاناته الموجهة للتنمية المحلية للفترة 2005-2008 من غلاف مالي وصل إلى حوالي 67

مليار سنتيم لتمويل 59 عملية تنموية، نال منها إقليم البحث 17 مليار سنتيم و 14 عملية . تتميز هذه الإعانات مجاليا بالتركيز على البلديات الهامة مثل شلغوم العيد التي نالت 18 % من الغلاف . كما تتميز بأنها تدخل في اطار سياسة واضحة تبناها الصندوق في كل سنة إذ رأينا أنه في سنة 2005 كان الاهتمام بالمحيط المدرسي ،عبر ترميم و صيانة المدارس الابتدائية و تجهيز و صيانة المطاعم المدرسية . ينتقل مركز الإهتمام في سنة 2006 إلى قطاع الثقافة و الطور ما قبل المدرسي ثم يركز على المكتبات البلدية محاولة منه لاقامة منشآت قاعدية ثقافية ، ليعود مرة أخرى ليقدم إعانات لتحسين شروط التمدرس.

لكن تبقى مشكلة تنفيذ هذه المشاريع و جعلها في متناول الشرائح الاجتماعية المستفيدة مرهوناً بجهود قاعدية، و حسن تدبير كثيرا ما تفتقده البلديات المستفيدة.

VIII) قطاع السكن

تدعم قطاع السكن عبر اقليم البحث في الفترة 2001-2008 ب 7743 وحدة سكنية ضمن ثلاث صيغ هي السكن العمومي الايجاري بـ 3280 وحدة و السكن الاجتماعي التساهمي بـ 2873 وحدة و أخيرا صيغة السكن الريفي ب 1590 وحدة سكنية .

هذه الحصة تطلبت استثماراً عمومياً يقدر بـ 7151.5 مليون دج، منها 795 مليون دج قدمت كإعانات مالية لبناء سكنات ريفية و 1436.5 مليون دج قدمت كذلك كمساهمة مالية من الخزينة العمومية لبناء سكنات اجتماعية تساهمية، بينما تكفلت الدولة بكل تكاليف إنجاز السكن العمومي الايجاري.

و سنحاول تحليل كل برنامج على حدى:

السكن العمومي الإيجاري (L.P.L) : كان يعرف سابقا بالسكن الاجتماعي موجه أساسا للفئات الاجتماعية التي لا تستطيع إنجاز أو شراء مساكن بأموالها الخاصة ، يمول كليتا من الخزينة العمومية . تسعى الدولة من خلال هذا البرنامج لامتصاص السكن القصديري و الهش من جهة، و تحسين إطار الحياة للسكان من جهة أخرى. و هو بهذا وسيلة هامة في التنمية الحضرية و الاجتماعية .

إن تركيز مشاريع هذا البرنامج في التجمعات السكنية مقار البلديات من شأنه أن يؤسس لعملية تعمير مستقبلية، و التحكم في هذه العملية عبر توزيع مجالي للبرامج السكنية في سبيل الوصول إلى هيراركية حضرية مستقبلية .

غير أن ملاحظة توزيع مشاريع هذا البرنامج عبر إقليم البحث يبين لنا تركيز هذه المشاريع في مقار البلديات ذات الحجم السكاني المعتبر ، و هو ما يؤكد لنا توزيع هذه البرامج حسب الطلب، بناء على الاحتياجات المعبر عنها . و بهذا المنطق استفادت بلدية شلغوم العيد بـ 940 وحدة سكنية بما يمثل ثلث ماستفاد منه الإقليم ، تليها بلدية تاجنانت ب 740 وحدة.

السكن الاجتماعي التساهمي : و هي الصيغة المستعملة منذ تقريبا عشرية من الزمن لاقت اقبالا متميزا من طرف فئات الموظفين و صغار التجار و الحرفيين ، غير أن شروط انجازها من توفر الأرضية و سعي المستفيدين للاقامة بأحد المراكز الحضرية أدى إلى تركيز هذا البرنامج فقط بالتجمعات الحضرية الهامة و هكذا نجد أنه من ضمن 2873 وحدة سكنية استفاد منها الاقليم نجد 1722 وحدة منها تم توجيهها لمركز شلغوم العيد فيما اقصيت كل من بن يحي ، أولاد خلوف ، المشيرة و واد سقان. و تعرف هذه الصيغة وتيرة انجاز مقبولة بالنظر لطريقة إنجازها و التشجيعات التي يلاقيها المرقون في هذا المجال.

السكن الريفي : منذ تأسيس الصندوق الوطني للسكن (FONAL) سنة 1994، فقد عرفت هذه الصيغة انتعاشا متزايدا بفضل الارتفاع المحسوس لقيمة الإعانة المالية التي تقدم لطالبي إعانة هذا النوع من السكن، حيث انتقلت من 200.000 دج إلى 500.000 دج و أخيرا 700.000 دج. و مما أثر أكثر في هذا البرنامج هو دمجه في إطار المشاريع الجوارية للتنمية الريفية .

من ضمن 1590 وحدة سكنية استفاد منها الاقليم نجد 500 وحدة سكنية جاءت في إطار برنامج الهضاب العليا (PHP) و استفادت منه 3 بلديات فقط هي تاجنانت ، أولاد خلوف و المشيرة. و باقي الحصة تدخل ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC).

خارج هذه البرامج الممولة جزئيا أو كليا من خزينة الدولة، فإن باقي المرقون العقاريون (الوكالة العقارية للولاية ، الصناديق الاجتماعية ، الخواص ....) لم يساهموا إلا بجزء قليل جدا في توفير السكنات و يبقى البناء الفردي هو البديل الذي يطرح في غياب مشاريع عمومية ضخمة بإمكانها سد الحاجيات في هذا المجال.

IX) وكالة التنمية الإجتماعية :

سبق و أن تطرقنا لوكالة التنمية الاجتماعية و رأينا أن لها عدة مجالات للتدخل ، و تتسم تدخلاتها بالطابع الاجتماعي ،حيث تعمل عبر أجهزتها المحلية على تحديد بؤر التهميش و التدخل عبر برامج من شأنها تحسين إطار المعيشة والتخفيف من حدة الفقر من خلال تقديم مشاريع تتناسب و الأهداف المحددة مسبقا ، و سنتناول هنا بالتحليل برنامجين أساسيين لهما علاقة بتحسين إطار الحياة و التخفيف من حدة الفقر و هما :

1. المشاريع الجماعية projets communautaires
2. برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الاستعمال الكثيف لليـد العاملة TUP-HIMO

أ- **المشاريع الجماعية projets communautaires**

هذا النوع من المشاريع محدد مجاليا بالمشاتي و الأحياء المهمشة. كما أنه محدد ماليا حيث يشترط مبلغ 4 مليون دج كسقف أعلى لكل مشروع مع شرط مساهمة البلدية المستفيدة بنسبة 10% من مبلغ المشروع و الباقي يمول من صندوق التنمية الاجتماعية.

بناءا على اقتراح مشاريع من البلدية، تقوم لجنة ولائية بدراسة أولية لتلك الطلبات ثم توجهها إلى وكالة التنمية الإجتماعية للتحكيم و التمويل.

منذ البداية الحقيقية سنة 2004 استفادت منطقة البحث ب 7 مشاريع فقط بغلاف مالي إجمالي وصل إلى 942 296 17 دج مست 4 بلديات من مجموع 9 بلديات .

منها 3 مشاريع لتزويد 3 مشاتي بالمياه الصالحة للشرب بغلاف مالي يقدر بـ 10600000 دج أي أكثر من 60% من الغلاف الكلي، ثم عمليتين للإنارة العمومية و واحدة

فقط لانجاز شبكة التطهير و عملية كذلك لتهيئة ساحة مدرسة ابتدائية. كما نلاحظ سيطرة بلدية أولاد خلوف بـ 7/4 مشاريع و هو ما يبينه الجدول رقم : 58

الجدول29		
اقليم شلغوم العيد توزيع المشاريع الجماعية حسب البلديات		
البلدية	عنوان العملية	الغلاف المالي ب دج
أولاد خلوف	ربط مشتة لحبال بالمياه الصالحة للشرب	4 000 000
المشيرة	تزويد مثتى أولاد موسى بالمياه الصالحة للشرب	2 600 000
تاجنانت	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب لمشتة فيض نافع2	4 000 000
أولاد خلوف	توسيع و اصلاح الإنارة العمومية لمشتى حاسي برقوق	1 521 000
أولاد خلوف	انجاز الانارة العمومية لمشتى الضاية	1 521 000
أولاد خلوف	تهيئة ساحة مدرسة سعادة بوجمعة	1 254 942
واد العثمانية	انجاز شبكة التطهير لمشتى عين كاسح لعبيدي	2 400 000
المجـــــــــــــموع		**17 296 942**

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة، حصيلة برنامج المشاريع الجماعية ، 2009

ب- <u>برنامج أشغال المنفعة العمومية ذات الأستعمال المكثف لليد العاملة</u>**(TUP-HIMO)**

هذا المنتوج كما يدل عليه اسمه يراهن على توفير مناصب شغل مؤقتة عبر مشاريع في قطاعات الري، الأشغال العمومية و الغابات. حيث يشترط في المشاريع المقترحة من طرف البلديات ،أن تسمح بتخصيص ما لا يقل عن 60 % من كلفة المشروع ككتلة أجور العاملين بالمشروع

من خلال تتبعنا لهذا النوع من المشاريع عبر ولاية ميلة ثم عبر الإقليم تبين لنا أن ولاية ميلة و خلال 3 سنوات (2005-2007) استفادت من 131 ورشة بقيمة 946 423 167 دج و فرت 2483 منصب شغل مؤقت بمتوسط تكلفة 127 مليون سنتيم لكل ورشة. و 7 مليون سنتيم لكل منصب شغل.و هو ما يوضحه الجدول رقم : 59

الجدول30

ولاية ميلة حالة برنامج (TUP-HIMO) حسب السنوات			
السنة	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	التكلفة بـ دج
2005	9	164	11 102 774
2006	75	1469	92 782 677
2007	47	850	63 538 496
المجموع	131	2483	167 423 946

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة، حصيلة برنامج TUP-HIMO، 2009

إقليم البحث نال 31 ورشة بقيمة 539 399 41 دج وفرت 618 منصب شغل

و هو ما يوضحه الجدول رقم (60) الذي يبين لنا كذلك أن هناك تذبذباً من سنة إلى أخرى في توزيع هذه الورشات.

الجدول31

اقليم شلغوم العيد توزيع برنامج(TUP- HIMO) حسب السنوات 2005-2007			
السنة	عدد مناصب الشغل	التكلفة بـ دج	عدد الورشات
2007	111	7 766 953	5
2006	418	27 601 061	21
2005	89	6 031 526	5
المجموع الاقليم	**618**	**41 399 539**	**31**
مجموع الولاية	**2483**	**167 423 946**	**131**

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة، حصيلة برنامج TUP-HIMO، 2009

مناصب الشغل المنشأة في إطار هذه الورشات تتباين هي الأخرى من بلدية إلى أخرى. و تتراوح بين 22 منصب شغل في بلدية واد سقان إلى 134 منصب في بلدية شلغوم العيد . و لا تعكس هذه المناصب المحدثة سياسة حقيقية لامتصاص البطالة بقدر ما هي توزيع عشوائي لتلك المناصب، و هو ما يوضحه الجدول رقم (61). و الذي يبين أن بلدية صغيرة لا يتعدى عدد سكانها 14188 نسمة حسب إحصاء 2008 استفادت ب 130 منصب شغل في مقابل بلديات ذات كثافة سكانية كبيرة مثل تاجنانت و التي لم تستفد سوى ب 36 منصب شغل.

الجدول32

اقليم شلغوم العيد برنامج TUP-HIMO توزيع مناصب الشغل حسب البلديات و حسب السنوات (2005-2007)				
البلديات	2007	2006	2005	المجموع
واد سقان	0	22	0	22
المشيرة	25	0	0	25
تاجنانت	0	36	0	36
اولاد خلوف	0	39	0	39
التلاغمة	23	22	0	45
بن يحي عبد الرحمان	40	27	0	67
واد العثمانية	0	120	0	120
عين الملوك	23	73	34	130
شلغوم العيد	0	79	55	134
الإقليم	**111**	**418**	**89**	**618**

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة، حصيلة برنامج TUP-HIMO، 2009

من الجانب المالي تباين نصيب البلديات من المخصصات العامة للبرنامج ما بين 3% و 22%. و هو ما يعكس بوضوح العشوائية في توزيع الورشات و بالتبعية مناصب الشغل .

غير أن الثابت في هذا المنتوج أن تكلفة انشاء منصب شغل لم تتعد 7 مليون سنتيم.و هو الجانب الإيجابي في البرنامج .

الجدول33

إقليم شلغوم العيد توزيع إعانات برنامج TUP- HIMO حسب البلديات		
البلديات	الاعانة ب دج	%
واد سقان	1 419 224	3
المشيرة	1 735 110	4
تاجنانت	2 413 441	6
اولاد خلوف	2 482 175	6
تلاغمة	3 083 184	7
بن يحي عبد الرحمان	4 660 539	11
واد العثمانية	7 690 805	19
عين الملوك	8 898 281	21
شلغوم العيد	9 016 781	22
مجموع الاقليم	**41 399 539**	**100**
مج الولاية	167 423 946	

المصدر : مديرية النشاط الاجتماعي لولاية ميلة، حصيلة برنامج TUP-HIMO، 2009

الخلاصة :

تسعى وكالة التنمية الاجتماعية عبر برنامجيها السالفي الذكر من التخفيف من آثار تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، و التعديل الهيكلي، و ما ينجر عنهما من توسيع بؤر التهميش و الفقر و ارتفاع معدل البطالة .

و هي ، رغم هامش المناورة المحدود، بفعل كثرة الطلبات و محدودية الإمكانيات المالية، تسعى للوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً، غير أن مسعاها هذا كثيرا ما يواجه عقبات في الميدان بفعل عدم استيعاب هذه الأهداف من طرف القائمين على الوكالة محلياً. و إلا كيف نفسر توجيه 4 مشاريع من ما مجموعه 7 لبلدية واحدة فقط من 9 بلديات في برنامج المشاريع الجماعية. و منح ما نسبته 21% من المخصصات المالية لبرنامج TUP-HIMO لبلدية لا يمثل عدد سكانها إلا 5% من مجموع سكان الإقليم.

ثانيا: برامج لترقية النشاطات الاقتصادية

I الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

كانت للحركات الإجتماعية التي شهدتها الجزائر نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي و الأزمة المالية التي ضربت الاقتصاد الوطني السبب وراء البحث عن ميكانيزمات جديدة لخلق فرص تشغيل للشباب و في هذا الاطار وضعت عدة تجارب خصوصا برنامج تشغيل الشباب سنة 1989، و جهاز الادماج المهني للشباب، مع إنشاء صندوق المساعدة للشباب على العمل و هيكل مندوبية تشغيل الشباب في 1990 .

في 1996 تدخل مقاربة جديدة للتشغيل حيز التنفيذ في قطيعة مع المقاربة السابقة حيث أصبح ينظر للبطالة على أنها مشكل اقتصادي و محاولة الإحاطة بها عبر سلسلة برامج متكاملة. لعل من أهمها جهاز دعم تشغيل الشباب البطالين البالغين من العمر بين 19 و 35 سنة.و قد تكفلت بهذا الجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) عبر صندوق أنشأ لهذا الغرض و قد حدد لهذه الوكالة هدفين هما :

- المساعدة على خلق نشاطات لإنتاج السلع و الخدمات من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تشجيع كل التدخلات و الترتيبات التي تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب .

و تتمثل خدمات هذه الوكالة في :

- المساعدة ، تقديم الاستشارات و المرافقة للشباب أصحاب المشاريع قبل ، خلال و بعد تنفيذ المشروع.
- تقديم القروض بدون فوائد ، و الإعانات المقررة قانونا

و منذ دخول هذا الجهاز حيز التنفيذ في السداسي الثاني من سنة 1997 عرف عدة تطورات إلا أن الأنطلاقة الحقيقية كانت سنة 2001 .إذ بلغ مجموع المؤسسات التي أنشأت في هذا الإطار على المستوى الوطني 39642 مؤسسة مصغرة توفر 112268 منصب شغل.[43] ليتضاعف تقريبا في مدة 5 سنوات إذ وصل سنة 2006 إلى 78191 مؤسسة و 220389 منصب شغل.

---

[43] www.ansej.org.dz

و في ولاية ميلة عرف هذا الجهاز دفعة قوية. فخلال مدة 4 سنوات تضاعف تقريبا عدد المؤسسات المنشأة لينتقل من 664 مؤسسة نهاية 2005 إلى 1142 مؤسسة نهاية 2008 مع انخفاض في عدد مناصب الشغل لكل مؤسسة في مقابل تزايد تكلفة انشاء مؤسسة مصغرة و منصب شغل كما يوضحه الجدول رقم:63

الجدول34

ولاية ميلة **برنامج ANSEJ** تطور تكلفة انشاء مؤسسة مصغرة و منصب عمل(2005-2008)					
السنة	عدد مناصب الشغل	عدد المؤسسات المصغرة المنشأة	مناصب /مؤسسة	تكلفة انشاء مؤسسة مصغرة دج	تكلفة انشاء منصب عمل دج
2005	1778	664	2,68	1 831 524	683 989
2006	2244	794	2,83	2 141 041	757 570
2007	2416	933	2,59	2 239 410	864 805
2008	2868	1142	2,51	2 267 940	903 064

المصدر : ANSEJ فرع ميلة ، حصيلة سنوية، 2008

الاتجاهات نفسها السالفة الذكر يمكن ملاحظتها في إقليم البحث

بمعدل 50 مؤسسة جديدة في كل سنة و بأقل من 3 مناصب شغل لكل مؤسسة مع تذبذب في عدد مناصب الشغل لكل مؤسسة من سنة إلى أخرى و مع اتجاه نحو الزيادة في تكلفة إنشاء مؤسسة مصغرة و منصب العمل . كما يتميز الاقليم بالتكلفة العالية مقارنة بالمعدل الولائي و حتى الوطني، سواء في تكلفة إنشاء المؤسسة أو منصب الشغل و هو ما يبينه الجدول رقم(64)

الجدول35

اقليم شلغوم العيد برنامج ANSEJ تطور تكلفة انشاء مؤسسة مصغرة و منصب عمل (2005-2008)					
السنة	عدد مناصب الشغل	عدد المؤسسات المصغرة المنشأة	مناصب /مؤسسة	تكلفة انشاء مؤسسة مصغرة	تكلفة انشاء منصب عمل
2005	559	208	2,69	2 419 097	900 129
2006	724	258	2,81	2 891 187	1 030 285
2007	813	310	2,62	3 044 930	1 161 043
2008	961	360	2,67	3 021 328	1 131 819

المصدر : ANSEJ فرع ميلة ، حصيلة سنوية، 2008

للتدقيق أكثر تم التحليل على مستوى بلديات الإقليم، و قد تبين أن أحسن المؤشرات هي تلك المسجلة في بلدية عين الملوك. إذ لم تتعد تكلفة مؤسسة مصغرة بها 167 مليون سنتيم و

58 مليون سنتيم لكل منصب شغل و بمعدل 3 مناصب شغل لكل مؤسسة . و أعلى المؤشرات سجلت ببلدية أولاد خلوف بأكثر من 428 مليون سنتيم لكل مؤسسة منشأة و 117 مليون لكل منصب شغل. و هو ما يوضحه الجدول رقم (65)

الجدول36

اقليم شلغوم العيد
برنامج ANSEJ
تكلفة إنشاء مؤسسة مصغرة و منصب عمل حسب البلديات

البلديات	عدد المؤسسات المنشأة	تكلفة انشاء مؤسسة دج	عدد مناصب العمل المنشأة	تكلفة انشاء منصب شغل دج	عدد المناصب لكل مؤسسة
عين الملوك	4	1 673 368	12	557 789	**3**
واد العثمانية	73	2 249 186	208	789 378	**2,8**
المشيرة	6	2 703 416	14	1 158 607	2,3
واد سقان	11	2 722 162	32	935 743	**2,9**
التلاغمة	47	2 831 227	127	1 047 777	2,7
بن يحي عبد الرحمان	16	2 896 260	35	1 324 004	2,2
شلغوم العيد	139	3 280 118	354	1 287 956	2,5
تاجنانت	58	3 613 574	157	1 334 951	2,7
اولاد خلوف	6	4 283 067	22	1 168 109	**3,7**
المجموع	**360**	**3 021 328**	**961**	**1 131 819**	**2,7**
مجموع الولاية	**1142**	**2 267 940**	**2868**	**903 064**	**2,5**

المصدر : ANSEJ فرع ميلة ، حصيلة سنوية، 2008

من الجدول رقم(65) يتبين كذلك أن ما يفوق 88 % من المؤسسات المنشأة كانت من نصيب البلديات الحضرية .

و فيما يتعلق بطبيعة النشاطات التي استأثرت باهتمام أصحاب المشاريع، فقد تبين أن قطاع الخدمات نال النصيب الأكبر بأكثر من ثلث المؤسسات 33% ، يليه نشاط النقل العمومي سواء للمسافرين أو للبضائع بـ 21%، متبوعا بالفلاحة 13 % و الصناعة بـ 11 % و تتوزع باقي المؤسسات بين مختلف النشاطات.

الخلاصة :

على الرغم من النسبة الضئيلة من الطلبات التي حضيت بموافقة البنوك لتمويلها إذ لم تتعد على مستوى ولاية ميلة نسبة 18.53%. فإن البنوك ساهمت بنسبة 66 %من الغلاف الإجمالي للإستثمارات و 20 % فقط قدم كقرض بدون فوائد من طرف صندوق المساعدة على تشغيل الشباب.

و على الرغم كذلك من العوائق الثقافية للحصول على القروض البنكية فقد ترسخ هذا الجهاز بين الشباب مشكلا البديل عن الوظائف الحكومية التي ما فتأت تزداد ندرة . كما أن النشاطات التي تقدمها هذه المؤسسات تساهم في تحسين تقديم الخدمات و تنويعها و توفير السلع و هي فائدة عظيمة للجماعة المحلية.

II الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

في إطار مسعى السلطات العمومية لتقليص مستوى البطالة و التهميش و خاصة بتلك الشريحة من السكان التي فقدت وظائفها لأسباب اقتصادية و بصفة لا إرادية. فقد تقرر نهاية 2003 إنشاء جهاز المساعدة على إنشاء نشاطات لإنتاج السلع و الخدمات ، يقدم خدماته المالية و التوجيهية للبطالين ذوي المشاريع و البالغين من العمر بين 35 و 50 سنة.

تتلخص مساعدات هذا الجهاز الذي يسيره الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) في :

- مرافقة ذوي المشاريع في إنشاء مؤسساتهم
- تقديم قرض بدون فائدة
- المساعدة في الحصول على قروض بنكية بفوائد مدعمة
- الاستفادة من مزايا جبائية و ضريبية
- ضمان القروض البنكية عن طريق صندوق انشأ لهذا الغرض

و رغم هذه المزايا المتنوعة إلا أن حصيلة هذا الجهاز منذ بداية نشاطه بإقليم البحث، خلال 3 سنوات ماضية (2006-2008) كانت بسيطة حيث وصل مجمل المؤسسات إلى 187 مؤسسة و فرت 571 فرصة عمل.و يرجع ذلك حسب مسؤولي وكالة الصندوق على مستوى ولاية ميلة إلى الشروط التي تضعها البنوك للاستفادة من القروض لممارسة تلك النشاطات ، إضافة إلى تجميد نشاطات النقل من طرف الصندوق ذاته و حداثة التجربة و نقص الإعلام.

تحتل النشاطات الفلاحية الصدارة بـ 42% من مجموع النشاطات المنشأة، متبوعة بالنشاطات الخدمية بـ 21%، ثم البناء و الأشغال العمومية بـ 20%، يلي ذلك النشاطات الصناعية بـ 15% ، و أخيرا النشاطات الحرفية بـ 3 % فقط .

أما عن التوزيع المجالي للنشاطات المنشأة حسب بلديات الإقليم، فقد اقتسمت بلديتي شلغوم العيد و التلاغمة نصف العدد الإجمالي بـ نسبة 25% لكل منهما متبوعتين ببلدية واد العثمانية بـ 22%، ثم تاجنانت ب 16%، و قسم الباقي على بلديات واد سقان 5% ، عين الملوك و بن يحي بـ 3% لكل منهما و 2% فقط لبلدية أولاد خلوف ، و تجدر الإشارة إلى أن بلدية المشيرة هي البلدية الوحيدة التي لم تستفيد من خدمات هذا الجهاز.

ولمعرفة حجم المجهود المالي لهذا الجهاز ، تكلفة إنشاء مؤسسة، تكلفة انشاء منصب شغل ، القطاعات و البلديات التي نالت النصيب الأوفر من الغلاف الكلي ، أخذنا حصيلة سنة 2008 كعينة .

تحليل المعطيات المقدمة من طرف وكالة الصندوق على مستوى ولاية ميلة، بينت أن الغلاف الكلي للإستثمار على مستوى ولاية ميلة وصل تقريبا 35 مليار سنتيم لانشاء 151 مؤسسة ، كان نصيب إقليم البحث منها 46% أي(307 090 159 دج) لانشاء 62 مؤسسة. استفادت النشاطات الفلاحية منه 49% و وزع الباقي بين الخدمات (21%) ، البناء و الأشغال العمومية (17%) ، الصناعة(10%) و الحرف التقليدية (4%).

التوزيع المجالي للغلاف المالي بين أن بلدية شلغوم العيد اقتطعت لوحدها الثلث و أن البلديات القديمة 9/4 نالت لوحدها 89% من الغلاف فيما كان نصيب البلديات الحديثة ضعيفاً جدا و حتى معدوماً مثل حالة بلدية المشيرة. كما يوضحه الجدول رقم (66)

الجدول37
اقليم شلغوم العيد
برنامج CNAC
نصيب البلديات من الغلاف المالي سنة 2008

البلدية	نصيب البلدية من الغلاف بـ دج	%
المشيرة	-	0
عين الملوك	2 089 024	1
اولاد خلوف	4 408 274	3
بن يحي عبد الرحمان	6 239 771	4
واد سقان	6 656 037	4
تاجنانت	27 317 179	17
التلاغمة	34 257 306	22
واد العثمانية	34 341 216	22
شلغوم العيد	43 781 500	28
مجموع الإقليم	**159 090 307**	100
مجموع الولاية	**348 975 419**	

المصدر : CNAC فرع ميلة، حصيلة نشاط ، 2009

التحليل أيضا بين أن تكلفة إنشاء مؤسسة في إطار هذا الجهاز وصلت بإقليم البحث إلى 2.565.973 دج و هي بذلك أعلى من تلك المسجلة على مستوى الولاية التي لم تتعد 2.311.095 دج . كما أن هذه التكلفة تتباين من قطاع لآخر. ففي حين تصل إلى 2.970.475 دج في النشاطات الفلاحية فإنها تنخفض إلى 1.918.348 دج في النشاطات الصناعية. في تناقض على ما هو متعارف عليه، علما أن النشاطات الصناعية التي مولت عبر هذا الجهاز هي تحويلات بسيطة لا تتطلب تكنولوجيا عالية .

تكلفة إنشاء منصب شغل هي الأخرى وصلت في المتوسط إلى 850.000 دج و تتراوح بين 1 مليون دج في الفلاحة و 590.000 دج في الصناعة.

الخلاصة:

استطاع هذا الجهاز الحديث نسبيا تقديم فرص عمل و إنشاء نشاطات لإنتاج السلع و الخدمات و توفير مداخيل معتبرة لشريحة من السكان فقدت مناصب عملها خصوصا في القطاع الإقتصادي جراء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و ما نتج عنه من غلق للمؤسسات الاقتصادية و تسريح العمال.

هذه الفئة التي يتراوح سنها بين 35 و 50 سنة لا يمكنها الإستفادة من جهاز دعم و تشغيل الشباب بسبب السن.

من خلال حصيلة نشاط الجهاز بإقليم البحث نلاحظ سيطرة النشاطات الفلاحية، و هو توجه يتماشى و الطابع الفلاحي الذي يميز منطقة البحث . غير أن تكلفة إنشاء نشاط فلاحي يهدد بنفور أصحاب المشاريع من الاستثمار في هذا القطاع.

في المقابل سيطرت البلديات الحضرية في الاستفادة من خدمات هذا الجهاز

كما أن متوسط خلق منصب شغل يعتبر عالياً مقارنة بما تقدمه الأجهزة الأخرى . فإذا لم تتخذ تدابير من شأنها أن ترفع العراقيل و تغير الاتجاهات المسجلة أعلاه سوف نشهد في الوقت القريب جمود لنشاط هذا الجهاز.

III الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

يعتبر القرض المصغر(Micro crédit) جزءاً لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة و التهميش و الإقصاء الاجتماعي ، فهو موجه بالأساس لشريحة من السكان تأثرت من برنامج التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي .

كما يعتبر أداة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي و المساعدة على بروز نشاطات صغيرة (تشغيل ذاتي ، العمل في البيت ، نشاطات حرفية و خدمية...)

و يهدف القرض المصغر(Micro crédit) إلى ترقية التنمية الاجتماعية عن طريق النشاط الاقتصادي و محاربة التهميش و بتركيزه على الاعتماد على النفس، المبادرة الذاتية و على روح المقاولة للدائنين، فهو بهذا يطرح منهجية تختلف عن الطرق السابقة لمعالجة الفقر.

عمليا، يوجه القرض المصغر(Micro crédit) خدمات مالية تتماشى و احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القطاع البنكي و هو بهذا يتميز باتساع الشريحة الاجتماعية التي يمكن أن يستهدفها من فئة العاطلين عن العمل سواء كانوا حاصلين على تأهيل مهني، أو يتمتعون بقدرات و مهارات فنية لممارسة حرفة ما ، نساء ماكثات في البيوت أو حتى ذوي الدخل المحدود أو غير المنتظم.

و للإشادة بمساهمة القرض المصغر(Micro crédit) في تخفيف حدة الفقر فقد أعلنت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة 2005 ، سنة دولية للقرض المصغر.

كما أن لجنة جائزة نوبل النرويجية قررت نهاية سنة 2006 منح جائزة نوبل للسلام للأستاذ محمد يونس مؤسس بنك قرامن بدولة بنغلاديش لطريقته في مساعدة المحتاجين ، و قد بررت هذه اللجنة قرارها بالتصريح التالي : " إن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بدون أن يجد جزء هام من السكان الوسائل اللازمة للخروج من عتبة الفقر"[44].

في الجزائر ، تعتبر التجربة حديثة ، فالتأطير التشريعي و التنظيمي لها بدأ سنة 2004 بإنشاء وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) و التي أوكلت لها المهام الأساسية التالية :

---

[44] **فاطمة سداوي** ، افتتاحية العدد2 ، **رسالة الوكالة ANGEM**، العدد 2 ، وكالة تسيير القرض المصغر ، الجزائر

- تسيير جهاز القرض المصغر (Micro crédit)
- تدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم في تنفيذ أنشطتهم
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون
- تساعد المستفيدين ، عند الحاجة ، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

كما تعزز الجهاز بإنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة ، حيث يضمن هذا الصندوق للبنوك التي تنخرط في الجهاز ما قيمته 85%من القروض التي تمنحها للمستفيدين الذين يقدمون مشاريع تتراوح قيمتها بين 100.000 دج و 400.000 دج.

و لتنفيذ هذه المهام أنشأت تنسيقيات ولائية وتم تعيين مرافق في كل دائرة إدارية لتفعيل العمل الجواري الذي يتطلبه مثل هذا النشاط.

و تقدم خدمة القرض المصغر(Micro crédit) عبر كيفيتين مختلفتين هما :

1. مشاريع بقيمة 30.000 دج لخلق نشاط عن طريق شراء المواد الأولية يساهم فيها صندوق القرض المصغر بقيمة 90% ؛
2. مشاريع تتراوح قيمتها بين 100.000 و 400.000 دج يساهم فيها القرض المصغر(Micro crédit) بنسبة 25% إلى 27% .

تتم هذه المساهمات حسب الحالة بمساهمة شخصية فقط في العرض الأول و بتركيبة مالية ثلاثية(قرض بدون فائدة(P.N.R) ، مساهمة شخصية و قرض بنكي) في الحالة الثانية .

علما أنه في هذه الحالة الأخيرة يتدخل الجهاز بتقديم خدمة الحصول على قروض بنكية بفوائد مخفضة، يتحمل الجهاز الفارق التجاري لتلك القروض هذا التخفيض يتراوح بين 10إلى 20% .

1. القرض المصغر (Micro crédit) في إقليم البحث:

لقي جهاز القرض المصغر(Micro crédit) استحسانا كبيرا لدى الباحثين عن خلق فرص عمل حيث بلغ عددهم في نهاية 2008 ، 594 استفادة ، مع ملاحظة التزايد في الإقبال على الخدمة من سنة إلى أخرى، 66 حالة سنة 2005 - و هي السنة الأولى لبداية نشاط الوكالة - إلى 239 حالة سنة 2008.

كما نلاحظ التركيز الكبير على الصيغة الأولى - بسبب بساطة الإجراءات الإدارية من جهة و خلو تركيبتها من القرض البنكي الذي يلاقي عزوفاً من قبل الطرفين (بنك، المستفيد) لحداثة التجربة بالنسبة للأول، و لاعتقادات دينية للطرف الثاني- بما يشكل 90 % من مجموع الحالات، تحصلت على 41 % من مجموع القروض التي منحت في هذا الإطار.و يعود ذلك لبساطة القروض الممنوحة لهم و التي لا تتعد 27.000 دج

يبين الجدول رقم(67) نصيب البلديات من عدد المستفيدين من خدمات جهاز القرض المصغر(Micro crédit) حيث تباينت استفادتهم بين 1% في بلدية واد سقان و 41% في بلدية شلغوم العيد و هي نسب لا تتناسب طرديا مع عدد سكان كل بلدية ، فبلدية أولاد خلوف تستفيد بنسبة 15% في حين أن بلدية واد العثمانية لا تنال سوى 5% . علما أن الإقليم نال ما نسبته 35% من مجموع استفادات ولاية ميلة.

الجدول38

اقليم شلغوم العيد

برنامج ANGEM

نصيب البلديات من عدد المستفيدين من جهاز القرض المصغر

البلدية	مجموع المستفيدين	%
واد سقان	7	1
بن يحي عبد الرحمان	13	2
المشيرة	41	7
اولاد خلوف	91	15
عين الملوك	14	2
التلاغمة	43	7
واد العثمانية	28	5
تاجنانت	113	19
شلغوم العيد	244	41
الإقليم	**594**	**100**
مجموع الولاية	1724	

المصدر : تنسيقية ANGEM لولاية ميلة، حصيلة نشاط ، 2009

و عن تكلفة النشاطات التي أنشأت في إطار هذا الجهاز فقد وصلت في مجموع الصيغتين 35 مليون دج (34 867 455 دج) ، عاد ما يقارب النصف منها لبلدية شلغوم العيد ، 14% لبلدية تاجنانت ، 10% لبلدية أولاد خلوف و الباقي وزع بين البلديات المتبقية و هو ما يوضحه الجدول رقم:68 .

الجدول39

اقليم شلغوم العيد **برنامج ANGEM** نصيب البلديات من مجموع الاستثمارات	
البلدية	%
واد سقان	1
بن يحي عبد الرحمان	2
المشيرة	4
عين الملوك	4
واد العثمانية	7
التلاغمة	8
اولاد خلوف	10
تاجنانت	14
شلغوم العيد	48
الاقليم	100

المصدر : تنسيقية ANGEM لولاية ميلة، حصيلة نشاط ، 2009

بلغ متوسط تكلفة إنشاء نشاط في إطار جهاز القرض المصغر(Micro crédit) ما يقارب 60.000 دج و هي قيمة تتباين من بلدية إلى أخرى. ففي حين لا تتعدى 37.000 دج في بلدية المشيرة فإنها تصل إلى 110.000 دج في بلدية عين الملوك و هو ما يوضحه الجدول رقم :69.

الجدول40

اقليم شلغوم العيد **برنامج ANGEM** عدد المستفيدين وتكلفة انشاء منصب شغل حسب البلديات		
البلدية	**مجموع المستفيدين**	**تكلفة منصب شغل**
المشيرة	41	36 663,49
اولاد خلوف	91	38 146,42
تاجنانت	113	44 094,33
بن يحي عبد الرحمان	13	55 190,69
واد سقان	7	55 656,57
التلاغمة	43	67 211,07
شلغوم العيد	244	69 055,84
واد العثمانية	28	90 527,79
عين الملوك	14	109 194,00
الاقليم	**594**	**58 699,42**
مجموع الولاية	**1 724**	**66 039,52**

المصدر : تنسيقية ANGEM لولاية ميلة، حصيلة نشاط ، 2009

هذا التباين مصدره طبيعة الصيغة الغالبة في البلدية من الصيغتين المذكورتين أعلاه و كذا طبيعة النشاطات التي تم اختيارها من طرف المستفيدين من خدمات هذا الجهاز ، و بتحليل طبيعة هذه النشاطات تبين لنا أن 55% منها هي نشاطات حرفية ، 27% نشاطات خدمية و أخيرا 18% في قطاع الفلاحة.

الخلاصة:

باعتماد جهاز القرض المصغر(Micro crédit) آليات عمل بسيطة في متناول فئة واسعة من السكان استطاع في فترة قصيرة و رغم حداثة التجربة و نقص الإعلام من مساعدة حوالي 600 فرد من سكان إقليم البحث من خلق نشاطات تتناسب و إمكانياتهم ، وهي العملية التي مست شرائح واسعة بفضل مرونتها و العمل الجواري و نشاط المرافقة الذي أصبح مهنة خاصة ارتبط ظهورها بمثل هذه الوكالات.

و مسايرة مع متطلبات اقتصاد السوق و خصوصا مع متطلبات المنافسة الاقتصادية فإن نجاح و ديمومة المشاريع المصغرة قد أصبح مرهوناً بمدى تأهيل و مهارة المستفيدين ، و في هذا الإطار عمل الجهاز على تقديم تربصات متلائمة مع النشاطات المنشأة و إقامة معارض بغرض عرض و تسويق منتوجاتهم.

IV الاستثمار الخاص :

تعتبر ظاهرة التخلف الاقتصادي من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ، و تجد هذه الظاهرة أسبابها في عوامل سياسية ، اجتماعية و اقتصادية ، و تتمحور الأسباب الاقتصادية أساسا حول قلة رؤوس الأموال نتيجة لانخفاض الادخار الوطني من جهة، و ضعف الاستثمار من جهة أخرى .

و باعتبار الاستثمار وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية أولته البلدان النامية على اختلافها اهتماما خاصا، و عملت على تشجيع المستثمرين و تبديد مخاوفهم و ترددهم في استثمار أموالهم من خلال توفير مناخ ملائم لعملية الاستثمار، و الذي يعني توفير جملة من العوامل و الظروف منها: السياسية ، الاقتصادية ، المؤسساتية و التنظيمية . تتفاعل هذه

العوامل فيما بينها مشكلة بيئة محفزة على الاستثمار , تتباين البلدان و الأقاليم فيما بينها بمدى قدرتها على جذب المستثمرين سواءا منهم المحليين أو الأجانب.

في الجزائر عرف مناخ الاستثمار العديد من المراحل ، حيث تميزت الفترة الممتدة من بداية الستينيات إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي بتقييد حرية الاستثمار من خلال تبني نظام الاعتماد و الطابع التمييزي بين الاستثمار الاجنبي و الوطني .

و في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينيات صدر القانون رقم 25/88 ليكرس رغبة الدولة في التخلي عن مراقبة القطاع الخاص من خلال إلغاء نظام الاعتماد و ظهر إصرار الدولة كبير لتهيئة الظروف المناسبة للاستثمار الوطني و الأجنبي بفضل صدور المرسوم التشريعي رقم 12/93 الذي أعطى مكانة متميزة للقطاع الخاص ، بعد أن ظل مهمشا طيلة الفترة السابقة ، حيث أحدث وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها (APSI) مدعمة بلجان ولائية (CALPI). غير أن عدم الاستقرار المؤسساتي الذي عرفه مناخ الاستثمار و الإصلاحات المتتالية التي جاءت بها النصوص اللاحقة حالت دون ترسيخ ثقافة الاستثمار ، بل ساهمت بشكل واضح في زرع جو من عدم الثقة و تخوف المستثمرين حال دون الوصول إلى الأهداف المرجوة منه و هو ما تبرزه حصيلة الاستثمار الخاص بإقليم البحث كعينة من المناخ الاستثماري الوطني.

أ- تحليل الاستثمار الخاص بإقليم شلغوم العيد

لتفعيل عملية الاستثمار بولاية ميلة تم وضع الهياكل المحلية لذلك و المتمثلة في لجنة "CALPI " التي نشطت بين عامي 1994 و 2000 حيث عقدت 21 اجتماع و اعتمدت خلال ذلك 142 مشروع استثماري خاص بكلفة إجمالية بلغت 1.338 مليار دج كان ينتظر منه إنشاء أكثر من 2000 منصب شغل و تطلبت هذه المشاريع منح أكثر من 30 هكتار من الأراضي.

توزعت هذه المشاريع بين 6 قطاعات اقتصادية هي: الصناعة ، الفلاحة ، الخدمات ، التجارة ، البناء و السياحة بشكل مؤسسات صغيرة بمتوسط 15 عاملاً لكل مؤسسة، غير أن التوزيع حسب القطاعات بين لنا أن قطاع البناء لم يقترح إلا مؤسسات مصغرة بمتوسط 9

عمال لكل وحدة، و نالت الخدمات أكبر عدد من المشاريع بـ 44 مشروعاً متبوعة بالصناعة بـ 38 مشروعاً ثم نجد المشاريع التجارية بـ 33 مشروعاً و يقتسم الباقي بين قطاعات البناء ، الفلاحة و السياحة بـ 18، 6 ، 3 مشاريع على الترتيب.

من بين العدد الإجمالي للمشاريع نجد 70 مشروعاً تطلبت مساحات محصورة بين 150 و 998 م^2 و صلت المساحة الكلية لها إلى 35485 م^2، بينما نال 72 مشروعاً آخر 274249 م^2 ، بمساحات محصورة بين 1000 و 22000 م^2 .

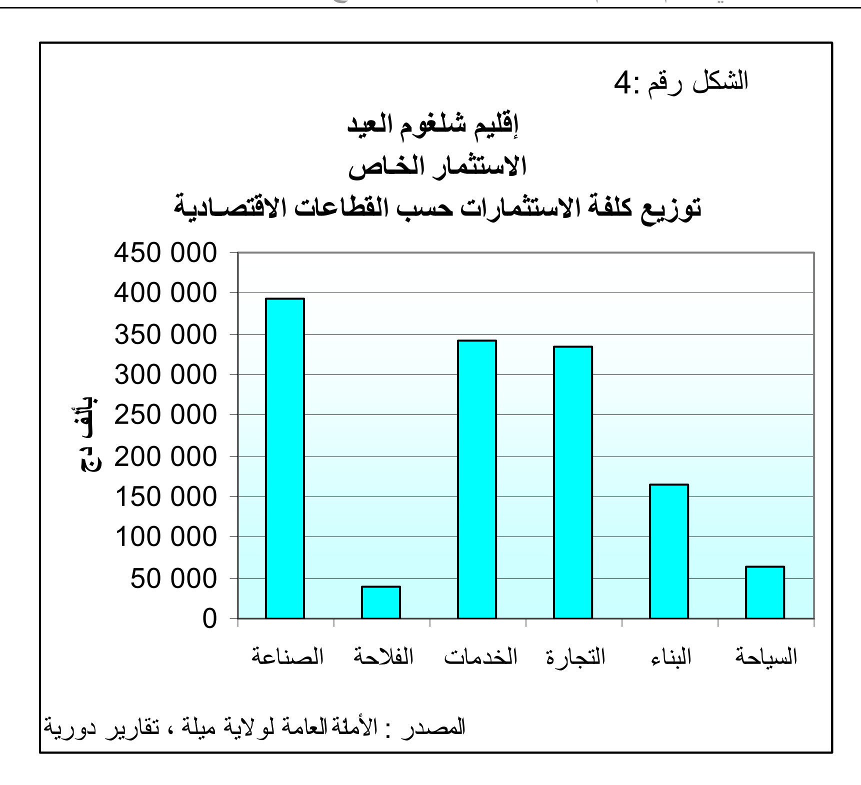
و بلغ متوسط إنشاء مؤسسة ضمن هذا الجهاز 981 422 9 د ج ، تتباين هذه القيمة بين 21 مليون دج في قطاع السياحة و 6 مليون دج في الفلاحة . في مقابل ذلك بلغ متوسط كلفة إنشاء منصب شغل 720 646 دج. و تباين هذا المتوسط هو الآخر بين أكثر من 0.4 و مليون دج كما يوضحه الجدول رقم : 70 و الشكل رقم :4

الجدول41

إقليم شلغوم العيد
الاستثمار الخاص
كلفة انشاء منصب شغل حسب القطاعات

القطاع	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل	عامل/ مؤسسة	الكلفة بألف دج	كلفة انشاء مؤسسة بـ دج	كلفة انشاء منصب شغل بـ دج
الصناعة	38	851	22	393 658 000	10 359 421	462 583
الفلاحة	6	77	13	40 100 000	6 683 333	520 779
الخدمات	44	493	11	342 728 367	7 789 281	695 189
التجارة	33	419	13	334 872 000	10 147 636	799 217
البناء	18	167	9	163 575 000	9 087 500	979 491
السياحة	3	62	21	63 130 000	21 043 333	1 018 226
الاقليم	**142**	**2069**	**15**	**1 338 063 367**	9 422 981	**646 720**

المصدر : الأمانة العامة لولاية ميلة، حصيلة نشاط لجنة CALPI، 2009



غير أن الحصيلة النهائية بينت أنه و حتى نهاية 2008 لم ينجز من تلك المشاريع سوى 40% ، و تم فعلا إنشاء 919 منصب شغل على مستوى إقليم البحث تطلبت تجنيد 367 359 670 دج. و انحصرت الاستثمارات في 4 قطاعات فقط حيث غابت مشاريع الفلاحة و السياحة.و نال قطاعي التجارة و الخدمات أكثر من 66% من تلك المشاريع و لم ينجز إلا 14 مشروع صناعي من بين 38 مشروع مبرمج

كما تمثلت المشاريع في مؤسسات صغيرة و مصغرة، بلغ متوسط عدد عمال كل مؤسسة 16 عاملاً و زاد معدل تكلفة إنشاء مؤسسة عن 11 مليون دج، كما بلغ معدل إنشاء منصب شغل 444 729 دج و هي معدلات أكبر من تلك المبرمجة ، و للتوضيح أكثر أنظر الجدول رقم (71)

الجدول42

القطاع	عدد المؤسسات	عدد مناصب الشغل	عامل/ مؤسسة	الكلفة ب دج	كلفة انشاء مؤسسة بـ دج	كلفة انشاء منصب شغل بـ دج
إقليم شلغوم العيد الاستثمارات المحققة و كلفتها						
البناء	5	32	6	18 500 000	3 700 000	578 125
الخدمات	18	212	12	126 160 367	7 008 909	595 096
الصناعة	14	481	34	359 835 000	25 702 500	748 098
التجارة	19	194	10	165 864 000	8 729 684	854 969
الفلاحة				-		
السياحة				-		
المجموع	**56**	**919**	16	**670 359 367**	**11 970 703**	**729 444**

المصدر : الأمانة العامة لولاية ميلة، حصيلة نشاط لجنة CALPI، 2009

هذه التكاليف يظاف إليها استهلاك 846 140 م^2 اقتطعت من الجيوب العقارية الواقعة ضمن النسيج الحضري لمدن الإقليم و القليل منها بمناطق النشاط .

الخلاصة:

بينت حصيلة نشاطات جهاز الاستثمار المحلي أنه و رغم التحفيزات الجبائية التي يقدمها قانون الاستثمارات، فإن النتائج المحصل عليها بعيدة عن التوقعات و حتى عن فرص الاستثمار المتاحة محليا و على الخصوص في قطاع الفلاحة.

يبدو أنه لا توجد رغبة للاستثمار بقدر ما هي رغبة للحصول على عقارات بامتيازات خاصة و هو ما يثبته معدل تحقيق الاستثمارات الذي لم يتعد 40% .

كما أن التركيز على مشاريع في الخدمات و التجارة يدل على بساطة الاستثمارات المحققة، و على عدم نضوج ثقافة استثمارية حقيقية منتجة للثروة و منشأة لمناصب الشغل.

ثالثا : برامج مختلطة (تنمية التجهيز العمومي و ترقية النشاطات)

I) الاستثمار الفلاحي و الريفي:

تتلخص السياسة الفلاحية و الريفية للجزائر بداية القرن الواحد و العشرين في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وضع على رأس أهدافه: تحسين الأمن الغذائي ، تأهيل المستثمرات الفلاحية ، ترقية و تثمين المهن و الحرف الريفية وعودة و استقرار سكان الأرياف خاصة بعد موجة الهجرة للظروف الأمنية الأخيرة.

أ- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

أدى تشخيص قطاع الفلاحة سنة 2000 إلى الاستنتاجات التالية :

- نقص الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية
- ضعف تجنيد الموارد المائية
- تدهور الموارد الطبيعية

مما حدى بالسلطات العمومية لوضع مخطط وطني للتنمية الفلاحية الذي توسع فيما بعد في سنة 2002 إلى مخطط وطني للتنمية الفلاحية و الريفية كاستراتيجية عملية، و استجابة شاملة و متجانسة لأهم الرهانات و للعديد من العوائق التي تتلخص في :

- تكثيف و تنويع الانتاج الفلاحي لتحسين و تأمين الغذاء الوطني
- ضمان استعمال أحسن و تثمين للقدرات الطبيعية
- توافق نظم الانتاج مع الشروط الطبيعية
- توسيع المساحة الفلاحية عن طريق الاستصلاح

و قد اسند لهذا المخطط تحقيق الآهداف التالية :

- وضع اسس تنمية فلاحية و ريفية مستدامة
- تحسين الأمن الغذائي للبلاد مع الأخذ في الحسبان وضعية الجفاف
- تسيير عقلاني للموارد الطبيعية
- تسريع مسار تحديث القطاع بتشجيع الاستثمارات المنتجة

- وضع بدائل لتنمية المناطق ذات القدرات الفلاحية الضعيفة
- مرافقة و تشجيع الفاعلين (الفلاحين و باقي الريفيين) لتنمية قدراتهم الانتاجية و تحسين التنافسية لديهم.
- خلق مناصب شغل و تثبيت السكان محليا .
- تحديد و تحسين المنتوجات المحلية .

و لتحقيق هذه الأهداف فقد أطلقت عدة برامج متكاملة أهمها :

- برنامج تنمية المنتوجات الفلاحية
- برنامج تكييف أنظمة الآنتاج مع الشروط الفلاحية المناخية
- البرنامج الوطني للتشجير
- برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز
- برنامج تنمية المناطق الرعوية و السهبية
- برنامج التنمية الريفية عن طريق PPDR

و سوف نتناول بالدراسة والتحليل برنامج التنمية الريفية عن طريق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية عبر إقليم البحث للوقوف على المنهجية التي تتحكم في تسيير هذا البرنامج و كذلك عمل حوصلة لمجمل التدخلات التي تمت بالإقليم.

1. برنامج التنمية الريفية عن طريق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)

هو برنامج نشاطات تنموية بمبادرة من المجموعات الريفية المستفيدة و بمرافقة الادارة المحلية، يهدف إلى أحياء المناطق الريفية و خاصة تلك الأكثر تدهورا و يتم هذا عن طريق :

- تدعيم النشاطات الاقتصادية للجماعات الريفية المعنية
- ترقية أنشطة جديدة
- ترقية التسيير الدائم للموارد الطبيعية

يتضمن المشروع الجواري للتنمية الريفية انجاز مشاريع ذات استعمال جماعي (فتح و تهيئة مسالك ، كهرباء ريفية ، التزود بالمياه الصالحة للشرب ، منشآت مدرسية ، صحية ....)

و كذا أنجاز مشاريع فردية (آبار ، ورشات تثمين الانتاج ، وحدات تربية الحيوانات ، مؤسسات مصغرة لانتاج السلع وتقديم الخدمات ...) .

يمول المشروع الجواري للتنمية الريفية بموارد عمومية (ميزانيات قطاعية ، ميزانيات محلية ، صناديق قطاعية للدعم و المساعدة) ، القروض البنكية ذات الفوائد المخفظة و عن طريق المساهمات الشخصية للمجموعات المستفيدة.

يتميز المشروع الجواري للتنمية الريفية(PPDR) بكونه وسيلة عملية لتدخل مختلف الفاعلين (جماعات ريفية، منتخبين محليين، إدارة محلية، ...) في المجال الريفي بشكل منسجم و متكامل و يتبين هذا من خلال إعداد المشروع الجواري و مستويات التحكيم (اقتراح و قبول الجماعة المستفيدة من المشروع ، موافقة لجنة الدائرة، اقرار اللجنة التقنية بالولاية و مصادقة الوالي على المشروع) وفي التنفيذ من خلال إدخال مختلف الموارد و الوسائل القابلة للتجنيد.

و بملاحظة الجدول رقم (72) يتبين لنا أنه بمجال دراستنا تم اعتماد و الشروع في تنفيذ 23 مشروعاً جوارياً للتنمية الريفية يستهدف 1263 أسرة موزعين على 7 بلديات فيما لم تستفد بلديتين هما: واد العثمانية و عين الملوك. قدر مبلغ المشاريع بـ 1.059.892.000 دج . غير أن ما تم تحقيقه بالفعل لا تتعدى تكلفته 111.810.805 دج أي ما نسبته 11 % منها 86.692.930 دج مشاريع جماعية و الباقي أي 25.117.875 دج لتمويل مشاريع فردية.

الجدول43

اقليم شلغوم العيد
حالة PPDR حسب البلديات

البلدية	عدد المشاريع	عدد الأسر المستفيدة	مبلغ المشروع ب 10^3 دج
واد سقان	1	20	**41 712**
بن يحي عبد الرحمان	2	142	**105 489**
شلغوم العيد	4	143	**127 847**
المشيرة	3	279	**151 202**
تاجنانت	3	200	**173 507**
أولاد خلوف	6	318	**213 989**
التلاغمة	4	161	**246 146**
الاقليم	**23**	**1263**	**1 059 892**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، حصيلة PPDR، 2009

و من حيث البرامج التي نالت الإهتمام نجد : برنامج التحسين العقاري مس 427 هكتار موزعة على بلديات تاجنانت ، بن يحي عبد الرحمان و التلاغمة بتكلفة إجمالية وصلت إلى 7.358.560 دج .

برنامج التصحيح الانسيابي استفادت منه بلديات شلغوم العيد ، واد سقان و التلاغمة و أنجز 9000 م^3 بكلفة اجمالية بلغت 27.859.700 دج .

تجنيد المياه عن طريق حفر التنقيبات و الآبار و تهيئة الينابيع مس بلدية شلغوم العيد بتكلفة 2.283.489 دج .

برنامج التشجير هو الآخر كان حاضراً عبر تشجير 27 هكتارا بأشجار مثمرة ببلدية بن يحي عبد الرحمان بكلفة وصلت إلى 4.690.900 دج

برنامج فتح المسالك و تهيئتها عبر بلديات: شلغوم العيد ، تاجنانت ، بن يحي عبد الرحمان ، التلاغمة و أولاد خلوف مكن من فتح 27.6 كلم و تهيئة 21 كلم بغلاف مالي قدر بـ 56.845.031 دج.

و فيما يخص المشاريع الفردية فقد سمحت التجربة بتكوين 87 وحدة لتربية الحيوانات منها 13 وحدة لتربية الأبقار ، 25 وحدة لتربية الدجاج و الباقي أي 49 وحدة لتربية الغنم. حيث وصل الغلاف المالي لهذه العمليات الفردية إلى 25.117.875 دج و مس فقط بلديات شلغوم العيد ، أولاد خلوف ، بن يحي عبد الرحمان و تاجنانت.

الخلاصة:

تتميز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية(PPDR) بتميزها سواء في منهجيتها أو في كيفيات التمويل و التنفيذ. فتعدد الفاعلين و مصادر التمويل فتح آفاق جديدة للتنمية الريفية، غير أن هذه التجربة التي انطلقت في سنة 2003 لم تؤد إلى النتائج المنتظرة منها، حيث أنه ماليا لم تتعد نسبة الإنجاز 11% و هو ما يعبر عن الفشل الذي أصاب هذا البرنامج .

و مرد ذلك هو عدم اندماج أطراف أساسية في البرنامج منها الميزانيات و الصناديق العمومية، حيث في الأخير لم يشارك في البرنامج سوى صندوق التنمية الريفية و تثمين

الأراضي عن طريق الامتياز(FDRMVTC).والصندوق الوطني للسكن (FONAL) عبر تقديم إعانات لبناء سكنات ريفية.وعزوف البنوك عن تقديم القروض للجماعات المستهدفة من هذا البرنامج في غياب ضمانات بنكية.

كما أن تعدد الهيئات المشرفة مباشرة على تنفيذ البرنامج (مديرية المصالح الفلاحية بالولاية ، محافظة الغابات) حال دون التنسيق في البرمجة و في تجميد العديد من المشاريع، فعلى سبيل المثال أنه بولاية ميلة تم إقرار 69 مشروعاً جوارياً تسيرها مديرية المصالح الفلاحية، لم ينطلق منها و لو جزئيا إلا 30 مشروع جواري.

وفي سنة 2007 حاولت السلطات العمومية تدارك النقائص المسجلة بإعطاء البرنامج نفساً جديداً عبر ما أصبح يعرف بـ : المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة (PPDRI) ضمن سياسة التجديد الريفي .

غير أن هذا النموذج الجديد لم ير النور إلا من خلال مشاريع تنجز ضمن محيط المشروع الجواري ممولة في إطارالمخطط البلدي للتنمية (PCD) و المخطط القطاعي الغير ممركزPSD. أما بقية الصناديق فلم تساهم إلا بعمليات نقطية.

2. برنامج تنمية المنتوجات الفلاحية

عرف هذا البرنامج رواجا واسعا بين الفلاحين ذلك أنه يقدم دعماً مباشراً لتنمية مختلف الفروع الفلاحية عبر الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA) حيث سبقت هذه العملية تقسيم تراب الاقليم إلى مناطق مختصة في إنتاج أنواع معينة من المنتوجات الفلاحية. و قد أخذت هذه الخريطة بعين الإعتبار في منح الدعم المالي للفلاحين، وبناءا عليه فقد استثنيت بلديتي أولاد خلوف و المشيرة من الدعم الموجه لانتاج الحبوب.

من الجدول رقم (73) يتبين لنا أن الاقليم استفاد في اطار برنامج تنمية المنتوجات الفلاحية بغلاف مالي وصل إلى 321 615 084 1 دج غير أن هناك تبايناً واضحاً في قيمة الاستفادة من بلدية لأخرى، ففي حين لم يتعد ما استفادت به بلدية المشيرة نسبة 1% من الغلاف الكلي ، نجد أن بلدية واد العثمانية تنفرد لوحدها بثلث الغلاف. هذا التباين نلاحظه

أيضا في عدد التخصصات التي استفادت بها البلدية، فكذلك سجلت بلدية المشيرة المشاركة فقط في ثلاث تخصصات في مقابل 13 تخصص فلاحي ببلدية شلغوم العيد.

الجدول44

اقليم شلغوم العيد توزيع دعم المنتوجات الفلاحية حسب البلديات		
البلدية	مبلغ الدعم ب دج	%
المشيرة	6 225 867	1
أولاد خلوف	23 807 636	2
التلاغمة	60 348 007	6
واد سقان	102 543 658	9
عين الملوك	104 242 874	10
بن يحي عبد الرحمان	108 634 655	10
تاجنانت	170 302 348	16
شلغوم العيد	180 846 721	17
واد العثمانية	327 663 555	30
المجموع	**1 084 615 321**	100

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، حصيلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، 2009

مجاليا نلاحظ كذلك أن 3 بلديات لوحدها(شلغوم العيد ، تاجنانت، واد العثمانية) استفادت بنسبة 63 % من الغلاف الكلي .

هذا التباين المجالي يتحالف مع تباين آخر حسب نوع النشاط من النشاطات المدعمة في إطار هذا البرنامج ، حيث يستنتج من الجدول رقم :74 أن نشاط زراعة الحبوب تحصل على 58% من الغلاف الإجمالي للبرنامج.متبوعا بعمليات تجنيد الموارد المائية بنسبة 30% .بينما تشترك باقي التخصصات الفلاحية مجتمعتا في 12% فقط.

الجدول45

اقليم شلغوم العيد توزيع دعم المنتوجات الفلاحية حسب نوع النشاط		
الفرع	**مبلغ الدعم ب دج**	**%**
تربية الخيل	20 000	0,00
الدودة البيضاء	39 000	0,00
غرس الزيتون	50 000	0,00
تربية الأغنام	175 000	0,02
مشتلة	435 069	0,04
بقول جافة	532 200	0,05
تربية الأرانب	658 125	0,06
تربية النحل	2 117 000	0,20
تجهيزات الحليب	2 307 689	0,21
غرس الأشجار المثمرة	2 589 300	0,24
ملبنة	4 000 000	0,37
ورشة قطع	11 000 000	1,01
تربية الدواجن	30 085 054	2,77
غرف التبريد	32 750 000	3,02
زراعة الأعلاف	42 044 672	3,88
تجنيد الوارد المائية	328 661 058	30,30
زراعة الحبوب	627 151 154	57,82
المجموع	**1 084 615 321**	**100,00**

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية ميلة، حصيلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية ، 2009

و كحصيلة عامة للبرنامج فقد تم غرس 40.75 هكتاراً بالأشجار المثمرة ، حفر 101 تنقيب و 11 بئراً ، تجهيز 263 محطة ضخ،بناء 153 حوض للسقي، تزويد مساحة 63.5 هكتاراً بنظام التقطير ، إنشاء مشتلتين على مساحة 5.5 هكتار، و فيما يتعلق بتثمين المنتوجات الفلاحية فقد تم تمويل 4 وحدات لذبح و توضيب الدواجن ، انجاز 6 غرف للتبريد بطاقة اجمالية تصل إلى 8718.5 م^3 و ملبنة بطاقة 10000 ل/ اليوم.

3. المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI)

هو النسخة الجديدة للمشروع الجواري للتنمية الريفية ، يندرج ضمن السياسة الريفية الجديدة و التي تعرف بالتجديد الريفي و رغم إطلاق المشروع منذ 2007 إلا أنه لا يزال في البدايات الأولى عبر تحضير مخططات، و لم يبدأ تجسيده في الميدان إلا في شقه المتعلق بالتجهيز العمومي للمجالات الريفية. و يعتبر برنامج PCD الإطار المناسب لتلك المشاريع باعتبار عنصر الجوارية و صغر المشاريع التي لا تتطلب إلا غلافا ماليا بسيطا ، ذلك أنها تمس جزء فقط من التراب البلدي . فماهي اهتمامات هذا البرنامج، و كيف تم توزيع رخص البرنامج به، و ما هي البلديات التي استفادت منه ؟.

❖ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة على مستوى ولاية ميلة

في مدة سنتين (2007-2008) نالت ولاية ميلة 350 مليون دج لتمويل إنجاز 117 عملية بمعدل 3 مليون دج لكل عملية ، تركزت حول 9 فصول هي: الماء الصالح للشرب ، التطهير، البيئة، الطرق ، التربية و التكوين ، التهيئة الحضرية ، الصحة و المحيط، الرياضة و البناءات الادارية . نال قطاع الطرق 111.613 مليون دج متبوعا بالتزود بالمياه الصالحة للشرب بـ 55.971 مليون دج، و في المرتبة الثالثة نجد الرياضة ب 49.711 مليون دج فالتهيئة الحضرية بـ 47.512 مليون دج ثم التطهير بـ 43.067 مليون دج و هي القطاعات التي استحوذت على 88% من الغلاف الكلي بينما كان نصيب البيئة، التربية و التكوين ، الصحة ، و البناءات الادارية مجتمعة 12% فقط

❖ المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI) على مستوى الاقليم

تأخر إدماج بلديات الاقليم في هذا البرنامج إلى سنة 2008 حيث استفادت مجتمعة بـ 22 عملية و بغلاف لا يتعدى سوى 8 % من ذلك الموجه لولاية ميلة (29.047 مليون دج ، يضاف إلى الحجم المتواضع للغلاف المالي الكلي ، حجم المشاريع الصغيرة جدا مقارنة بمعدل نظيرتها على مستوى الولاية (1.32 مليون دج في مقابل 3 مليون دج)، كما أن القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج انحصرت في 5 قطاعات فقط هي : التزود بالمياه الصالحة للشرب ، التطهير ، التهيئة الحضرية ، الصحة و الرياضة .

الأولوية الأولى كانت للتزود بالمياه الصالحة للشرب بـ 5 عمليات و بغلاف مالي يشكل 42% من الغلاف الكلي ثم يأتي قطاع الرياضة ب4 عمليات و بغلاف مالي يقدر ب28% ثم عملية واحدة في قطاع الصحة تمثل 17% و الباقي يتوزع بين التطهير بـ 5 عمليات و عملية واحدة في التهيئة الحضرية.

توزيع مجالي متباين من بلدية إلى أخرى فبلدية بن يحي عبد الرحمان تستفيد لوحدها بـ 10 عمليات و بغلاف وصل إلى 6.632 مليون دج في حين أن بلدية واد سقان تستفيد في عملية واحدة تقريبا بالمبلغ نفسه. فيما لم تستفيد بلدية عين الملوك من أي مشروع.

II) برنامج الهضاب العليا (PHP)

من أجل إعادة تأهيل منطقة الهضاب العليا ، بادرت الدولة ببرنامج طموح يهدف إلى إنعاش النشاطات بالإقليم عبر تدعيم المنشآت القاعدية و تثمين الموارد الطبيعية و ترقية النشاطات الاقتصادية.

عبارة عن مجموعة مشاريع مركزة مجاليا و زمنيا لتدعيم البرامج العادية بهدف تقليص النقص المسجل في المنشآت القاعدية و تأهيلها (شبكات الطرق ، الغاز ، الماء ، السكن....) .

في ولاية ميلة ، استفادت من هذا البرنامج 3 بلديات من جنوب الولاية هي بلديات : تاجنانت ، أولاد خلوف و المشيرة و هي بلديات تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على النشاطات الفلاحية الرعوية ، و إن كانت بلدية تاجنانت استفادت بحكم موقعها على الطريق الوطني رقم 5 من تطوير نشاطات تجارية و حتى نشاطات صناعية ، فإن بلديتي أولاد خلوف و المشيرة تعانيان من التهميش بسبب تواجدهما على أطراف الولاية، و بعدهما على محاور النقل الرئيسية. رغم تصنيف بلدية أولاد خلوف ضمن المناطق ذات الأولوية في التنمية منذ 1991.

يعتمد البرنامج في تمويلـه و تنفيـذه علـى اسـتغلال بـرامج التجهيـز العاديـة (PCD,PSD) و صناديق دعم النشـاطات الاقتصـادية (FNSEJ,CNAC, ANGEM ,FNDIA ,FONAL , FDRMVTC, ...) .

تعتبر سنة 2006 أول سنة لتنفيذ البرنامج . و بعد مرور ثلاث سنوات ، نحاول تقديم حصيلة لمجمل المشاريع التي أنجزت على تراب البلديات الثلاث و هي بلديات تنتمي لإقليم البحث.

ماليا تم استثمار 3.398 مليون دج ساهم فيها الصندوق الوطني للسكن (FONAL) ب 1.450 مليون دج ، البرنامج القطاعي الغير ممركز 1066 مليون دج ، الصناديق الفلاحية بـ 423 مليون دج ، المخطط البلدي للتنمية(PCD) بـ 225 مليون دج وقطاع

الطاقة 234 مليون دج . و لمعرفة طبيعة المشاريع التي ساهم فيها هذا البرنامج سنحاول إجراء تحليل حسب كل مصدر تمويل :

1. المشاريع الممولة في إطار PCD :

خلال 3 سنوات (2006، 2008) استفاد البرنامج ب 225 مليون دج لانجاز 29 عملية في قطاعات مختلفة ، غير أن نسبة الإنجاز لم تتعد نهاية الفترة نسبة 38% ، هذه النسبة تخفي تباينات في نسب الإنجاز من قطاع إلى آخر، تراوحت بين 0 و 60 % كما أن هناك تبايناً في عدد العمليات و رخصة البرنامج لكل قطاع، إذ نجد أن قطاع المنشآت القاعدية للطرقات نال نصف الغلاف المالي لانجاز 14 عملية (111.2 مليون دج) و بنسبة إنجاز وصلت إلى 49% . يلي ذلك قطاع التطهير و التزود بالمياه الصالحة للشرب ب 8 عمليات و برخصة برنامج 38.8 مليون دج، و يشهد هذا القطاع حيوية في الانجاز إذ يسجل نسبة 60% ، متبوعا بقطاع التهيئة الحضرية ب 33.6 مليون دج و نسبة انجاز لم تتعد 7% ، ثم قطاع الرياضة الذي خصص له 35 مليون دج لانجاز عمليتين بلغت نسبة الانجاز بهما 16%، و أخيرا قطاع الصحة الذي خصص له 6.4 مليون دج لانجاز عملية واحدة و التي لم تعرف بداية في الانجاز.

من المعطيات السابقة نلاحظ ريادة قطاعي الري و الأشغال العمومية بتخصيص ما قيمته 150 مليون دج (67%) لتمويل انجاز 22 عملية. أنظر الجدول رقم :75

الجدول 46 **البرنامج الخاص للهضاب العليا** توزيع الغلاف المالي ضمن PCD حسب القطاعات		
القطاع	**عدد العمليات**	رخصة البرنامج
التطهير و المياه الصالحة للشرب	8	**38 800 000,00**
المنشآت القاعدية للطرقات	14	**111 200 000,00**
التعمير	4	**33 600 000,00**
الصحة	1	**6 400 000,00**
الرياضة	2	**35 000 000,00**
المجموع العام	**29**	**225 000 000,00**

المصدر: DPAT لولاية ميلة، تقارير إدارية ، 2009

مجاليا، كان نصيب بلدية المشيرة 14 عملية بغلاف إجمالي 85 مليون دج متبوعة ببلدية أولاد خلوف ب 8 عمليات و بغلاف يقدر ب 74 مليون دج، و أخيرا بلدية تاجنانت بـ 7 عمليات بغلاف مالي 66 مليون دج.

هذا التوزيع يدعمه معيار نصيب الفرد من المخصصات المالية لكل بلدية ، إذ احتفظت بلدية المشيرة بالمقدمة ب 6.539 دج /ساكن متبوعة ببلدية أولاد خلوف ب 6.484 دج / ساكن و أخيرا بلدية تاجنانت ب 1.238 دج/ساكن.

التدعيم الذي عرفته بلدية المشيرة من حيث عدد العمليات و حجم الغلاف المالي قوبل بوتيرة انجاز وصلت إلى 56% متفوقتا بذلك على جاراتها أولاد خلوف (36%) و تاجنانت (17%) فقط.

2. المشاريع الممولة في إطار PSD :

خلال الفترة السابقة نفسها و في الشق الممول في إطار البرنامج القطاعي الغير ممركز وصل الغلاف المالي إلى 1066 مليون دج لانجاز 20 عملية بمعدل نظري يقدر 53.3 مليون دج لكل عملية، و قد مست التدخلات قطاعات مختلفة حسب أولويات نذكرها حسب ترتيبها كالتالي :

- المنشآت القاعدية الطرقات بـ 450 مليون دج ،مولت 6 عمليات و هو ما يمثل 42% من الغلاف الاجمالي .
- البناءات الادارية ب 366 مليون دج و مولت 7 عمليات بما يمثل 34%.
- التهيئة الحضرية 5 عمليات و بغلاف يقدر ب 150 مليون دج أي 14 % من الغلاف الاجمالي .
- الري عمليتين ب 100 مليون دج و هو ما يمثل 9% .

يستخلص مما سبق أن قطاعي الطرق و البناءات الادارية نال النصيب الأكبر من الغلاف (77%).

مجاليا، و على العكس مما لاحظناه خلال دراسة المشاريع الممولة في اطار برنامج PCD ، فقد نالت بلدية تاجنانت 646 مليون دج لتمويل 10 عمليات متبوعة ببلدية أولاد

خلوف ب 255 مليون دج مولت 6 عمليات و أخيرا بلدية المشيرة استفادت من عمليتين فقط و بغلاف مالي يقدر ب165 مليون دج.

أما إذا نسبنا هذه الأغلفة المالية إلى عدد سكان كل بلدية نجد أن الترتيب السابق يتغير، بحيث تأخذ بلدية أولاد خلوف المقدمة بـ 22.345 دج /ساكن متبوعة ببلدية المشيرة بـ 12.693 دج/ساكن، و أخيرا بلدية تاجنانت بـ 12.120 دج / ساكن.

3. المشاريع الممولة من الصناديق الفلاحية

شارك في هذا البرنامج صندوقين هما: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية الذي قدم إعانات مالية تقدر بـ 30 مليون دج لدعم إنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات (86 وحدة)، كما ساهم في انجاز 7 تنقيبات و تجهيزها للري الفلاحي بغلاف مالي قدر بـ 70 مليون دج، كما يسعى الصندوق لتمويل عمليات التحسين العقاري لـ 150 هكتار، و هي عمليات تهدف إلى تثمين الموارد الطبيعية (ماء، تربة)، و تأهيل الاقتصاد الريفي عن طريق انشاء نشاطات من شأنها خلق فرص عمل و تحسين مداخيل الأسر الريفية.

صندوق التنمية الريفية و استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ، شارك في البرنامج عبر تمويل عمليات شق و تهيئة مسالك ريفية على طول 50 كلم بتكلفة إجمالية وصلت إلى 20 مليون دج.

كما برمج انجاز 4 محيطات استصلاح عن طريق الامتياز، و إنشاء مذبح بلدي بغلاف مالي يقدر بـ 300 مليون دج غير أن الإجراءات الإدارية حالت دون تنفيذهما .

في مقابل ذلك نسجل نسب انجاز معتبرة في المشاريع الممولة من هذين الصندوقين ، حيث تم انجاز 120 هكتار من ضمن 150 هكتار المبرمجة للتحسين العقاري، و انجاز 5 تنقيبات و تجهيزها من ضمن 7 ، و إنشاء 86 وحدة لتربية الماشية (الابقار و الأغنام).

4. المشاريع الممولة في قطاع الطاقة :

استفادت بلديتي المشيرة و أولاد خلوف من مشروعين للتزود بالغاز الطبيعي و هي العملية التي كلفت الخزينة العمومية 234 مليون دج، و سمحت بربط مركزي البلديتين بشبكة الغاز الطبيعي و هو ما يؤهلهم لاستقطاب المزيد من النشاطات و السكان .

مع العلم أن العملية مست 1192 أسرة منها 1000 أسرة بالمشيرة ، حيث بلغت تكلفة ربط الأسرة الواحدة ب 104 ألف دينار جزائري ، هذه التكلفة ارتفعت في بلدية أولاد خلوف إلى 677.083 دينار جزائري، و يعود السبب في ذلك إلى بعد مركز بلدية أولاد خلوف عن القناة الرئيسية مما تسبب في تكاليف إظافية.

مع العلم كذلك أن بلدية تاجنانت تم توصيلها بشبكة الغاز الطبيعي منذ 1991.

5. المشاريع السكنية الممولة من الصندوق الوطني للسكن (FONAL)

استفادت كذلك بلديات تاجنانت ، أولاد خلوف و المشيرة بـ 1500 وحدة سكنية مقسمة بالتساوي بين الصيغ الثلاثة : السكن الريفي ، السكن العمومي الايجاري و السكن الاجتماعي التساهمي .

نالت منها بلدية تاجنانت 65% ، 20% عادت لبلدية أولاد خلوف و الباقي أي 15% لبلدية المشيرة و من الجدول رقم : 76

الجدول47

برنامج الهضاب العليا (PHP)

توزيع البرنامج السكني حسب البلديات

	تاجنانت	أولاد خلوف	المشيرة	المجموع
السكن الريفي	174	203	123	500
السكن العمومي الايجاري	300	100	100	500
السكن الاجتماعي التساهمي	500	0	0	500
المجموع	974	303	223	1500

المصدر : DLEPولاية ميلة، حصيلة برنامج الهضاب العليا، 2009

نلاحظ أن صيغة السكن الاجتماعي التساهمي بـ 500 وحدة سكنية ذهبت كلها لبلدية تاجنانت فيما تم اقتسام الحصتين الباقيتين.

بلغت التكلفة الاجمالية 1450 مليون دج على الرغم أن صيغتين من ثلاث لا تساهم فيهما خزينة الدولة إلا بإعانات لا تتعدى الإعانة الواحدة (700 ألف دج)، و تبقى فقط صيغة

السكن العمومي الايجاري التي تتحمل الخزينة العمومية تكاليف انجازها كاملة على اعتبار أنها ملك للدولة و أن المستفيدين منها أجراء.

الخلاصة

لتدعيم التنمية المحلية بهذا الجزء من إقليم البحث ، تم ضخ 3268 مليون دج ، ساعدت في تقليص العجز المسجل في عدة قطاعات لا سيما قطاع السكن بـ 1500 وحدة و بتأهيل شبكة الطرق التي تطلبت 551.2 مليون دج و ايصال الغاز الطبيعي لمركزين سكنيين يضمان 1192 أسرة و شبكة توزيع تصل إلى 30كلم. كما كان لقطاع الري الاستفادة الهامة عبر تعزيز قدرات التخزين و توسيع في شبكات المياه الصالحة للشرب و التطهير و تجنيد أكثر للمياه سواءا منها المستعملة في الري الفلاحي أو المستعملة للشرب .

تبقى مشاركة باقي الصناديق العاملة في مجال التنمية المحلية غير ذات قيمة إذ لم تنجح إلا في تحقيق عمليات من شأنها خلق نشاطات إنتاجية و خدمية تعمل على تنويع الانشطة الاقتصادية و تقليص من البطالة.

III) برنامج دعم التنمية الإقتصادية و الاجتماعية المحلية لشمال شرق الجزائر PADSEL-NEA[45]

في إطار الشراكة مع الاتحاد الأروبي، استفادت الجزائر بإعانة مالية قدرها 50 مليون يورو لتمويل برنامج تنموي لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المحلية لـ 50 بلدية واقعة في الشمال الشرقي للجزائر.

تنتمي هذه البلديات إداريا إلى 6 ولايات هي: بسكرة، باتنة ، خنشلة ، سوق أهراس ، ميلة و جيجل ، روعي في اختيارها عاملي البطالة و مستوى التجهيز، كما ركز البرنامج على البلديات الريفية المتأزمة.

في ولاية ميلة أدمجت 8 بلديات منها 4 بلديات ريفية جبلية هي : مينار زارزة، باينان، تسالة و آراس و بلديتين تقعان ضمن نطاق الأحواض و أقدام الجبال هما: سيدي خليفة و أحمد راشدي، و أخيرا بلديتين من نطاق السهول العليا هما بلدية عين الملوك و بن يحي عبد الرحمان و **هما بلديتان تقعان ضمن إقليم بحثنا هذا**.

[45] وكالة التنشيط و التنمية المحلية بعين الملوك لبرنامج PADSEL-NEA ، حصيلة نشاط الوكالة ، 2009.

جغرافيا ، نلاحظ أن هناك توزيعاً محكماً لهذا البرنامج سواءا على المستوى الجهوي ، حيث مس هذا البرنامج: ولاية ساحلية ، ولايتين من الأحواض الداخلية التلية و ولايتين من السهول العليا و أخيرا ولاية من أبواب الصحراء. أو على المستوى المحلي داخل الولاية الواحدة حيث تم على أساس استهداف كل البيئات الطبيعية و كان التركيز على جيوب الفقر و البلديات الريفية المتأزمة و هو ما يتماشى و الأهداف المسطرة لهذا البرنامج و التي يمكن تلخيصها في :

1. محاربة الفقر؛
2. تحسين شروط الحياة لسكان المناطق المتأزمة؛
3. إرساء مقاربة تنموية تعتمد على مشاركة السكان في النشاطات التنموية و مرافقتهم في تحقيق المبادرات المحلية؛
4. ترقية القرض المصغر(Micro crédit) لدعم انطلاق نشاط منتج؛
5. تثمين الموارد الطبيعية المحلية؛
6. ترقية مساهمة المرأة في النشاطات التنموية.

للوصول إلى هذه الأهداف، يعمل البرنامج عبر محورين رئيسيين: يهتم المحور الأول بدعم المنشآت الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق هدف تحسين شروط الحياة للسكان المستهدفين من البرنامج.

أما المحور الثاني من البرنامج فيهتم بتسيير جهاز القرض المصغر لتمويل المبادرات المحلية لانشاء نشاطات توفر مداخيل إظافية للعائلات و مناصب شغل.

على المستوى المؤسساتي ، و لتفعيل هذا البرنامج ميدانيا، أسند الإشراف عليه إلى وكالة التنمية الاجتماعية عبر فرعها الجهوي بعنابة، هذا الأخير أنشأ هياكل على مستوى كل ولاية معنية تمثلت في " مكتب المنطقة Bureau de zone " الذي يشرف على وكالات محلية " وكالة التنشيط و التنمية المحلية " ، كل وكالة تؤطر بلديتين.

فوكالة التنشيط و التنمية المحلية بعين الملوك كلفت بالاشراف و تنفيذ البرنامج على مستوى بلدية عين الملوك و بن يحي عبد الرحمان عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تمثلت في إطلاق حملة تحسيسية واسعة في أوساط السكان، عبر تنظيم لقاءات و موائد مستديرة مع ممثلي السكان و السلطات المحلية، بقصد تعريفهم بالبرنامج و أهم الفرص و المزايا التي يقدمها لهم.

المرحلة الثانية: تم فيها مسح ميداني للتعرف على مؤهلات و عوائق كل بلدية و فرص الاستثمار بها ،و باشراك السكان أنفسهم في العملية عبر الاستماع إليهم لطرح انشغالاتهم التنموية، حيث طلب منهم جرد احتياجاتهم و اقتراح مشاريع و ترتيبها حسب الأولوية.

هذا العمل أعتمد على تقسيم تراب كل بلدية إلى وحدات متجانسة على أن تدرس احتياجات كل وحدة على انفراد. مع تشكيل ورشات عمل لانضاج المشاريع المقترحة بمشاركة خبرات محلية و أجنبية ، و في آخر هذه المرحلة و بالتنسيق مع السلطات المحلية سواءا منها المنتخبة أو الإدارية أو التقنية فقد تم ترجمة هذه الانشغالات في شكل مخطط للتنمية المحلية تضمن تحليلاً معمقاً للقدرات و العوائق التي تميز البلدية. ثم تقديم العلاج في شكل مدونة مشاريع مع تقدير كلفة كل مشروع و ترتيبها حسب الأولوية و حسب كل منطقة. مع العلم أن تمويل هذا النوع من المشاريع يعتمد على تركيبة مالية يساهم فيها البرنامج بنسبة 90% ، البلدية 5% و المستفيدين 5%، و لا يشترط في المساهمة أن تكون مالية فقط بل يمكنها أن تكون في شكل سلع ، آلات ، أدوات أو حتى جهد عضلي. و يستفاد من هذا التركيب في اهتمام مختلف الأطراف الفاعلة في التنمية المحلية بالمشروع و رعايته بعد الدخول في الخدمة.

في نهاية هذه المرحلة تكون الوكالة قد حققت هدفين أساسيين الأول منهجي بيداغوجي موجه للسلطات المحلية لتدريبها على كيفية تحضير مخطط تنموي و الثاني هو إنجاز هذا المخطط ذاته و الذي أصبح بمثابة وسيلة و آلية عمل مستقبلي لهذا البرنامج.

في المرحلة الثالثة: و في مجال ترقية النشاطات المدرة للمداخيل و المنشأة لمناصب الشغل ، تعين تحضير الأرضية المناسبة لذلك بفضل مقاربة متميزة ، عبر مساعدة السكان للتنظيم في جمعيات، و مرافقتهم عن طريق إطارات الوكالة في اتخاذ الخطوات الإدارية و التنظيمية لتأسيس جمعيات من أهدافها :

- تحسين الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لأعضاء الجمعية ؛
- المشاركة في الإنجاز و دعم أي عملية أو برنامج يساهم في تنمية الوطن؛

- توظيف كل الموارد الموجودة (بشرية ، مادية أو مالية) التي يسمح بها القانون و الضرورية لأداء الأنشطة التي لها علاقة بالتنمية الإجتماعية ؛
- تحسيس الأعضاء و المجتمع بطبيعة و أهمية المساهمة في الأنشطة التنموية ؛
- المساهمة في إعادة بناء النسيج الإجتماعي و خلق روابط التضامن و التعاون بين أفراد المجتمع.

و بعد عملية التأسيس هذه ، شرع في تكوين مؤطري الجمعيات لتدريبهم على كيفيات إنشاء مؤسسات مصغرة و تسييرها، و تدريبهم على تقنيات خاصة بالنشاطات المقترحة من طرف منخرطي الجمعية. و الهدف من كل هذه المجهودات هو إنضاج المشاريع المقترحة قبل الموافقة من قبل مجلس إدارة الجمعية على تمويلها من صندوق الجمعية الذي يكون استفاد من مساهمة نهائية من البرنامج مباشرة بعد اعتماد الجمعية.

و بعد أن ينال المشروع الموافقة على تمويله ، هذا التمويل يكون في شكل قروض لا يتعدى مبلغها 250.000 دج بفائدة 7% تسدد على فترات تختلف من حالة إلى أخرى محددة في اتفاقية تلزم الطرفين. و قد استبدلت الضمانات المتعارف عليها لدى البنوك و التي يشترط في توفرها للحصول على القروض البنكية ، و ما دام أن أعضاء الجمعيات هم من البطالين الذين ليس لهم ضمانات مادية مقابل القروض التي يحصلون عليها فقد استبدلت تلك الضمانات بضمانات معنوية، متمثلة في التحقيق الذي يجريه مسيرو الجمعية على طالبي الانخراط الجدد في السيرة الخاصة بهم، حيث يشترط القانون الأساسي للجمعية فيهم أن يتمتعوا بالسمعة الطيبة و السيرة و السلوك الحسن ، و بحكم أن الجمعية ذات طابع محلي فإنه من السهل استبعاد العناصر التي قد تؤثر في السير الحسن للجمعية ، و بهذا فإن الضغط الاجتماعي الممارس على من استفاد بقرض و النابع من الشعور بأن ذلك المال ملك للجمعية و من حق كل عضو استغلاله ، كفيل بأن يسدد القرض في الآجال المحددة له. كما أن المتابعة و الدعم الذي يتلقاه العضو صاحب المشروع كفيل هو الآخر بنجاح المشروع و تسديد القرض في آجاله.

و في المرحلة الأخيرة: و هي مرحلة عملية، شرع في تنفيذ البرنامج إلا أنه و نحن على مشارف نهاية فترته. إلا أن النتائج الميدانية أقل بكثير من المتوقع و لم تنجح المجهودات

إلا في ترجمة ما قيمته تتعدى بقليل مبلغ 4 مليار سنتيم ، تتمثل في تهيئة 7.6 كلم من المسالك الريفية ، حفر 4 تنقيبات و انجاز مركز للمبادرات المحلية لترقية الشغل (CILDE) .

استفادت بلدية بن يحي عبد الرحمان من 4 عمليات ، 3 منها في مجال الأشغال العمومية بغلاف مالي وصل إلى 15.655.269 دج لتهيئة 5.3 كلم من المسالك الريفية استفاد منها مباشرة 1151 نسمة . و مشروع واحد فقط في التزود بالمياه الصالحة للشرب موجه لـ 250 نسمة ،عبر حفر تنقيب واحد بغلاف مالي وصل إلى 2.129.469 دج.

أما ببلدية عين الملوك فكانت النتائج أحسن، بفعل انجاز عمليتين في تهيئة المسالك الريفية بمبلغ 11.972.040 دج لفك العزلة عن 587 نسمة بطول اجمالي بلغ 4.2 كلم، أما في مجال تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، فتدعم هذا القطاع ب 3 تنقيبات ضمن 3 عمليات منفصلة و صلت تكلفتها الإجمالية إلى 6.388.041 دج لتحسين خدمة التزود بالمياه لما يقارب 1116 نسمة. فيما لم يستفد قطاع البناءات إلا من انجاز و تجهيز مركز للمبادرات المحلية لترقية الشغل و هو عبارة عن دار للجمعيات التنموية التي تشكلت بفضل البرنامج ، فضاء يهدف للتلاقي و عرض الأفكار و المشاريع بغرض إنضاجها و تنفيذها و متابعتها من قبل مسيري الجمعيات التنموية ، لكلا البلديتين تكلفت أشغال و تجهيز هذا المركز 4.688.000 دج.

و في الشق الثاني للبرنامج، لم تفلح المجهودات كذلك إلا في إنشاء جمعيتين فقط، ببلدية عين الملوك ،واحدة للنساء و الثانية للرجال. أما ببلدية بن يحي عبد الرحمان فالجمعية التي تم تأسيسها لم تعتمد بعد من قبل السلطات المحلية ، حيث علمنا من خلال الإتصال برئيسها، أن الإدارة في كل مرة تطلب تغييراً في القانون الأساسي، رغم أن نصه هو النص نفسه الذي اعتمد في جمعيات تنموية مماثلة ، و يبدو أن الإدارة متخوفة من اعتماد هذا النوع من الجمعيات حيث ذهبت في بعض طلباتها على اشتراط أن يكون المنخرطون في الجمعية من الممارسين للشعائر الدينية الإسلامية .و هو ما يطرح أكثر من استفهام حول جدية السلطات في التعامل مع هذا النوع من البرامج ، رغم توفر الإطار القانوني لمثل هذه الممارسات.

من خلال تحليل نشاط الجمعيتين المعتمدتين تبين لنا أن العنصر النسوي كان أكثر انخراطا في البرنامج حيث وصل عدد المنخرطات في الجمعية النسوية إلى 19 عضوة

استطعن الحصول مجتمعات على قروض بقيمة إجمالية وصلت إلى 189.5 مليون سنتيم تباينت نشاطاتهن بين مجالات متعددة، لكن غاب عليها نشاط ريفي هو تربية الأغنام، و هو النشاط الذي مارسته 8 نساء بقرض إجمالي و صل إلى 120 مليون سنتيم ، يأتي بعده نشاط الخياطة و هو نشاط يتناسب و العنصر النسوي و الوسط الريفي كذلك ب 6 نساء اخترن هذه المهنة التي تتطلب قروض بسيطة تتراوح بين 2 و 5 مليون سنتيم، و هو ما رفع قيمة القروض الموجهة لهذا النشاط إلى 22 مليون سنتيم فقط. باقي النشاطات توزعت بين حرف تقليدية (انتاج الطواجن ، حلويات تقليدية) و تقديم خدمات (الفوتوغرافيا ، بيزيريا) و تربية الدواجن بتكلفة إجمالية وصلت إلى 47.5 مليون سنتيم.

أما جمعية الرجال فقد وصل عدد أعضائها إلى 9 فقط استفادوا بـ قروض بلغت 129 مليون سنتيم تراوح القرض الواحد بين 7 و 18 مليون سنتيم. كما تنوعت اهتماماتهم بين نشاطات مختلفة لكنها بقيت نشاطات ريفية بسيطة، إذ اختار 4 منهم نشاطات فلاحية في تربية الأبقار و الأغنام و إنتاج أغذية الأنعام ، قدر مجموع القروض الموجهة لهم ب66 مليون سنتيم. بينما اختار باقي الأعضاء نشاطات تجارية مثل التموين العام و خدمية مثل الحلاقة بباقي مجموع القروض أي ب63 مليون سنتيم. تجدر الإشارة إلى أن العضو الواحد بإمكانه أن يستفيد من قرض ثاني بعد تسديد القرض الأول لتوسيع نشاطه .

الخلاصة :

رغم النتائج الضعيفة التي توصل إليها البرنامج إلا أنه يجب تثمين هذه التجربة من حيث هي دعم لبرامج أساسية في التجهيز ، في شقها المتعلق بتحسين شروط حياة السكان ، إلا أن هذا البرنامج فتح آفاقا جديدة في دعم النشاطات المدرة للمداخيل و المنشأة لمناصب الشغل. من خلال المنهجية المتبعة ،و التي جاءت لتعويض نشاط اجتماعي كان في السابق وسيلة الفرد في خلق نشاطه عن طريق الاقتراض من العائلة. و بفعل التطورات التي حصلت في المجتمع، أصبح الحصول على قروض لانشاء نشاط خاص، من الصعوبة بمكان، في مقابل صعوبة الحصول على قروض بنكية ،حيث ينظر لمنح قروض لفئة البطالين عملية ذات مخاطرة كبيرة.

و في ظل هذه الوضعية، كان لزاما البحث عن البديل و المتمثل في القرض المصغر(Micro crédit) .

إن تأسيس جمعيات تنموية تمارس نشاط القرض من شأنه أن يفتح آفاق جديدة لفئة واسعة من السكان خاصة منهم الفقراء و بإمكانها أن تصبح بنوكاً بمميزات خاصة كون أن زبائنها من الفقراء .

إن خلق مناصب شغل بتكلفة قليلة، هو رهان تسعى من أجله كل الصناديق التي أنشأت من أجل المساعدة في خلق فرص للشغل، و هو رهان في تقديرنا بلغته هذه التجربة حيث قدر متوسط إنشاء منصب شغل ب11.5 مليون سنتيم . أفضل من كل الصيغ المعروضة في هذا المجال.

خلاصة الفصل

يمكن تصنيف برامج التنمية المحلية من حيث أهدافها إلى ثلاث فئات : تهدف الأولى إلى تنمية التجهيز العمومي، بينما تهدف المجموعة الثانية إلى ترقية النشاطات الاقتصادية، أما المجموعة الثالثة فهي مختلطة تهدف إلى تحقيق كلا الهدفين السابقين (تنمية التجهيز العمومي و ترقية النشاطات الاقتصادية).

و قد اهتم بتحقيق الهدف الأول كل من: المخطط القطاعي الغير ممركزPSD ، المخطط البلدي للتنمية (PCD)، برنامج دعم النمو الاقتصادي (PSRE) ، البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC)، التمويل الذاتي (l'autofinancement) ، إعانات الولاية لبلدياتها، إعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية (FCCL) ، البرامج السكنية ، برامج وكالة التنمية الاجتماعية.

و تبين من خلال التحليل السابق أن كل برنامج أو مخطط يسعى لتحقيق أهداف خاصة به بمعزل عن باقي البرامج. كما أن لكل منها وزن يختلف عن الآخر من حيث الفعالية و حجم الأغلفة المرصودة للعمليات ، و قد يكون واحد أو أكثر من هذه البرامج في يد متدخل أو فاعل في التنمية المحلية و بالتالي ستكون هذه البرامج وسيلة لتحقيق سياسته الخاصة.

إن تعدد الفاعلين و عدم انتظامهم في استراتيجية موحدة من شأنه أن يقلص من نتائج هذه البرامج على التنمية المحلية.

أما الهدف الثاني، و المتمثل في ترقية نشاطات اقتصادية متعددة: فلاحية ، خدمية ، انتاجية فقد كانت من اهتمام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) ، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) و جهازالإستثمار الخاص. و رغم النتائج المتواضعة التي تحققت بفضل هؤلاء المتدخلين و التي يمكن ردها لحداثة التجربة و ما ينجر عن ذلك من تخوف أطراف العملية من الانخراط فيها ، حيث لاحظنا ذلك عندما يتعلق الأمر بمشاركة البنوك مع هذه الأجهزة ، أو في تنفيذ المشاريع الاستثمارية للخواص التي لم تتعد 40%.

و في تقديرنا ، فإن الاهتمام بالجانب الاعلامي و تبسيط الاجراءات من شأنها أن تدفع بهذه الاجهزة نحو النجاح كالذي عرفته مثيلاتها في العديد من الدول الاجنبية.

أخيرا ، الفئة الثالثة التي تسعى لتحقيق الهدفين معا فكانت من اهتمام برامج موجهة لتنمية مجالات محددة كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية و الذي يشمل كل بلديات الاقليم بحيث كل بلدية يتم التركيز بها على جانب معين بحسب مؤهلاتها. برنامج الهضاب العليا (PHP) الذي خص فقط 3 بلديات (تاجنانت، أولاد خلوف و المشيرة) . و يشترك هذين البرنامجين في كونهما إطار لتدخل العديد من الفاعلين في مجالات التنمية المحلية تجمعهم سمة :" فاعلين عموميين".

أما البرنامج الثالث فيتمثل في برنامج شراكة مع الاتحاد الأروبي و يخص فقط بلديتين هما: عين الملوك و بن يحي عبد الرحمان و يتميز بطرحه لمنهجية فريدة من نوعها تهدف إلى إدماج الحركة الجمعوية في العملية التنموية و خاصة في الشق المتعلق بترقية النشاطات المدرة للمداخيل و المنشأة لمناصب الشغل،عبر تشجيع إنشاء جمعيات تنموية تمارس نشاط القرض لفائدة منخرطيها. كما يساهم هذا البرنامج في ترقية المحيط المعيشي للجماعات الأكثر تهميشا ، بفضل مشاريع ذات تأثير مباشر و ملموس.

و في تقديرنا ، فإن هذا النوع من البرامج هو الأحسن من بين المجموعات الثلاث من حيث أنها (البرامج) تراعي في تدخلاتها جانبين متكاملين في العملية التنموية لاسبيل لنجاح أحدهما في غياب الآخر، و كذا تحديد مجالات تدخلها بما يعني معالجة إشكالات مدروسة مسبقا.

الفصل الرابع

التنمية المحلية و الفوارق المجالية

I) شبكة المياه الصالحة للشرب و التطهير
II) شبكة النقل
III) شبكات الطاقة
IV) وسائل و منشآت الاتصال
V) المرافق التعليمية
VI) التكوين المهني
VII) المرافق الصحية
VIII) السكن
IX) المرافق الإدارية
X) المرافق الثقافية و الرياضية
XI) النشاطات الخدمية
XII) التباينات المجالية

التنمية المحلية و الفوارق المجالية

لاشك أن الاستثمارات المختلفة التي وقفنا على أحجامها و أشكالها في الفصل السابق قد بدلت من وجه الاقليم من حيث عدد المنشآت و المرافق التي تم استحداثها أو توسيع الموجود منها بغرض تحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان من جهة، و دعم فرص الاستثمار المحلي، من خلال مد الشبكات و المنشآت القاعدية المختلفة من جهة أخرى.

كما أن توزيع هذه الاستثمارات مجاليا سيخلق أشكالا وأحجاما من التدفقات التي تنتج بسبب السعي للحصول على السلع و الخدمات وهوما يؤدي في النهاية إلى تنظيم مجالي معين .

و للوقوف على الفوارق المجالية و تطوراتها سوف نقوم بتحليل كل نوع من تلك الخدمات للوصول في الأخير إلى وضع خريطة للمستويات المجالية .

I) شبكة المياه الصالحة للشرب و التطهير :

لقد لاحظنا في الفصل السابق مدى الإهتمام الذي توليه السلطات العمومية لتجنيد الموارد المائية و مد شبكات المياه الصالحة للشرب و شبكات التطهير . فكيف انعكس هذا الاهتمام على السكان و هل تحسنت الوضعية في هذا القطاع ؟ .

يعتمد في تزويد سكان الإقليم بالمياه الصالحة للشرب على ثلاث مصادر للمياه (التنقيبات ، المنابع الطبيعية و الآبار) و أخيرا هناك مصدر جديد يتعلق الأمر بمياه سد بني هارون و يخص فقط مركزي شلغوم العيد و تاجنانت.

فمن ضمن 431.03 ل/ثا المجندة سنة 2007 هناك 359.94 ل/ثا مصدرها التنقيبات ، 58.56 ل/ثا مصدرها الينابيع و 12.53 ل/ثا مصدرها الآبار.

من خلال هذه المعطيات يتبين لنا الأعتماد الشبه الكلي(84%) على مياه التنقيبات التي رغم تضاعف عددها منذ 1999 حيث كان 27 تنقيب فقط و أصبح 56 تنقيباً سنة2007 إلا أن صبيبها الكلي انخفض في الفترة نفسها من 513 ل/ثا إلى 359.94 ل/ثا .

هذا الاتجاه يتأكد أكثر، و من خلال كل مصادر المياه المستغلة كما هو واضح من مقارنة وضعية المصادر سنة 1999 و مثيلاتها سنة 2007.

الجدول1
إقليم شلغوم العيد
تطور مصادر المياه (1999-2007)

	عدد التنقيبات	الصبيب ل/ثا	عدد الينابيع	الصبيب ل/ثا	عدد الآبار	الصبيب ل/ثا	**مجموع الصبيب**
1999	27	513	30	46.05	29	58	**617.05**
2007	**56**	**359.94**	**28**	**58.56**	**21**	**12.53**	**431.03**

المصدر : DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة 1999 ، 2007

فباستثناء الينابيع التي عرفت زيادة في صبيبها فإن الابار و الينابيع تدهورت قدراتها بنسبة 30% .

أ- <u>شبكة النقل و التخزين :</u>

تمتد عبر الإقليم شبكة من قنوات الضخ و التوزيع يصل طولها إلى 854365 متر سنة 2007 ، و قد عرفت ما بين 2002 و2007 توسعاً في امتدادها بلغ نسبة 44% . امتداد في شبكة القنوات رافقه زيادة في عدد و طاقة تخزين هذه المادة الحيوية حيث انتقلت في الفترة نفسها من 114 خزان بطاقة 23720 $م^3$ إلى 144 خزان بطاقة 31040 $م^3$، مدعمة ب87 محطة ضخ.

هذه المنشآت سمحت بدورها برفع نسبة ربط المساكن المجمعة من 89% سنة 2002 إلى 95% سنة 2007.

توزيع نصيب الفرد اليومي من المياه حسب البلديات :

وصل نصيب الفرد اليومي من المياه الصالحة للشرب سنة 2007 ما يقارب 196 ل/ي/ ساكن ، هذه الوضعية عموما مقبولة مقارنة بالمعيار الوطني المحدد ب 150 ل/ي/ ساكن ، غير أنه هناك ثلاث بلديات (أولاد خلوف ، عين الملوك و واد العثمانية) تسجل معدلاً يقل عن المعيار الوطني كما هو مبين بالجدول رقم (78)

الجدول2

اقليم شلغوم العيد نصيب الفرد اليومي من المياه الصالحة للشرب سنة 2007 حسب البلديات	
البلدية	**نصيب الفرد ل/ي/س**
أولاد خلوف	**90**
عين الملوك	**113**
واد العثمانية	**144**
المشيرة	153
بن يحي عبد الرحمان	169
التلاغمة	172
تاجنانت	186
شلغوم العيد	271
واد سقان	293
الاقليم	**196**

المصدر : DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

التحسن في كمية المياه المجندة و الموزعة يمكن مشاهدته بسهولة بمقارنة الجدولين رقم (78) و رقم(79) حيث يتبين أن الوضعية سنة 2002 كانت متأزمة في مجال التزود بالمياه الصالحة للشرب خاصة ببلدية أولاد خلوف التي كانت لا يتعدى نصيب الفرد بها 3 ل/ي في حين سجل الاقليم معدل يصل إلى 69ل/ي/ ساكن.

الجدول3

اقليم شلغوم العيد نصيب الفرد اليومي من المياه الصالحة للشرب سنة 2002 حسب البلديات	
البلدية	نصيب الفرد ل/ي/س
أولاد خلوف	3
عين الملوك	29
بن يحي عبد الرحمان	48
التلاغمة	49
تاجنانت	52
شلغوم العيد	87
واد العثمانية	94
المشيرة	101
واد سقان	119
الاقليم	**69**

المصدر : DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2002

ب- شبكة التطهير

بلغ طول شبكة التطهير عبر الاقليم سنة 2007 ما يقارب 433.337 كلم ، حيث عرفت توسعا بنسبة 69% مقارنة بالحالة التي كانت عليها سنة 2002 ، الشئ الذي ساهم في رفع نسبة الربط بها من 73.3 % سنة 2002 إلى 81% سنة 2007 و هي نسبة أحسن من تلك المسجلة على مستوى ولاية ميلة و التي قدرت في التاريخ نفسه بـ 79.76%.

الوضعية الحسنة التي يشهدها الإقليم هي في الحقيقة نتاج المعدلات المرتفعة التي تعرفها البلديات الحضرية حيث يتبين من الجدول رقم :80

الجدول4

اقليم شلغوم العيد نسبة الربط بشبكة التطهير حسب البلديات سنة 2007	
البلديات	**%الربط بشبكة التطهير**
بن يحي عبد الرحمان	38
أولاد خلوف	53
واد سقان	85
المشيرة	88
عين الملوك	89
التلاغمة	90
تاجنانت	92
واد العثمانية	95
شلغوم العيد	98
الاقليم	**81**

المصدر : DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

أن هذه البلديات تسجل نسب تفوق 90% في حين نجد أن باقي البلديات تتراوح نسبها بين 89 و 38% مما يوضح حجم المجهودات التي تتطلبها هذه البلديات في مجال التطهير و تحسين إطار الحياة لسكانها ، هذه البلديات تعاني من مشكل انخفاض نسبة تجمع سكانها مما صعب من عملية ربط المساكن بشبكات التطهير ، حيث تنتشر الحفر الخاصة مما قد يؤدي إلى تلوث آبار المياه.

II)شبكة النقل

تشكل شبكة النقل قاعدة لتنمية المجالات الريفية و الشبكة الحضرية باعتبارها قنوات لتدفق السلع و الخدمات داخل الإقليم أو باتجاه باقي مناطق الولاية الأم و الولايات المجاورة. و تتركب هذه الشبكة من :

الطريق الوطني رقم (5) : و هو محو أساسي للنقل شرق غرب و رواق التحضر الأكثر حركية ، به أكبر التجمعات السكانية : شلغوم العيد ، تاجنانت و واد العثمانية.

الطريق الوطني رقم 100 و A5 : يشكلان معا أهم طرق التبادل شمال جنوب، إذ يربطان المناطق الداخلية للولاية بأهم الأقطاب التجارية : شلغوم العيد و تاجنانت ، كما يضمنان تحويل هام للمسافرين ابتداء من الطريق الوطني رقم 5 باتجاه المناطق الداخلية للولاية.

☒ تحليل معدلات الاستفادة من شبكة النقل :

أ- النقل الجماعي للمسافرين :

يشكل محور الطريق الوطني رقم (5) معبراً هاماً للمسافرين بين الشرق و الغرب، و باعتبار المركبات التي تتخذ من أحد بلديات الإقليم منطلقا لها فقد بلغ - حسب مخطط النقل لولاية ميلة لسنة 2008 - عدد المتعاملين في مجال نقل المسافرين في كل أنواع الخطوط (ما بين الولايات، محلية ، حضرية ، ريفية) 442 متعاملاً يسيرون 750 مركبة عبر 70 خط و هو ما يوفر 0.245 خط لكل 1000 مسافر أفضل من المؤشر نفسه المسجل على مستوى الولاية و الذي لم يتعد 0.240 خط/1000 نسمة. غير أن نصيب 1000 نسمة من عدد المقاعد التي يوفرها المتعاملون أقل من تلك المسجلة على مستوى ولاية ميلة و لم نسجل إلا 34.47 مقعد/1000 نسمة في مقابل 34.72 مقعد/1000 نسمة هذين المؤشرين يختلفان حسب اختلاف نوع الخط (وطني ، محلي ، حضري ، ريفي) و هو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول5

إقليم شلغوم العيد
حالة شبكة النقل

الخطوط	عدد المتعاملين	عدد المركبات	عدد الخطوط المستغلة	عدد المقاعد	خط/1000 نسمة	مقعد/1000 نسمة
الوطنية	74	80	16	2672	0,056	9,349
المحلية	175	176	16	3232	0,056	11,31
الحضرية	38	38	12	975	0,042	3,412
الريفية	155	156	26	2973	0,091	10,4
المجموع	442	450	70	9852	0,245	34,47

المصدر : مديرية النقل لولاية ميلة ، مخطط النقللولاية ميلة ، 2008

أما النقل بواسطة سيارات الأجرة فيبدو أنه لم ينل إهتمام المتعاملين بدليل أن 30 % من الرخص المسلمة غير مستغلة و هو ما ترتب عنه تخصيص 1.09 سيارة أجرة / 1000 نسمة. تتباين هذه النسبة من بلدية إلى أخرى و تتراوح بين 1.44 بشلغوم العيد و 0.45 بواد سقان كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول6

اقليم شلغوم العيد كثافة سيارات الأجرة حسب البلديات	
البلدية	سيارة أجرة /1000 نسمة
شلغوم العيد	1,44
التلاغمة	1,29
واد العثمانية	1,08
المشيرة	1,06
أولاد خلوف	0,95
تاجنانت	0,77
عين الملوك	0,69
بن يحي عبد الرحمان	0,69
واد سقان	0,45
الإقليم	1,09

المصدر : مديرية النقل لولاية ميلة ، مخطط النقللولاية ميلة ، 2008

ب- نقل البضائع:

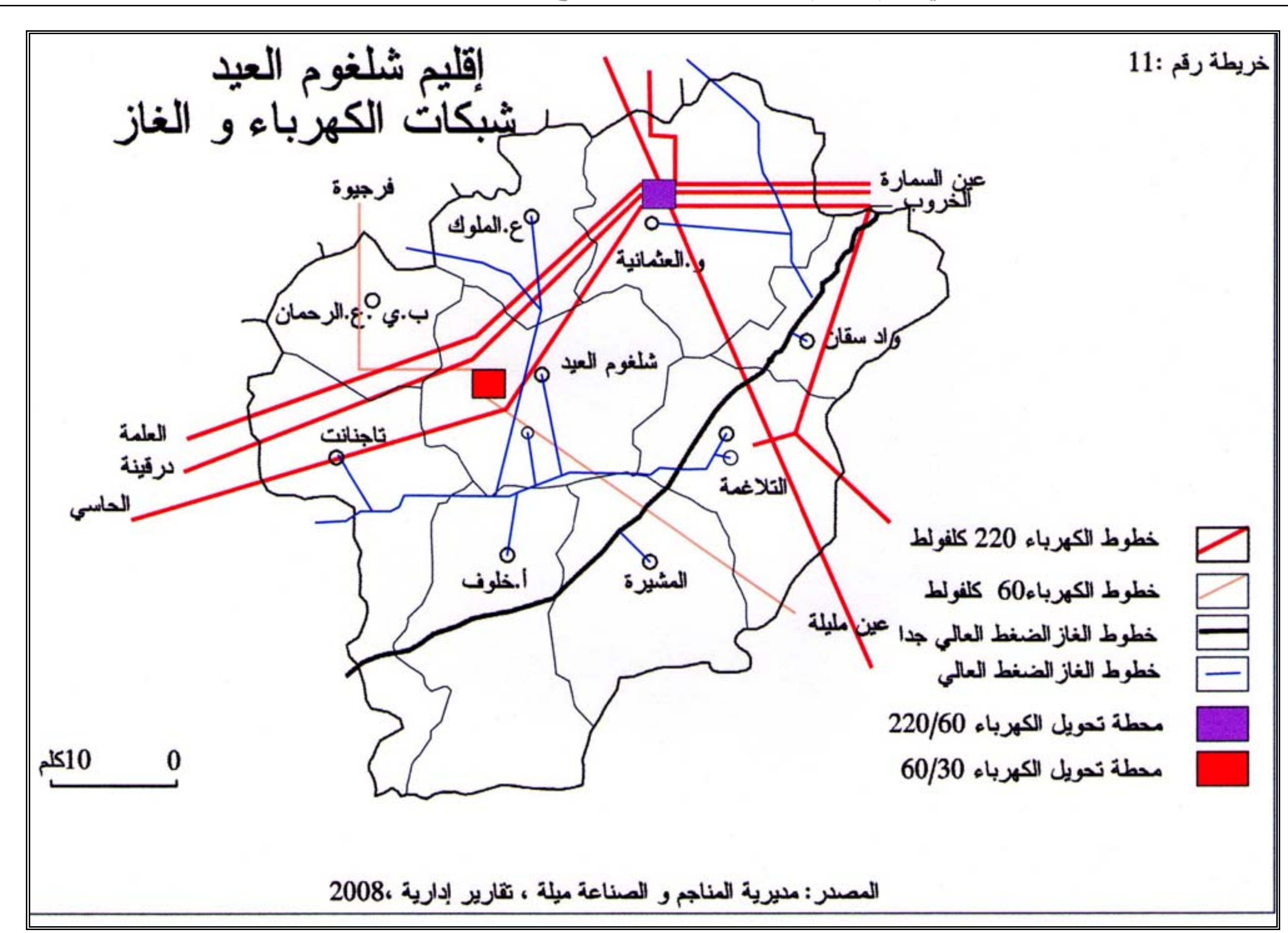
في ظل غياب معطيات عن عدد المتعاملين في مجال نقل البضائع ولإعطاء صورة و لو مقربة عن وضعية نقل البضائع بالإقليم نشير إلى أن عدد المتعاملين في هذا النشاط بولاية ميلة بلغ 6679 متعامل يسيرون 7365 عربة بحمولة إجمالية تصل إلى 40693 طن و لو أنها ليست ذات دلالة كبيرة على اعتبار -كما سلف ذكره - كون الاقليم معبراً للسلع بين الشرق و الغرب عبر الطريق الوطني رقم 5 إذ عبرته – سنة 2006- يوميا في المتوسط السنوي 3189 عربة من الوزن الثقيل بما يمثل 21 % من حجم المرور الكلي .

III) شبكات الطاقة :

تلعب شبكات الطاقة دوراً فعالاً في تحريك التنمية المحلية، و تظهر هذه الفعالية خاصة في جاذبية الأماكن بسبب توفرها على عناصر طاقوية ترفع من مستوى الحياة اليومية للسكان، و تساعد على أداء نشاطات باحترافية عالية فهي ضرورية لتشغيل الآلات و المحركات .

و من هذه الأهمية فقد سعت المجتمعات الحديثة إلى توفيرها بالكمية اللازمة و بمختلف أنواعها ، و من نتائج ذلك ، امتداد شبكات واسعة من خطوط الكهرباء ذات التوتر العالي و المتوسط و المنخفض، و شبكات الغاز الطبيعي ذات الضغط العالي جدا و العالي و المنخفض و شبكة من محطات توزيع الوقود بجميع أنواعه و نقاط لتوزيع غاز البوتان.

و قد استفاد إقليم البحث من عدة مشاريع طاقوية منها على الخصوص مشاريع جهوية كما هو الحال لمد حزمة من أنابيب نقل الغاز و البترول من الصحراء نحو سكيكدة مما سهل ربط المراكز الحضرية للإقليم بشبكة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي و شبكات الكهرباء ذات الضغط العالي جدا مدعمة بمحطة لتخفيظ التوتر من 220 إلى 60 كيلو فولط متواجدة بوادي العثمانية و محطة كذلك لتخفيض التوتر من 60 إلى 30 كيلوفولط بشلغوم العيد كما هو مبين على الخريطة رقم:11.



و للوقوف على مستويات تزويد سكان الإقليم بهذه المواد الطاقوية الهامة قمنا بالاستعانة بإحصائيات مديرية المناجم و الصناعة بإنجاز خرائط تبين مستويات التزود بمختلف هذه المواد.

فبفضل البرنامج الوطني للكهرباء الريفية الذي انطلق في نهاية السبعينيات من القرن الماضي تم تعميم استعمال الطاقة الكهربائية في المجالات الريفية مما ساعد على استقرار السكان، و تحديث الطرق الفلاحية عبر مكننتها و تجنيد الموارد المائية السطحية وحتى العميقة منها . و ارتفع بذلك معدل ربط المساكن من نسبة 81% سنة 1999 إلى 97.69 %.

و تشهد مختلف البلديات حاليا مستويات قياسية في ربط البيوت بهذه الشبكة، إذ وصل معدل الاقليم إلى 97.69% و هو أفضل من ذلك المسجل على مستوى ولاية ميلة و الذي بلغ 95.92% و تتراوح هذه النسب بين 95.41% في بلدية عين الملوك و 99 % في بلدية تاجنانت. و هو ما يوضحه الجدول رقم: 83 و الخريطة رقم: 12.

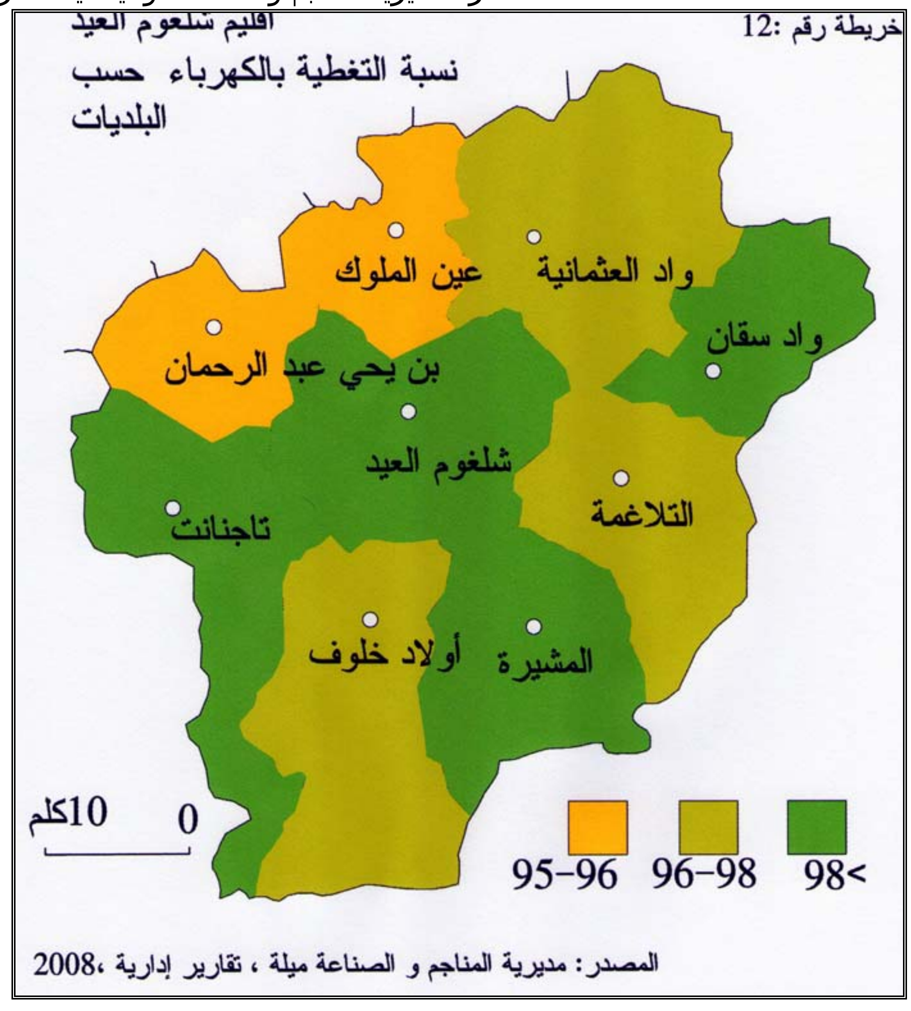
الجدول7

اقليم شلغوم العيد

معدلات الربط بشبكتي الكهرباء و الغاز حسب البلديات 2008

البلدية	الحضيرة السكنية	المساكن الموصولة بالكهرباء	المساكن الموصولة بالغاز	% المساكن الموصولة بالكهرباء	% المساكن الموصولة بالغاز
عين الملوك	2463	2350	1220	95,41	49,53
بن يحي عبد الرحمان	1457	1393	0	95,61	0
واد العثمانية	6718	6450	4000	96,01	59,54
اولاد خلوف	1542	1490	192	96,63	12,45
التلاغمة	7609	7408	6173	97,36	81,13
المشيرة	1650	1617	1000	98	60,61
شلغوم العيد	13950	13746	10000	98,54	71,68
واد سقان	1881	1862	1031	98,99	54,81
تاجنانت	7186	7114	6000	99	83,5
الاقليم	44456	43430	29616	97,69	66,62
الولاية	118966	114110	65671	95,92	55,2

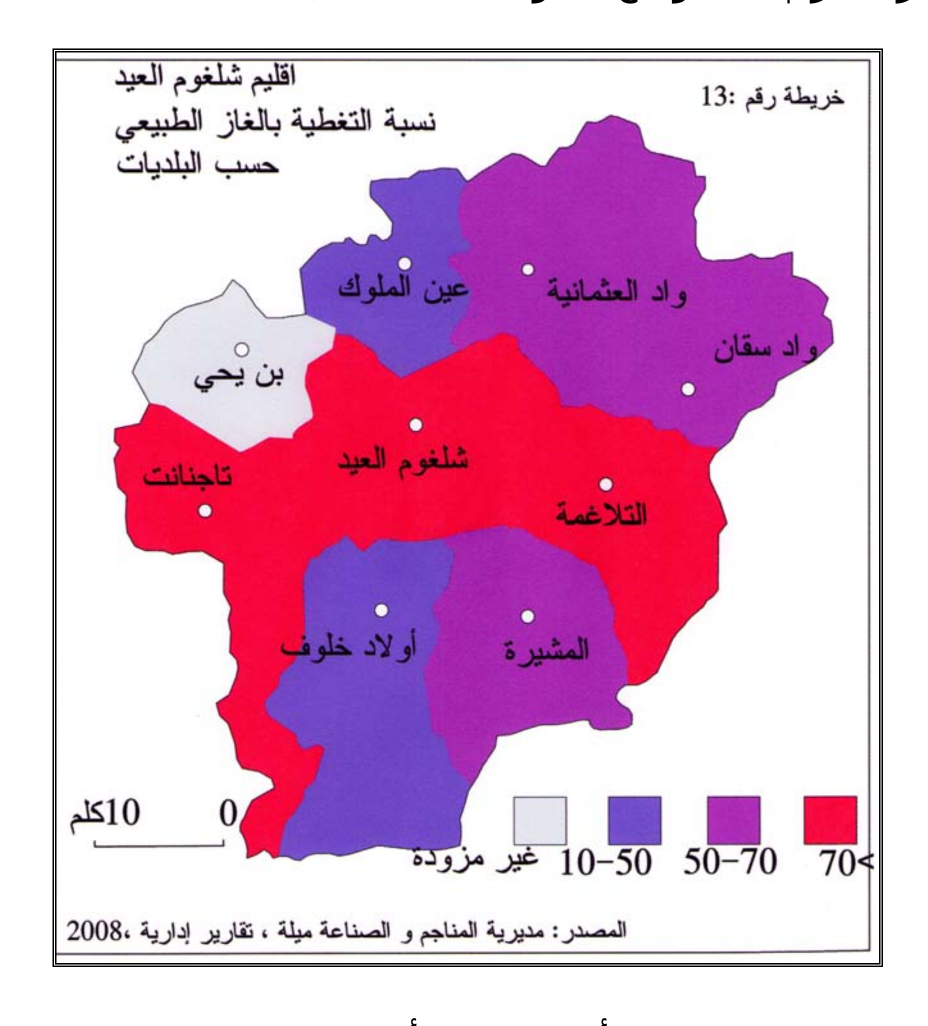
المصدر : مديرية المناجم و الصناعة لولاية ميلة، تقارير إدارية، 2009



أما التزود بالغاز الطبيعي فلم يعرف ذلك المستوى الذي بلغه التزود بالكهرباء. و حتى جاء متأخرا للإقليم فتشير المعطيات المجمعة من مديرية المناجم و الصناعة، أن أول مد لشبكة

الغاز الطبيعي كان سنة 1974 بتزويد مركز شلغوم العيد بهذه المادة و يستقر الاستثمار في هذا القطاع إلى نهاية الثمانينات أي 1989 بتزود مدينة التلاغمة ثم تتبعها تاجنانت في 1991 و واد العثمانية ، واد سقان في 1996 و حتى سنة 1999 لم تتعد نسبة الربط 15% .

و في السنوات الأخيرة تم مد هذه الشبكة إلى مراكز بلديات صغيرة كما هو الحال في بلدية عين الملوك ، المشيرة و أولاد اخلوف. هذه الاستثمارات رفعت من مستوى ربط المساكن بشبكة التوزيع العمومي للغاز الطبيعي إلى 66.62% و هو معدل أفضل من ذلك المسجل على المستوى الولائي الذي بلغ 55.2% . و إذا كانت بلدية شلغوم العيد سجلت أعلى نسبة 83.5 % فإن بلدية بن يحي عبد الرحمان لازالت تفتقر لهذه المادة الحيوية و الجدول رقم:84 و الخريطة رقم:13 توضح مستويات الاستفادة من هذه المادة.



تتدعم الشبكة السابقة بشبكة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها و هي شبكة نقاط توزيع غاز البوتان التي تزود المجالات الريفية و المراكز الغير مربوطة بشبكة الغاز الطبيعي.

و قد بلغت على مستوى مجال البحث 59 نقطة بيع ، بطاقة تخزين إجمالية تصل إلى 12250 قارورة من نوع B13 تتوزع هذه النقاط عبر كل البلديات و تتراوح في ذلك بين 2 نقاط و 18 نقطة بيع كما هو مبين بالجدول رقم : 84

الجدول8

إقليم شلغوم العيد حالة نقاط بيع غاز البوتان حسب البلديات **2008**		
البلدية	**طاقة التخزين**	**عدد نقاط اليع**
المشيرة	420	2
واد العثمانية	630	3
واد سقان	630	3
عين الملوك	840	4
أولاد خلوف	840	4
بن يحي	1260	6
تاجنانت	1330	7
التلاغمة	2520	12
شلغوم العيد	3780	18
المجموع	12250	59

المصدر : مديرية المناجم و الصناعة لولاية ميلة، تقارير إدارية، 2009

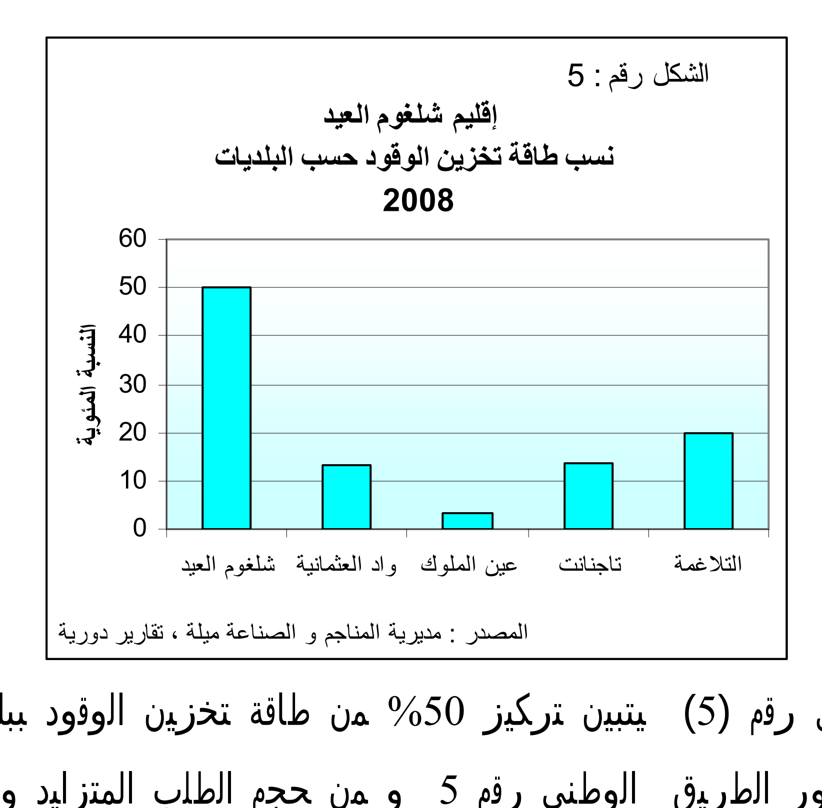
هذه الشبكة تدعمت بدءا من 2007 بمؤسستين لتعبئة قارورات الغاز الأولى: مؤسسة دراج بتاجنانت و تبلغ طاقتها الانتاجية 9000 قارورة /اليوم و الثانية مؤسسة النجاح بشلغوم العيد و تبلغ طاقتها 4000 قارورة / اليوم ، هذه المنشآت القاعدية سمحت بالقضاء نهائيا على مشكلة التموين بهذه المادة الحيوية.

تضاف إلى الشبكات السابقة، شبكة محطات توزيع مشتقات البترول الضرورية لسير مختلف المركبات، و التي بلغت هي الأخرى 16 محطة بطاقة تخزين إجمالية تصل إلى 1869 م^3 . تتركز 11 محطة منها حول الطريق الوطني رقم 5 وتنعدم مثل هذه المحطات ،رغم أهميتها، في بلديات: بن يحي ، واد سقان ، المشيرة و أولاد خلوف الشئ الذي يحتم على سكانها التنقل إلى البلديات المجاورة للتزود من هذه الخدمات، أما بقية البلديات فبها عدد و طاقة تخزين متباينة كما هو موضح في الجدول و الشكل التاليين :

الجدول9

إقليم شلغوم العيد حالة محطات بيع مشتقات البترول حسب البلديات 2008		
البلدية	**طاقة التخزين (م3)**	**عدد المحطات**
شلغوم العيد	934	7
واد العثمانية	250	2
عين الملوك	60	1
تاجنانت	255	3
التلاغمة	370	3
المجموع	**1869**	**16**

المصدر : مديرية المناجم و الصناعة لولاية ميلة، تقارير إدارية، 2009



من الشكل رقم (5) يتبين تركيز 50% من طاقة تخزين الوقود ببلدية شلغوم العيد مستفيدة من محور الطريق الوطني رقم 5 و من حجم الطلب المتزايد و من خبرة حيث تعود أقدم محطة بها من بين المحطات التي تشتغل حاليا إلى سنة 1965.

IV) <u>وسائل و منشآت الاتصال :</u>

يحوي إقليم البحث على 9 مراكز هاتفية بطاقة إجمالية وصلت إلى 46280 خط هاتفي منها 7000 خط من نوع (WLL) ، دون الحديث عن الهاتف المحمول. و قد وصلت نسبة الربط إلى 59 % من الطاقة الموضوعة . هذه الإمكانيات رفعت الكثافة الهاتفية من خط واحد / 35 نسمة سنة 1999 إلى خط واحد/ 10 نسمة في سنة 2008 . غير أن 10/9من هذه الخطوط موجودة بالمراكز الحضرية(شلغوم العيد ، تاجنانت، واد العثمانية و التلاغمة).

لا تتساوى البلديات في تقديم خدمة الهاتف الثابت ،إذ تتراوح الكثافة الهاتفية بين خط/ 62 نسمة ببن يحي عبد الرحمان و1 خط/11 نسمة بشلغوم العيد كما يوضحه الجدول رقم :86

الجدول10

إقليم شلغوم العيد الكثافة الهاتفية حسب البلديات **2008**	
البلديات	**الكثافة الهاتفية**
شلغوم العيد	11
التلاغمة	17
تاجنانت	17
واد العثمانية	18
المشيرة	31
واد سقان	34
عين الملوك	37
أولاد خلوف	57
بن يحي عبد الرحمان	62
المجموع	**17**

المصدر :DPAT ميلة، الاحصائيات السنوية 2008لولاية ميلة

تدعمت مؤخرا هذه الشبكة بخدمة الانترنت الفائقة السرعة ب 576 خط و وصلت نسبة المشتركين بها إلى أكثر من 70% .

تضمن خدمة البريد عبر الإقليم 23 وكالة و قباضة بريدية بمعدل وكالة لكل 12400 نسمة ، كل بلدية بها على الأقل وكالة بريدية هذا المعدل يعتبر بعيداً عن المعيار الوطني في هذا المجال و المقدر بـ وكالة/9000 نسمة و هو أيضا أقل من المعدل الولائي البالغ وكالة/ 12096 نسمة.

و رغم تواجد 11 وكالة من ضمن 23 بكل من شلغوم العيد و تاجنانت و التلاغمة إلا أن كل من هذه البلديات تسجل كثافة بريدية ضعيفة مقارنتا مع معدل الإقليم.

V) المرافق التعليمية

تمثل الاستجابة للطلب على خدمة التعليم في جميع أطواره ، هدفا تسعى السلطات العمومية للوصول إليه في الوقت و المكان المناسبين، هذا الطلب يأخذ محورين طلب بغرض تحسين العرض الحالي من المرافق عبر التقليص من الضغط المسجل في بعض المؤسسات و طلب مستجد منبعه التزايد الديمغرافي . فكيف تفاعلت السلطات العمومية بالاقليم للاستجابة

لهذه الطلبات و هل كان للاستثمارات التي صرفت في المنشآت القاعدية للتعليم تأثير ايجابي ؟ و هل تحسن معدل شغل القسم ؟.

☒ تطور المرافق التعليمية :

تتشكل المرافق التعليمية بمنطقة البحث، في الدخول المدرسي 2008/2007 ، من 136 مدرسة ابتدائية ، 32 متوسطة و 10 ثانويات و 3 متاقن ، هي حصيلة مختلف البرامج التنموية و التي تسعى لتحسين كمي و نوعي لهذه المرافق فالوضعية لم تكن كذلك في الدخول المدرسي 1999-2000 إذ لم يتعد عدد المدارس الابتدائية حينها 131 مدرسة ابتدائية ، 25 متوسطة و 7 ثانويات و متقنين ، فإذا كانت المدارس الابتدائية لم تعرف تطورا واضحا من حيث العدد للفترة 99-07 ، إذ نسجل نسبة تطور لم تتعد 3.82% فإن التطور الحاصل في عدد المتوسطات و الثانويات و المتاقن ملفت للانتباه حيث سجلا نموا معتبرا وصل إلى 28% و 44.44% على الترتيب كما يوضحه الجدول رقم :87

الجدول11
اقليم شلغوم العيد
تطور المرافق التعليمية 1999-2007

نوع المرفق التعليمي	الموسم الدراسي 1999/2000	2004/2005	2007/2008	النمو % 07/99
مدرسة ابتدائية	131	137	136	3,82
متوسطة	25	28	32	28,00
ثانوية و متقن	9	10	13	44,44

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة

هذا التطور في العدد المطلق للمرافق يؤكده التطور الحاصل في عدد الأقسام المستعملة إذ انتقل عدد الأقسام المستعملة بالمدارس الابتدائية من 953 سنة 1999 إلى 1070 سنة 2007 و هو ما يشكل نسبة نمو بـ 12.28% ، عدد الأقسام المستعملة بالمتوسطات إنتقل هو الآخر من 394 قسم سنة 1999 إلى 495 قسم سنة 2007 أي بزيادة وصلت إلى 25.63% و أفضل نمو سجل في عدد أقسام الثانويات و المتاقن الذي انتقل كذلك من 182 قسم سنة 1999 إلى 196 سنة 2004 ثم إلى 240 قسم سنة 2007 إي بنسبة زيادة 31.87% كما هو موضح بالجدول رقم :88

الجدول12

اقليم شلغوم العيد

تطور عدد الآقسام المستعملة 1999-2007

نوع المرفق التعليمي	الموسم الدراسي			%النمو 07/99
	1999/2000	2004/2005	2007/2008	
مدرسة ابتدائية	953	1069	1070	12,28
متوسطة	394	469	495	25,63
ثانوية و متقن	182	196	240	31,87

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة

التطور السابق انعكس على معدل شغل القسم . و الجدول رقم (89) يوضح أن هذا التطور كان سلبيا على مستوى المتوسطات حيث قفز معدل شغل القسم من 42 تلميذ / قسم سنة 1999 إلى 47 تلميذ / قسم سنة 2007 ، و يرجع السبب في ذلك إلى وصول فوجين من الطور الابتدائي (السنة السادسة و الخامسة ابتدائي) في السنة الدراسية نفسها على خلفية تغيير التنظيم البيداغوجي المعمول به.

أما مؤسسات الطورين الابتدائي و الثانوي فعرفت استرخاء في معدل شغل القسم حيث قفز لدى الطور الابتدائي من 46 تلميذ / قسم سنة 1999 إلى 33 تلميذ / قسم سنة 2007. و قفز أيضا معدل شغل القسم بالطور الثانوي من 44 تلميذ/قسم سنة 1999 إلى 33 تلميذ/ قسم سنة 2007.

الجدول13

اقليم شلغوم العيد

تطور معدل شغل القسم 1999-2007

نوع المرفق التعليمي	الموسم الدراسي		
	1999/2000	2004/2005	2007/2008
مدرسة ابتدائية	46	37	33
متوسطة	42	43	47
ثانوية و متقن	44	43	33

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة

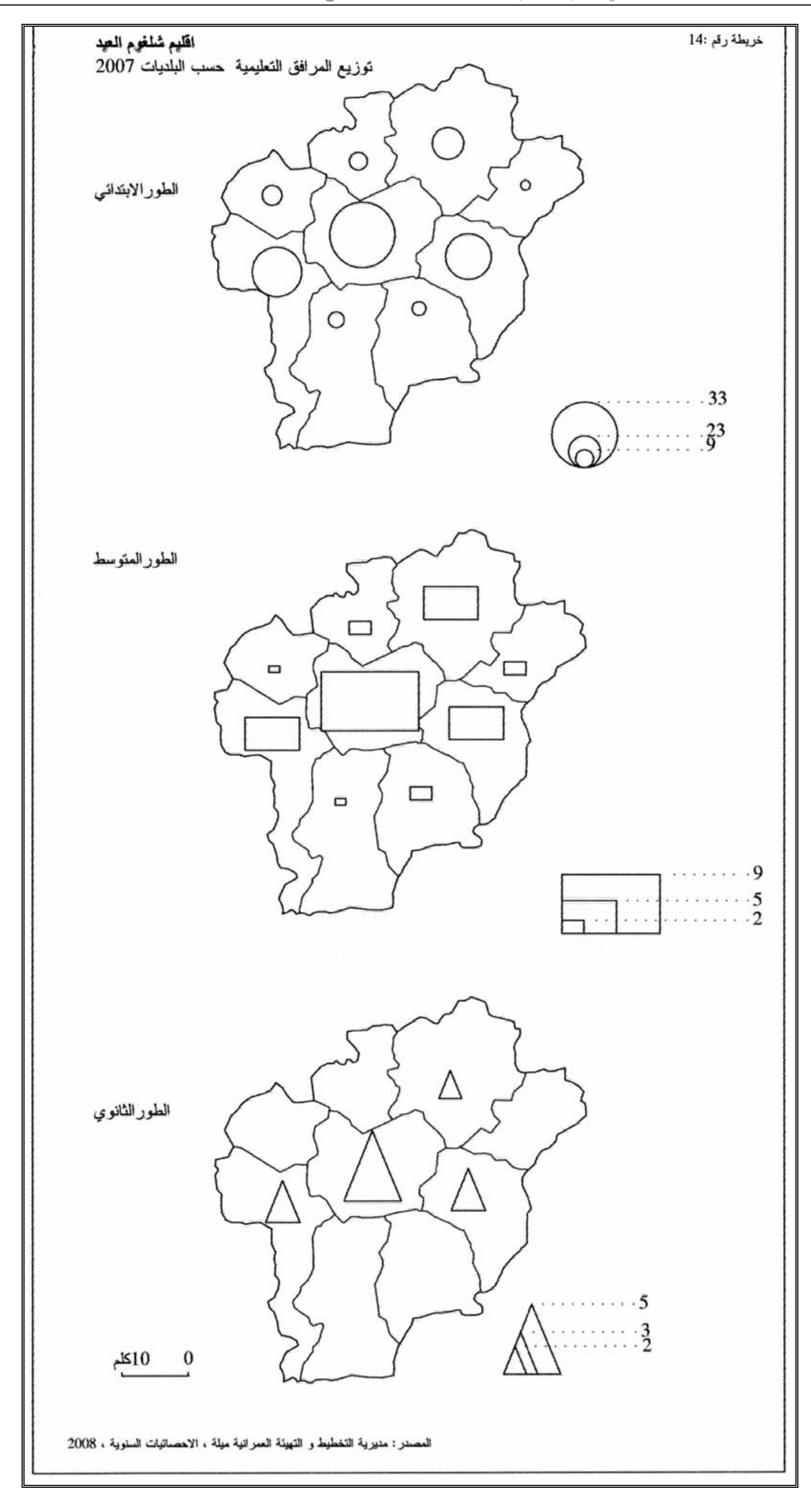
إن معدلات شغل القسم الواحد المتحصل عليها لم ترق إلى مستوى نظيرتها في ولاية ميلة إذ سجلت سنة 2007 في الطور الابتدائي 30.41 تلميذ/قسم و في الطور المتوسط 45.89 تلميذ/قسم. و الاستثناء الذي يميز الاقليم هو الطور الثانوي الذي تفوق على المعدل الولائي و الذي لم ينزل عن 36.13 تلميذ/ قسم.

☒ التوزيع المجالي للمرافق التعليمية

هل عرفت المعطيات الكلية المسجلة على مستوى الإقليم توزيعاً منتظماً؟. وهل كان هناك تشابه في قيم المؤشرات أم تباينت من بلدية إلى أخرى؟ و لمعرفة ذلك قمنا بالتحليل التالي :

تنتشر المرافق التعليمية بشكل متباين من بلدية إلى أخرى، ففي حين لم يتعد مجموعها على مستوى بلدية واد سقان 7 مؤسسات فقد وصلت إلى 47 مؤسسة عبر بلدية شلغوم العيد هذا التباين في الانتشار الكمي يرافقه تباين في الانتشار النوعي و نقصد به مختلف أطوار التعليم الثلاث ، فإذا كانت المدرسة الابتدائية ،بحكم طبيعتها من المرافق الجوارية، توسعت في الانتشار لتصل إلى أعماق البلديات فإن الثانويات و المتاقن لاتزال مرافق سامية حيث نجدها فقط في مراكز مقرات البلديات الحضرية و هي شلغوم العيد ب5 مؤسسات منها متقن ، 3 مؤسسات لكل من تاجنانت – منها متقن- و التلاغمة و بمؤسستين فقط (ثانوية و متقن) بوادي العثمانية.

أما الطور المتوسط فيتميز بانتشاره النسبي، حيث نسجل مؤسسة واحدة على الأقل في مراكز مقرات البلديات، و تتراوح بين مؤسسة و 9 مؤسسات من بلدية إلى أخرى، كما هومبين على الخريطة رقم(14).


خريطة رقم :14
اقليم شلغوم العيد
توزيع المرافق التعليمية حسب البلديات 2007
الطور الابتدائي
33
23
9
الطور المتوسط
9
5
2
الطور الثانوي
5
3
2
0 10كلم
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ميلة ، الاحصائيات السنوية ، 2008

للتدقيق في التوزيع الذي سبق و أن لاحظناه في الفقرة السابقة نجري تحليلا أعمق على مستوى عدد الأقسام المستعملة و كيف تم توزيعها على مستوى البلديات

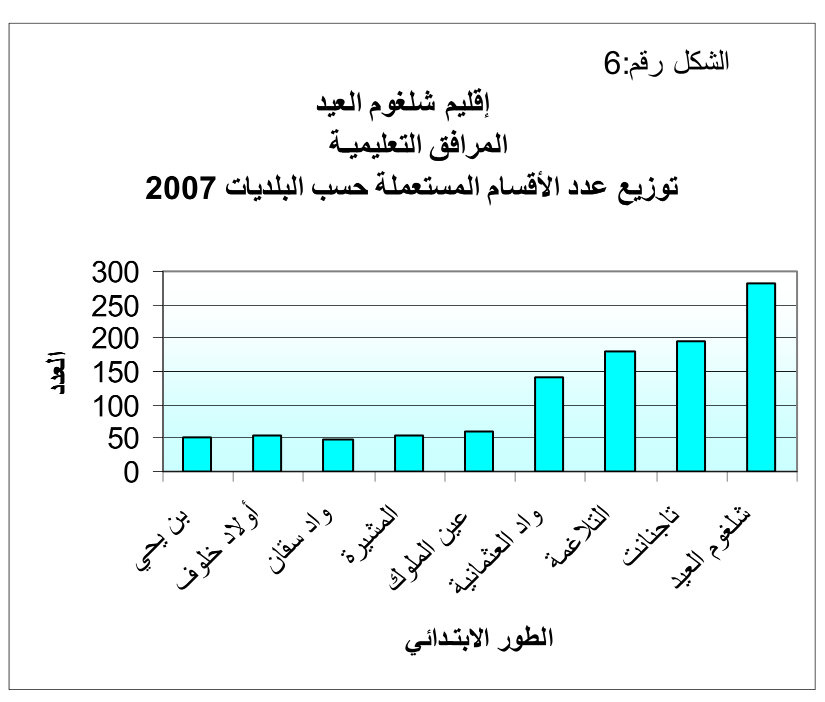
و بملاحظة الشكل رقم:6 نجد أن الإقليم به 1805 قسم مستعمل بجميع أطوار التعليم الثلاث ، يتراوح نصيب البلدية الواحدة بين 60 و 537 قسم .أدناه سجل ببلدية بن يحي عبد الرحمان، و أعلاه ببلدية شلغوم العيد .

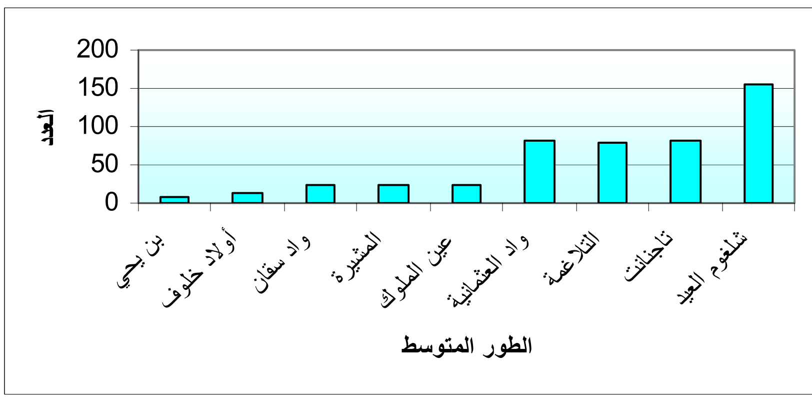
نصيب الطور الثانوي 240 قسم تتراوح في توزيعها بين البلديات بين 39 بمؤسسات التعليم الثانوي و التقني بواد العثمانية و 100 قسم بمؤسسات شلغوم العيد.

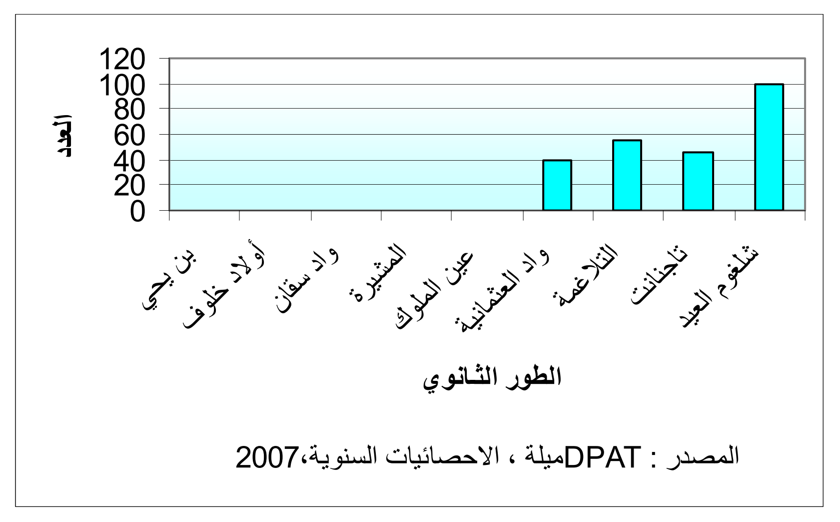
حصة الطور المتوسط 495 قسم تتراوح هي الأخرى بين 9 و 154 قسم أدناه ببلدية بن يحي عبد الرحمان و أعلاه بشلغوم العيد.

الطور الابتدائي أكثر كثافتا من سابقيه و يحصد لوحده أكثر من نصف الأقسام بتعداد وصل إلى1070 قسم أدناها موجود ببلدية بن يحي عبد الرحمان و أعلاها ببلدية شلغوم العيد.

عموما نلاحظ أن هناك تدرج منطقي في عدد الأقسام من طور إلى آخر فكل طور هو تقريبا ضعف الطور الذي يليه مباشرتا في السلم التعليمي .







المصدر : DPATميلة ، الاحصائيات السنوية،2007

☒ توزيع معدل شغل القسم حسب البلديات

تبعا للتوزيع المجالي للأقسام المستعملة عبر البلديات الملاحظ أعلاه . يطرح التساؤل البديهي حول كيف أثر هذ التوزيع على معدل شغل القسم بكل بلدية و بكل طور تعليمي؟ .

للإجابة على هذا السؤال قمنا بإنجاز الجدول رقم : 90 و الذي يبين ما يلي :

- الطور الابتدائي : هناك 6 بلديات تسجل معدلاً أقل من ذلك المسجل على مستوى الإقليم و هي: بن يحي عبد الرحمان (24) ، أولاد خلوف و عين الملوك (26) ، المشيرة (29) ، واد العثمانية (31) و واد سقان (32).
- الطور المتوسط (هناك أربع بلديات سجلت معدل أعلى من متوسط الإقليم و هي: بن يحي 66 تلميذ/قسم، أولاد خلوف ، التلاغمة ، تاجنانت ب 51 تلميذ/ قسم.
- الطور الثانوي : هناك بلدية فقط تعدت متوسط الإقليم و هي: بلدية واد العثمانية

الجدول 14

إقليم شلغوم العيد معدلات شغل القسم **حسب البلديات و حسب أطوار التعليم سنة 2007**			
البلدية	**معدل شغل القسم**		
	الابتدائيات	**المتوسطات**	**الثانويات**
بن يحي عبد الرحمان	24	**66**	
أولاد خلوف	26	**51**	
عين الملوك	26	38	
المشيرة	29	41	
واد العثمانية	31	44	**37**
واد سقان	32	43	
التلاغمة	**35**	**51**	33
شلغوم العيد	**35**	46	33
تاجنانت	**35**	**51**	30
الاقليم	**33**	**47**	**33**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

إضافة للأطوار الثلاثة للتعليم العام و التقني ، تدعمت المنظومة التعليمية للإقليم منذ 1986 بمعهد جهوي لتكوين الأئمة يقع بالتلاغمة و تصل طاقته إلى 300 مقعد .

كما تنتشر 53 مدرسة قرآنية تغطي كل البلديات، و تستغل في تحفيظ القرآن الكريم تتراوح بين 2 و 12 مدرسة لكل بلدية كما هو مبين في الجدول رقم (91)

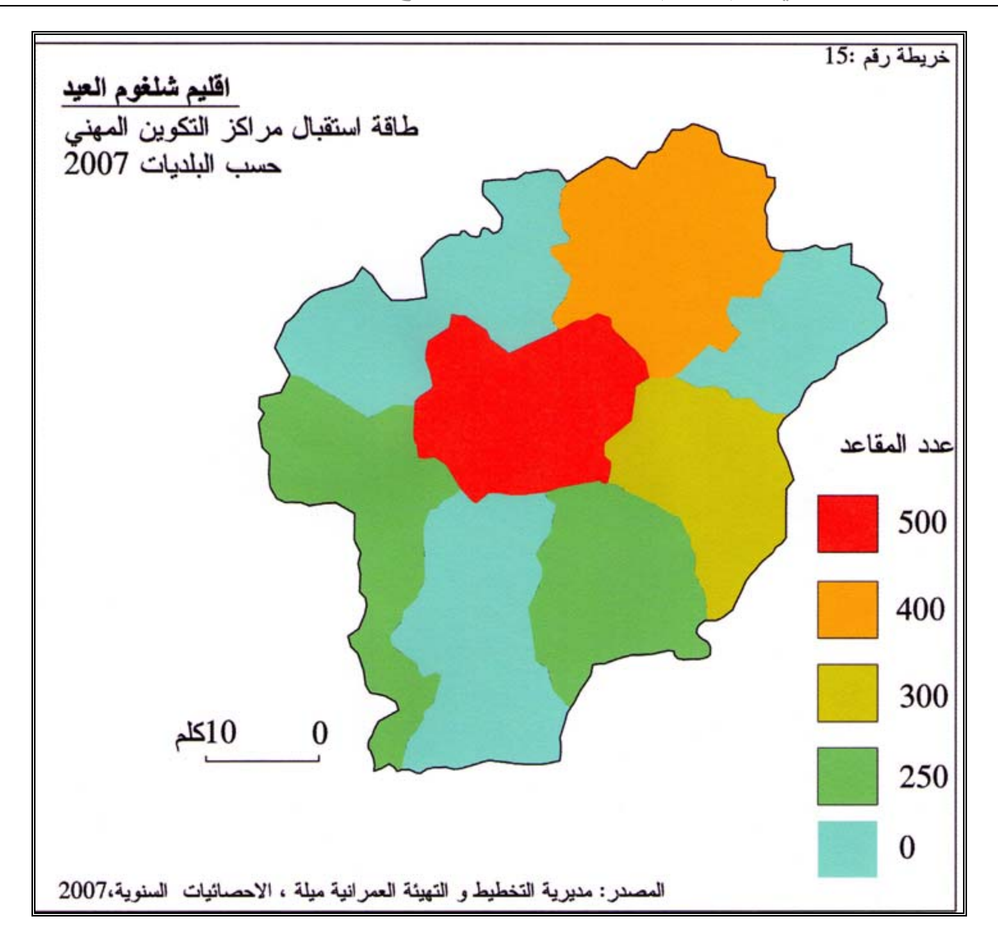
الجدول 15

إقليم شلغوم العيد توزيع عدد المدارس القرآنية حسب البلديات 2007	
البلدية	**عدد المدارس القرآنية**
أولاد خلوف	2
المشيرة	3
بن يحي	3
التلاغمة	4
واد سقان	5
عين الملوك	5
تاجنانت	8
واد العثمانية	11
شلغوم العيد	12
المجموع	**53**

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007

VI) التكوين المهني

تتشكل قدرات الإقليم في مجال التكوين المهني من 6 مراكز بطاقة استقبال تصل إلى 1700 مقعد موزعة على 5 بلديات فقط منها مركزين (2) بشلغوم العيد و مركز واحد بكل من تاجنانت ، التلاغمة ، واد العثمانية و المشيرة. هذا التوزيع يزداد أكثر تباينا ،إذا أخذنا بعين الاعتبار عدد المقاعد لكل بلدية. كما هو موضح على الخريطة رقم : 15



استقبلت هذه المراكز سنة 2007 ما يزيد عن 1359 متربص(80% من حجم العرض الكلي) في 20 تخصصاً من ضمن 119 تخصص في التكوين المهني تعرضه مدونة التخصصات ، تشهد هذه المراكز درجات مختلفة من التشبع حيث استقبل مركزي شلغوم العيد 518 متربص ، مركز التلاغمة 308 متربص، بينما يقل الإقبال على مركز المشيرة (168 متربص) ، مركز واد العثمانية (232 متربص) و مركز تاجنانت (135 متربص).

رغم ثبات عدد مراكز التكوين المهني العمومية خلال الفترة 1999-2007 إلا أنها شهدت عملية توسيع حيث رفعت قدرات الاستقبال بها من 1550 مقعد إلى 1700 مقعد .

كما ساهم القطاع الخاص خلال الفترة نفسها بتقديم ما بين 200 و 480 مقعداً في 3 مدارس ، بلغ أعلاها سنة 2005 إلا أنها أغلقت و لا توجد حاليا أية مساهمة للقطاع الخاص في مجال التكوين المهني.

كما استقبلت هذه المراكز خلال سنة 2007 ما يربو عن 1333 متربص في إطار التمهين لدى المؤسسات الخاصة و العامة .

على عكس التكوين الإقامي، الذي لا يعرف إقبال كبير، كما بينته الاحصائيات أعلاه فإن التمهين بصيغه : (تمهين لدى المؤسسات، تمهين موجه للنساء الماكثات بالبيوت ، تمهين بالدروس المسائية ، تمهين عن طريق اتفاقيات مع المؤسسات) يعرف إقبالا كبيراً لكونه يتلائم و الاحتياجات الحقيقية للسكان ، و للتوضيح فقد تقدمت مؤسسات التكوين المهني للاقليم خلال دورة فيفري 2009 بعروض تضمنت 323 مقعداً في التمهين لدى المؤسسات ، 250 مقعداً لتكوين النساء الماكثات بالبيوت ، 127 مقعداً لتقديم تكوين عبر دروس مسائية، و 100 مقعد في صيغة تكوين عن طريق اتفاقيات مع المؤسسات مثل المؤسسات العقابية. و قد عرفت هذه العروض إقبالا متبايناً من صنف إلى آخر ، حيث بلغت نسبة المسجلين الراغبين في مزاولة الدروس المسائية 240 % من حجم العرض ، 137% من العرض في مجال التمهين لدى المؤسسات ، 56% من العرض بالنسبة للنساء الماكثات في البيوت و لم تسجل أية اتفاقية بشأن التكوين بصيغة الإتفاقيات مع المؤسسات .

هذا التنويع في منتوجات نشاطات هذه المراكز بما يتلائم و مستجدات المحيط الاقتصادي نلمسه في نوعية التخصصات المعروضة ، حيث نالت التخصصات المتعلقة بالبناء و الأشغال العمومية أهتمام المتربصين، تأتي بعدها تقنيات الإدارة و التسيير، فيما احتلت الفلاحة الرتبة الثامنة في حجم الطلب على التخصصات.

تنويع في التخصصات مزج بتنويع في الشهادات المتحصل عليها ، مما يفتح الباب أمام كل المستويات التعليمية و حتى لغير المتعلمين للحصول على حرفة تساعد هم في ضمان دخل محترم لهم و لأسرهم.

VII) المرافق الصحية

توصي الهيئات الدولية ،و خاصة منها هيئات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية، الدول و الحكومات على إدماج التنمية الصحية ضمن مخططاتها التنموية، لما لهذا العنصر من تأثير في التنمية البشرية و عليه تسعى الدول لبناء منظومة صحية تساهم في الرفع من المستوى الصحي لسكانها، و تكون من جهة أخرى قد حققت إلتزامها في تحقيق واحد من أهداف التنمية المستدامة مع نهاية 2015.

من أهم عناصر المنظومة الصحية ، المرافق اللازمة لممارسة النشاطات الصحية و سوف نحاول تحليل هذا العنصر عبر منطقة بحثنا.

من أجل تسيير قطاع الصحة عبر ولاية ميلة غداة إنشاءها قسم تراب الولاية إلى ثلاث قطاعات صحية منها القطاع الصحي بشلغوم العيد الذي يشمل تراب 9 بلديات من جنوب ولاية ميلة و هو مجال ينطبق بالضبط على مجال دراستنا مما يدعم تحديدنا لمنطقة البحث .

في سنة 1999 كان القطاع الصحي بشلغوم العيد يتشكل من :

- ☒ مستشفيين بطاقة 191 سرير
- ☒ 4 عيادات متعددة الخدمات
- ☒ 9 مراكز صحية
- ☒ 45 قاعة علاج
- ☒ 57 صيدلية عامة و خاصة

هذا العرض من التجهيزات على اختلاف أنواعها و بالنظر للوزن الديمغرافي الذي كان موجودا سنة 1999 سمح بتحقيق ما يلي :

الجدول 16

إقليم شلغوم العيد مستويات التجهيز الصحي **سنة 1999**		
نوع التجهيز	معدل الاقليم	المعيار الوطني
مستشفى	سرير / 1318 نسمة	1 سرير / 500 نسمة
عيادة متعددة الخدمات	1/ 62929 نسمة	48000/1 نسمة
مركز صحي	1/ 27968 نسمة	12000/1 نسمة
قاعة علاج	1/ 5594 نسمة	2000/1 نسمة

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 1999

بمقارنة ما تحقق من معدلات حسب نوع التجهيز مع المعيار الوطني نستنتج حجم النقص المسجل من هذه التجهيزات على مستوى الاقليم.

إن توزيع هذه التجهيزات، يخضع في الحقيقة إلى طبيعة الخدمات التي تقدمها لمرتفقيها، و بهذا المنطق نجد مثلا توزيع قاعات العلاج أكثر كثافة و انتشاراً من عدد المراكز الصحية، ذلك أن خدمات المرفق الأول جوارية بينما لا تسمح طبيعة الخدمات الاستشفائية التي تقدمها المستشفيات بنشرها على غرار قاعات العلاج مثلا. و لهذا كان توزيعها كما هو مبين بالجدول رقم :93

الجدول17

إقليم شلغوم العيد توزيع المرافق الصحية حسب البلديات **1999**						
البديات	**عدد السكان في 1999/12/31**	**المستشفى**	**عدد الأسرة**	**عدد ع,م,خ**	**عدد المراكز الصحية**	**عدد قاعات العلاج**
التلاغمة	41237	0	0	0	1	4
واد سقان	12370	0	0	0	1	5
المشيرة	11997	0	0	1	0	5
شلغوم العيد	68889	1	71	1	2	7
واد العثمانية	37446	1	120	1	2	7
عين الملوك	13357	0	0	0	1	4
تاجنانت	44498	0	0	1	1	8
أولاد خلوف	11301	0	0	0	1	2
بن يحي عبد الرحمان	10622	0	0	0	0	3
المجموع	**251717**	**2**	**191**	**4**	**9**	**45**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 1999

و من أجل معرفة تطور المؤشرات السابقة الذكر حاولنا قياسها مرة ثانية سنة 2007 من خلال استغلال الجدول رقم :94 فكانت النتائج كما يلي :

تدني العرض في عدد الأسرة بالمستشفيات زاد من الضغط على الأسرة إلى 1362 نسمة / سرير

تحسن في مؤشر عدد السكان لكل عيادة متعددة الخدمات، مرده إلى إلغاء المراكز الصحية من الخريطة الصحية و تصنيف الموجود منها في فئة العيادات المتعددة الخدمات مما رفع مؤشرها إلى 23726 نسمة / عيادة متعددة الخدمات.

كما زاد الضغط على قاعات العلاج الموجودة و التي لم تعرف تطورا في عددها الاجمالي، رغم فتح البعض منها قابله غلق مثيلاتها في بلديات مختلفة. كما يبينه الجدول رقم (94) و الخريطة رقم (16).

الجدول18

إقليم شلغوم العيد توزيع المرافق الصحية حسب البلديات **2007**						
البلديات	**مستشفى**	**عدد الأسرة**	**عيادات متعددة الخدمات**	**منها مزودة بعيادة للولادة**	**عدد الأسرة**	**عدد قاعات العلاج**
التلاغمة			2	1	12	3
واد سقان			1			5
المشيرة			0	1	10	5
شلغوم العيد	1	119	4	1	40	7
واد العثمانية	2	373	1			8
عين الملوك			1			4
تاجنانت			2	1	12	7
أولاد خلوف			1			1
بن يحي			0			5
المجموع	**3**	**492**	**12**	**4**	**74**	**45**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007


إقليم شلغوم العيد
خريطة رقم :16
توزيع التجهيزات الصحية
حسب البلديات
واد العثمانية
عين الملوك
واد سقان
بن يحي عبد الرحمان
شلغوم العيد
التلاغمة
تاجنانت
أولاد خلوف
المشيرة
قاعات العلاج
8
5
1
عيادات متعددة الخدمات
4
2
1
مستشفيات
2
1
0 10كلم
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ميلة ، الاحصائيات السنوية ، 2008

للعلم فإنه و في إطار سياسة إصلاح المنظومة الصحية فقد تم حل القطاعات الصحية و تعويضها بمؤسسات أصغر للتسيير الجواري تعتمد عل فصل نشاط العلاج الجواري على النشاط الاستشفائي و عليه فقد عرفت منطقة البحث إنشاء 4 مؤسسات منها مؤسستين استشفائيتين الأولى لتسيير مستشفى شلغوم العيد و الثانية لتسيير مستشفى واد العثمانية .

أما المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بتاجنانت فتتكفل بالقطاع على مستوى ثلاث بلديات تشكل دائرة تاجنانت ، المؤسسة الرابعة هي المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بشلغوم العيد و تتكفل بنشاط العلاج و الخدمات الأولية لكل من دائرتي شلغوم العيد و التلاغمة.

تضاف إلى هذه المؤسسات، مؤسسة استشفائية متخصصة في الأمراض العقلية بواد العثمانية و التي تبلغ طاقتها 283 سرير.

القطاع الخاص، في مجال الصحة، بدأ في الظهور بالإقليم عبر"**المصحة الدولية**" الموجودة بشلغوم العيد و التي تقدم خدمات استشفائية و علاجية .

و خلاصة القول، يبدو أن الخدمة الصحية تعرف تدهوراً لدى القطاع العمومي في حين تشهد تحسناً لدى القطاع الخاص، و هو ما يشهد عليه تكاثر عدد الأطباء الخواص و انتشارهم عبر الاقليم إذ بلغ عددهم سنة 2007 ، زهاء 98 طبيب منهم 31 طبيب مختص.

VIII) السكن :

أ- تطور الحضيرة السكنية

بلغت الحضيرة السكنية بإقليم البحث 39719 مسكن سنة 1998 ،و هو ما يقابله معدل لشغل المسكن الواحد ب 6.14 نسمة أفضل من ذلك المسجل على مستوى ولاية ميلة (6.29 نسمة/مسكن) و أسوء من المعدل الوطني بالتاريخ نفسه (5.79).

حسب البلديات، يتراوح هذا المعدل ما بين 5.95 في بلدية شلغوم العيد و 6.73 بأولاد خلوف ، عموما هناك 3 بلديات (شلغوم العيد ، التلاغمة ، تاجنانت) سجلت معدلات أقل من معدل الإقليم و باقي البلديات تراوحت القيم المسجلة بها بين 6.25 و 6.73 نسمة / مسكن كما هو مبين بالجدول رقم : 95 و الشكل رقم : 7.

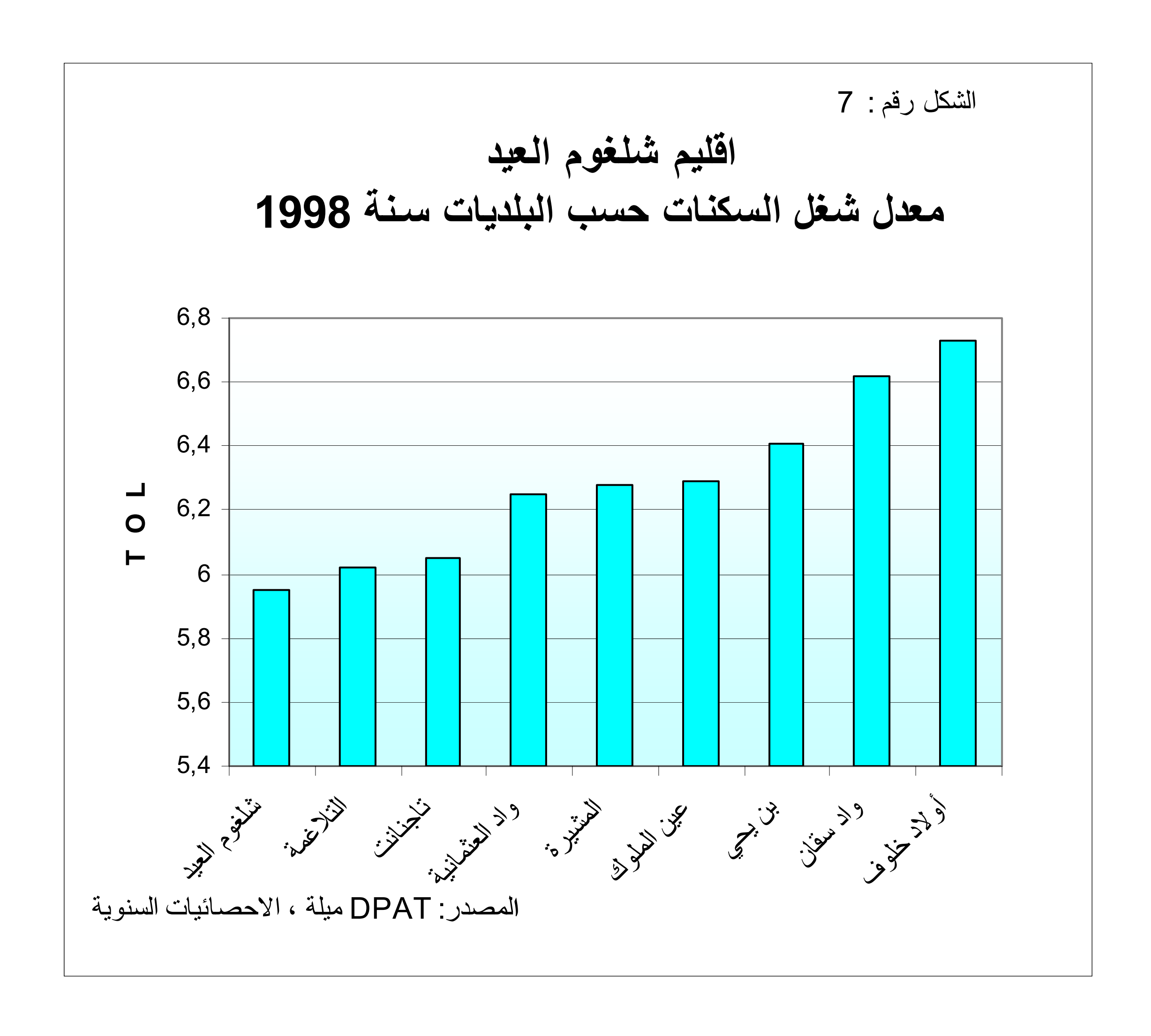
الجدول19

اقليم شلغوم العيد

معدل شغل المسكن حسب البلديات سنة 1998

البلدية	عدد السكان	عدد السكنات	TOL
شلغوم العيد	66384	11158	5,95
التلاغمة	40846	6782	6,02
تاجنانت	43151	7135	6,05
واد العثمانية	35934	5745	6,25
المشيرة	11683	1859	6,28
عين الملوك	12716	2022	6,29
بن يحي	10222	1595	6,41
واد سقان	11792	1780	6,62
أولاد خلوف	11058	1643	6,73
الاقليم	**243 786**	**39 719**	**6,14**
الولاية	**674 480**	**107 233**	**6,29**
الجزائر			**5,79**

المصدر: DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 1998



و في سنة 2007 بلغت الحضيرة السكنية 53287 مسكن أي بزيادة مطلقة بلغت 13568 مسكن و هو ما يبلغ تقريبا زيادة بـ 1360 مسكن في كل سنة ما بين 1998 و 2007.

هذه الزيادة مكنت من تحسين معدل شغل المسكن الواحد إلى 5.34 أفضل دائما من نظيره المسجل على مستوى ولاية ميلة و البالغ 5.58 نسمة/مسكن. و باعتبار تحقيق هدف بلوغ معدل 5 نسمة/ مسكن و باعتبار وتيرة الانجاز المسجلة في الفترة 1998-2007 ، فإنه نسجل عجز ب 3655 وحدة سكنية تتطلب مدة ثلاث سنوات لسد العجز، دون الأخذ بعين الاعتبار الزيادة الديمغرافية و تعويض السكنات الهشة.

مجاليا و حسب البلديات سجلت بلديتين فقط معدل أفضل من معدل الإقليم و يتعلق الأمر بشلغوم العيد (4.71) و تاجنانت (4.90) بينما تراوحت القيم المسجلة لدى باقي البلديات بين 5.42 و 7.15 ، كأعلى قيمة بالإقليم، و التي سجلت ببلدية أولاد خلوف. كما هو مبين بالجدول و الشكل التاليين :

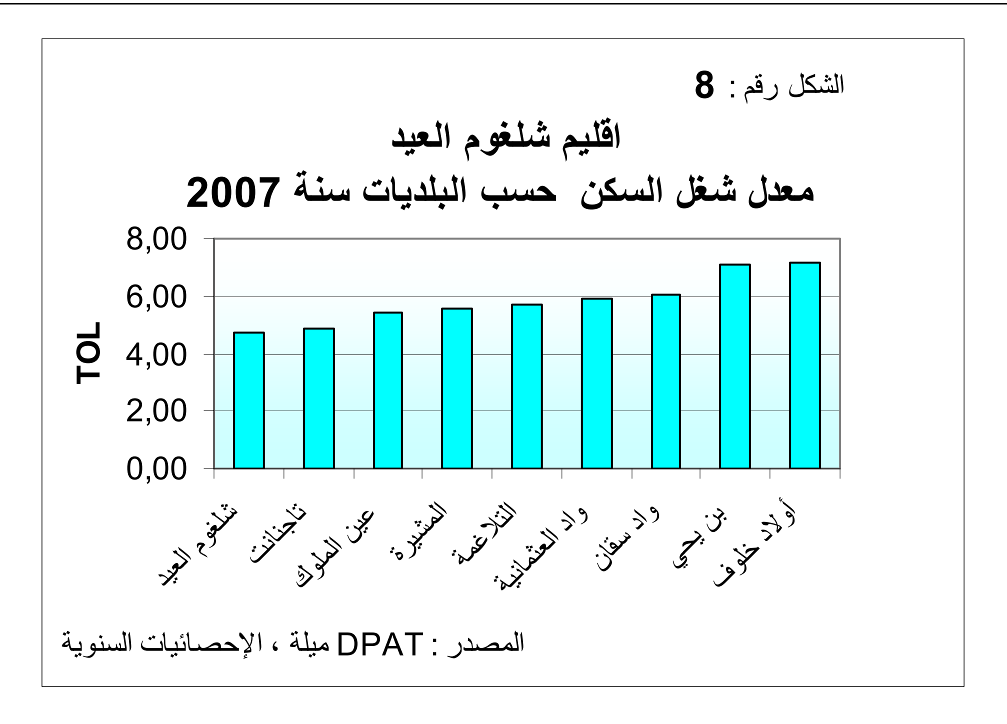
الجدول20

اقليم شلغوم العيد

معدل شغل المسكن حسب البلديات سنة 2007

البلديات	عدد السكان	عدد السكنات	TOL
شلغوم العيد	79274	16830	4,71
تاجنانت	51720	10563	4,90
عين الملوك	14505	2677	5,42
المشيرة	13201	2361	5,59
التلاغمة	46496	8169	5,69
واد العثمانية	41848	7068	5,92
واد سقان	13384	2210	6,06
بن يحي	11633	1641	7,09
أولاد خلوف	12649	1768	7,15
الاقليم	**284710**	**53287**	**5,34**
الولاية	**772708**	**138511**	**5,58**

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007



ب- تطور معدل شغل المسكن الواحد

من الجدول رقم : 97 و الخريطة رقم :17 و بمقارنة المعدلين المتحصل عليهما لكل بلدية سنتي 1998 و 2007 نجد ما يلي :

بلدية أولاد خلوف و رغم أنها سجلت أسوء المعدلات في السنتين المرجعيتين فقد سجلت أيضا تدهوراً في معدلها ب0.42 نقطة ، مرفوقة ببلدية بن يحي عبد الرحمان، التي و إن سجلت المرتبة السابعة و الثامنة على التوالي فقد خسرت 0.48 نقطة . و هما بلديتان تتطلبان برنامجاً خاصاً لوقف التدهور، في مرحلة أولى، ثم محاولة تحسين المعدل في المرحلة الثانية .

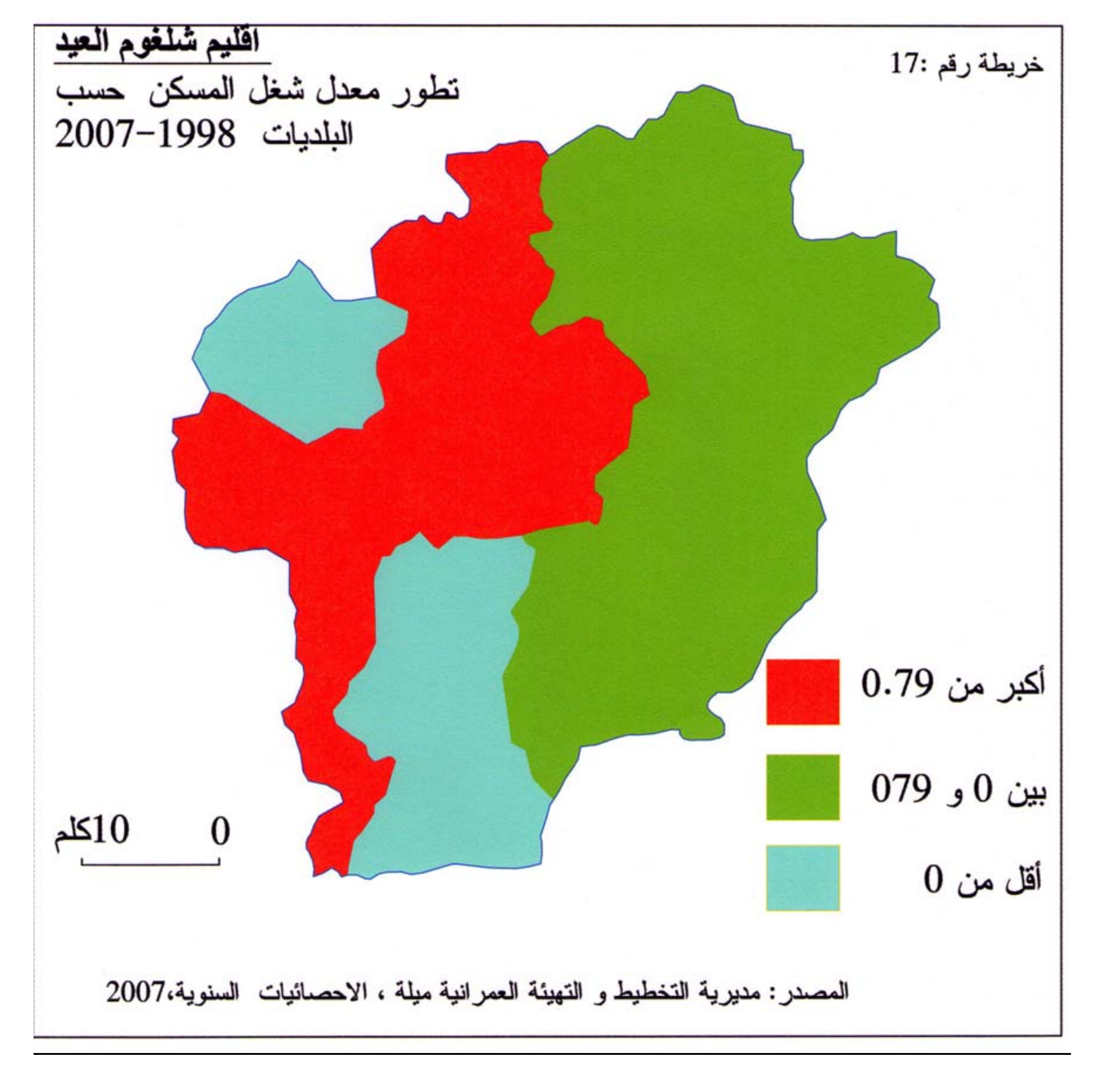
أربع بلديات سجلت تحسناً في معدلاتها لكنها تبقى أقل من معدل التحسن المسجل على مستوى الاقليم، يتعلق الأمر ببلديات : المشيرة ، التلاغمة واد سقان (دائرة التلاغمة) و واد العثمانية.

ثلاث بلديات سجلت تحسناً في معدلاتها أفضل من ذلك المسجل على مستوى الاقليم ، حيث ربحت بين التاريخين المرجعيين ما بين 0.87 نقطة و 1.24 نقطة كأعلى قيمة و سجلت ببلدية شلغوم العيد والتي تحتل المرتبة الأولى دائما. رغم أنها تسجل أعلى كثافة سكانية بالاقليم .

الجدول21

اقليم شلغوم العيد تطورمعدل شغل المسكن حسب البلديات 2007-1998			
البلدية	**TOL 1998**	**TOL 2007**	**تطور TOL 98-07**
بن يحي	6,41	7,09	-0,68
أولاد خلوف	6,73	7,15	-0,42
التلاغمة	6,02	5,69	0,33
واد العثمانية	6,25	5,92	0,33
واد سقان	6,62	6,06	0,56
المشيرة	6,28	5,59	0,69
عين الملوك	6,29	5,42	0,87
تاجنانت	6,05	4,90	1,15
شلغوم العيد	5,95	4,71	1,24
الاقليم	6,14	5,34	0,79
الولاية	6,29	5,58	0,71

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2007،1998



IX) المرافق الإدارية

تنتشر المرافق الادارية عبر الاقليم حسب المستويات الإدارية للمراكز المتواجدة بها، فهناك المرافق التي تكون على المستوى البلدي كدار البلدية ، الدرك الوطني ، الحرس البلدي .

و هناك المرافق الإدارية التي تتواجد بمراكز مقرات الدوائر مثل : مرفق الدائرة ، مرفق الشرطة ، الحماية المدنية ، فروع المصالح الخارجية للوزارات (الري ، الفلاحة ، الأشغال العمومية ، البناء و التعمير ، مفتشية أملاك الدولة ، مصالح الضرائب ، مؤسسة سونلغاز ، الجزائرية للمياه) فرع وكالة الضمان الاجتماعي ، فروع البنوك (بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية ، صندوق التوفير و الاحتياط) ، مفتشيات التعليم الابتدائي.

هناك نوع من المرافق لا يتواجد إلا في عاصمة الاقليم و يقدم خدماته لكامل تراب الإقليم يتعلق الأمر: بالمحكمة ،مركز إعادة التربية ، المحافظة العقارية ، مصلحة مسح الأراضي ، مفتشية العمل ، فرع الوكالة الوطنية للتشغيل ، مكتب الخطوط الجوية ، فرع صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ، فرع الصندوق المحلي للتعاون الفلاحي .

X) المرافق الثقافية و الرياضية

من بين الوظائف الأساسية للمدن ، الوظيفة الثقافية، حيث تزداد المدن إشعاعا كلما توفرت بها هياكل من الوزن الثقيل، كالمسارح و دور الثقافة و المتاحف و غيرها ، لكن الملاحظ في مجال دراستنا هو النقص الفادح سواءا كميا أو نوعيا في مثل هذه المرافق إذ تختصر في 10 دور للشباب تستقبل 3553 منخرط لممارسة نشاطات متعددة (الرسم ، الموسيقى ، المطالعة ...) .

من حيث المرافق الرياضية، هناك قاعة متعددة الرياضات بشلغوم العيد ، ثلاث ملاعب ، 10 ساحات لعب ، 18 ماتيكو ، 3مركبات رياضية جوارية، بكل من التلاغمة ، واد سقان و تاجنانت. بينما تنعدم المسابح نهائيا .

من حيث منشآت العبادة، ينتشر 71 مسجدا عبر تراب الاقليم، يتراوح انتشارها بين 3 مساجد بكل من بن يحي عبد الرحمان و المشيرة 18 مسجدا بشلغوم العيد. تتدعم هذه المرافق بزاويتين للعلوم الدينية بكل من واد سقان و التلاغمة.

XI) النشاطات الخدمية

أ- التوزيع العام للنشاطات الخدمية :

حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري لسنة 2005 ، ينشط عبر تراب الإقليم 9378 متعاملاً (يمثلون 36% من المتعاملين المسجلين على مستوى ولاية ميلة) في مجال تجارة الجملة ، تجارة التجزئة ، الخدمات ، الإنتاج ، الاستيراد و التصدير و الحرف ، أكثر من نصفهم (51%) ينشطون في مجالات تجارة التجزئة، متبوعين من حيث الأهمية العددية بنشاطات الخدمات (29%) ، و يقتسم الباقي بين الإنتاج ب (9%) ، تجارة الجملة ب (7%) ، الاستيراد و التصدير (2%) و الحرف التقليدية ب (2%).

مجاليا تعرف هذه الأنشطة تركزا معتبرا بالمراكز الحضرية ، حيث نجد أكثر من 90 % منها تتركز بأربع مدن هي على الترتيب: شلغوم العيد ، تاجنانت ، التلاغمة و واد العثمانية . تختص مدينة شلغوم العيد بأكثر من 40% .

تقتسم 10 % الباقية بين 5 بلديات بنسب متفاوتة، تسجل أعلاها بعين الملوك ب 66 متعامل(3.2%) متبوعة ببلدية واد سقان ب 38 متعامل (2.5%) ، المشيرة ب 19 متعامل (1.9%) و أخير بلدية بن يحي و أولاد خلوف ب 7 و 5 متعاملين على الترتيب و بنسب أقل من 1% كما هو مبين في الجدول رقم :98 و الشكل رقم : 9.

الجدول **22**

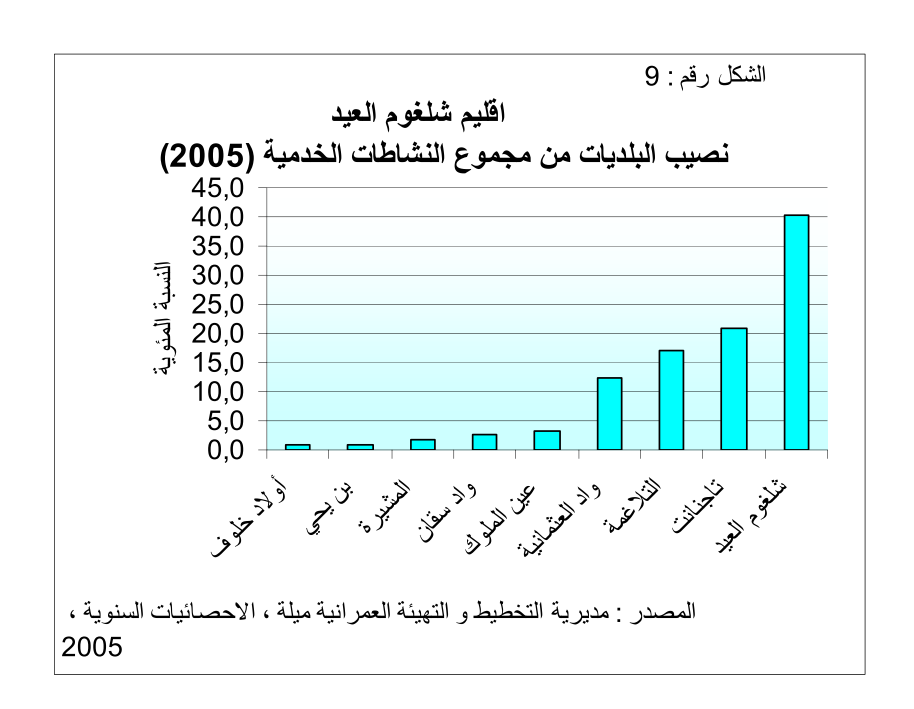
اقليم شلغوم العيد

توزيع النشاطات الخدمية حسب البلديات

2005

البلدية	الانتاج	الحرف	تجارة الجملة	استيراد و تصدير	تجارة التجزئة	الخدمات	المجموع	%
أولاد خلوف	5		3		36	34	78	0,8
بن يحي	7	2	2	1	38	32	82	0,9
المشيرة	19	2	4	2	93	58	178	1,9
واد سقان	38	4	8	12	115	60	237	2,5
عين الملوك	66	11	5	3	141	78	304	3,2
واد العثمانية	125	25	39	18	607	357	1 171	12,5
التلاغمة	177	21	45	27	855	480	1 605	17,1
تاجنانت	102	87	70	79	1 057	557	1 952	20,8
شلغوم العيد	301	46	469	67	1 859	1 029	3 771	40,2
المجموع	**840**	**198**	**645**	**209**	**4 801**	**2 685**	**9 378**	100,0

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2005



يسمح التوزيع السالف الذكر، بكثافة متوسطة تقدر ب34 متعامل لكل 1000 نسمة ، و تتباين هذه الكثافة من بلدية لأخرى بين 6 متعامل / 1000 نسمة في أولاد خلوف و 50 متعامل/1000 نسمة في شلغوم العيد كما هو موضح بالجدول التالي :

الجدول 23

اقليم شلغوم العيد عدد المتعاملين / 1000 نسمة حسب البلديات 2005	
البلدية	متعامل/1000 نسمة
أولاد خلوف	6
بن يحي	7
المشيرة	14
واد سقان	18
عين الملوك	22
واد العثمانية	29
التلاغمة	36
تاجنانت	39
شلغوم العيد	50
الإقليم	**34**

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2005

ب- التوزيع حسب نوع النشاط و حسب البلديات

o تجارة التجزئة :

يمثل نشاط تجارة التجزئة، النشاط الأكثر انتشارا بين البلديات بتعداد 4801 تاجر، و هو ما يمثل 17 تاجر / 1000 نسمة ، تفوقت 3 بلديات فقط عن هذا المعدل، هي: بلدية شلغوم العيد ب 24 تاجر /1000 نسمة، كأعلى مستوى يسجل بالإقليم متبوعة بتاجنانت (21) و التلاغمة ب (17) ، أما المعدلات الباقية فتتراوح بين 15 تاجر/1000 ن بوادي العثمانية و 3 تاجر/1000 ن ببن يحي و أولاد خلوف كما هو موضح بالجدول رقم :100

أما التخصصات التجارية الأكثر انتشارا ، فقد تبين أن 44 % من تجار التجزئة ينشطون في مجال تجارة المواد الغذائية، متبوعين من حيث الأهمية ب 17% في مجال بيع الملابس ، المجوهرات ، مواد جلدية و مواد التجميل ، 9% أدوات منزلية ، 9% قطع الغيار و ملحقات الصيانة و التصليح ، 7% في لوازم و تجهيزات المكاتب ، 5% في بيع التجهيزات و مواد البناء و الأشغال العمومية و 4 % (191 تاجر) تجارة غير قارة و الباقي أي 5% ينشطون في تجارة متنوعة أخرى.

الجدول24

اقليم شلغوم العيد عدد تجار التجزئة/1000 نسمة حسب البلديات 2005			
البلدية	عدد تجار التجزئة	عدد السكان	تاجر/1000 نسمة
أولاد خلوف	36	12261	3
بن يحي	38	11333	3
المشيرة	93	12857	7
واد سقان	115	13006	9
عين الملوك	141	14133	10
واد العثمانية	607	40462	15
التلاغمة	855	44864	19
تاجنانت	1057	49641	21
شلغوم العيد	1859	76084	24
المجموع	**4801**	**274641**	**17**

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2005

o الخدمات :

يعتبر ثاني نشاط من حيث الأهمية العددية بتعداد 2685 متعامل بما يمثل 9.8 متعامل/1000 نسمة ، واسع الانتشار بنسب تراوحت بين 2.8 متعامل/1000 نسمة في أولاد خلوف و 13.5 متعامل/1000 نسمة في شلغوم العيد ، 3 /9 بلديات تسجل مؤشر أعلى من معدل الإقليم و يتعلق الأمر بالتلاغمة (10.7) ، تاجنانت (11.2) و شلغوم العيد (13.5 متعامل/1000 نسمة)كما هو مبين بالجدول رقم : 101.

عن أهم أنواع الخدمات الأكثر ترددا نسجل النسب التالية :

37% نشاط النقل ، 25% الإطعام والإيواء ، 15 % الاتصالات و توزيع المطبوعات ، 23% تتوزع بين مجالات الصحة الحيوانية و البشرية ، الدراسات الاستشارات و المساعدة ، الترقية العقارية و نشاطات الحزم و التعليب.

الجدول25

اقليم شلغوم العيد عدد متعاملي الخدمات/1000 نسمة حسب البلديات 2005			
البلدية	عدد متعاملي الخدمات	عدد السكان	متعامل/1000 نسمة
أولاد خلوف	34	12261	2,8
بن يحي	32	11333	2,8
المشيرة	58	12857	4,5
واد سقان	60	13006	4,6
عين الملوك	78	14133	5,5
واد العثمانية	357	40462	8,8
التلاغمة	480	44864	10,7
تاجنانت	557	49641	11,2
شلغوم العيد	1 029	76084	13,5
المجموع	**2 685**	**274641**	**9,8**

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2005

o <u>الانتاج</u> :

840 متعامل في نشاطات الانتاج (28% من مجموع الولاية) ، يتركزون في 4 بلديات بنسبة 84 % هي على الترتيب، من حيث الأهمية، شلغوم العيد ، التلاغمة ، واد العثمانية و تاجنانت. بينما تتوزع 16% الباقية بين عين الملوك 8 % ، 5% لواد سقان و 2% للمشيرة و 1% لكل من بن يحي عبد الرحمان و اولاد خلوف.

أما عن طبيعة النشاطات الممارسة فيأتي نشاط البناء و الأشغال العمومية و إنتاج مواد البناء في المقدمة ب62% و هو ما يؤكد قدرات الإقليم في مجال البناء و الأشغال العمومية ، متبوعا بإنتاج المواد الغذائية (11%) ، 11% كذلك في إنتاج مواد فلاحية ، غابية ، تسمين صناعي و الصيد ثم 5% في استغلال المناجم و المحاجر ، 3% عدانة ، 2 % تأثيث و خشب ، أواني منزلية ، خرداوات ، 2% للجلود و النسيج و 3 % في مجالات أخرى للإنتاج.

o <u>تجارة الجملة :</u>

بلغ عدد الناشطين في مجال تجارة الجملة 645. بما يمثل 54% من تجار الجملة للولاية، و بما يمثل كذلك 23 تاجر /10000 نسمة . تتميز بالتركيز الشديد بشلغوم العيد حيث يتجمع بها 73% (469تاجر)، متبوعتا بتاجنانت ب 11% (14 تاجر/10000 نسمة) ثم التلاغمة و واد العثمانية بنسبة 7% و 6% على التوالي بينما لا يتعدى عدد التجار –العشرة- في كل بلدية من البلديات الأخرى كما هو مبين بالجدول رقم : 202

يختص هؤلاء التجار بنسبة كبيرة منهم (81%) في تجارة الجملة للمواد الغذائية و الباقي ينشطون في مجالات متنوعة من هذه التجارة.

من مجموع تجار الجملة المتركزين بشلغوم العيد، ينشط 87% منهم في تجارة الجملة للمواد الغذائية.

الجدول26

اقليم شلغوم العيد عدد تجار الجملة/10000 نسمة حسب البلديات 2005			
البلدية	عدد تجار الجملة	عدد السكان	متعامل/10000 نسمة
أولاد خلوف	3	12261	2
بن يحي	2	11333	2
المشيرة	4	12857	3
واد سقان	8	13006	6
عين الملوك	5	14133	4
واد العثمانية	39	40462	10
التلاغمة	45	44864	10
تاجنانت	70	49641	14
شلغوم العيد	469	76084	62
المجموع	**645**	**274641**	**23**

المصدر :DPAT ميلة ، الاحصائيات السنوية لولاية ميلة ، 2005

- الاستيراد و التصدير

ينشط بالاقليم 209 متعامل في مجال الاستيراد و التصدير. يمثلون 65% من متعاملي ولاية ميلة في هذا مجال ، 70% منهم يتركزون في كل من تاجنانت و شلغوم العيد ، حيث تفوقت تاجنانت ب38% منهم ثم شلغوم العيد ب 32% ، التلاغمة 13% ، واد العثمانية 9 % ، 6% لواد سقان و 2 % لباقي البلديات. علما أنه لايوجد أي متعامل في هذا النشاط بأولاد خلوف.

ينشط منهم 35% في مجال قطع الغيار ، الميكانيك و الكهرباء ، 17% في الآلات و المنتوجات النسيجية و الجلدية ، 16% في آلات البناء و الأشغال العمومية، 8% في المنتوجات الفلاحية ، 8% في المنتوجات الغذائية و 16% الباقية في مجالات متنوعة .

- النشاطات الحرفية

45% من المتعاملين في النشاطات الحرفية عبر ولاية ميلة يتركزون بإقليم البحث.بما يمثل 198 حرفي مسجل بالمركز الوطني للسجل التجاري ، 98 % منهم يمارسون نشاطات حرفيةلانتاج السلع و 2% الباقية يمارسون حرف فنية و تقليدية شعبية.

يتركز أغلب حرفيي الإقليم ببلدية تاجنانت بنسبة 44% ، ثم شلغوم العيد بـ 23% ثم واد العثمانية ب 13% و عين الملوك ب6% و الباقي أي 3% لباقي بلديات الاقليم.

ت- التجارة غير القارة :

لسد العجز في النشاطات التجارية الذي لاحظناه أعلاه ، انتشرت في المدن الحضرية للإقليم شبكة من الأسواق الأسبوعية قصد تلبية حاجيات سكان البلديات الريفية المجاورة من جهة و بيع منتوجاتهم المرتكزة بالأساس على تجارة المواشي من جهة أخرى .

هذه الشبكة من الأسواق تشكل مورد مالي هام للبلديات المتواجدة بها إذ تساهم في ميزانية البلدية و تسمح بتمويل مشاريع تنموية ، كما أنها تعمل على تقليص البطالة .

أسواق الإقليم عرفت ديناميكيات متباينة مستفيدتا من موقعها الجغرافي ، حيث سمحت ظواهر السطح بامتداد طرق النقل البري و الحديدي " و قد تسببت هذه العوامل في نشوء عدد من مدن الأسواق تعيش أساسا على اقتصاديات التبادل التجاري بين إقليمين متكاملين هما التل و الصحراء "[46]

و قد أبرزت العديد من البحوث [47] التي أجريت على إقليم دراستنا أن بعض أسواق المنطقة عرفت تحولات كبرى مستفيدتا في ذلك من مرحلة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر و أصبحت أسواق بإشعاع إقليمي و حتى وطني منها السوق الأسبوعي بتاجنانت الذي يختص في تجارة الجملة و التجزئة للألبسة و التجهيزات و الأدوات المنزلية ، على الخصوص المستوردة منها ، إذ تعتبر هذه الأسواق بمثابة موزع للسلع المستوردة ،في ظل توسع عمليات الاستيراد و غياب هياكل للتوزيع، و يقصده تجار التجزئة المحليين و من الولايات المجاورة، للتموين بالسلع . كما عرف سوق الجملة للخضر و الفواكه بشلغوم العيد انتعاشا، في ظل انسحاب الدولة من عمليات التوزيع و يعتبر بمثابة الممون الرئيسي لتجار التجزئة في الخضر و الفواكه و مكان لتبادل السلع بالنسبة لتجار الجملة.

تقدر الدراسات المشار إليها أعلاه أن عمالة السوقين تتراوح بين 4000 و 5000 منصب شغل و هو ما يوازي بعض المركبات الصناعية الكبرى.

XII) التباينات المجالية

من أجل إعطاء صورة عامة عن مستويات التنمية التي وصلت إليها بلديات الإقليم، قمنا بالاستعانة بجملة مؤشرات ، بوضع خريطة للتباينات المجالية .

المؤشرات المستعملة :

هناك 4 فئات من المؤشرات التي استعنا بها في إنشاء مصفوفة التباينات المجالية و هي :

---

[46] **محمد الهادي لعروق** ، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1984 ، الجزائر ص 23-24

[47] دراسة **فاطمة الزهراء بيدي** ، التنظيم الترابي و التنمية المحلية بولاية ميلة ، ماجستير ، 1998 ، جامعة منتوري قسنطينة ، 195 ص
و دراسة حجيرة الياس ، أحواض الحياة في الجزء الجنوبي لولاية ميلة ماجستير ، 2002 ، جامعة منتوري قسنطينة ، 178 ص. و
دراسة نايلي سهام و أخريات ، استقطاب اقليمي و وظائف جديدة للأسواق في الجزائر ، السوق الأسبوعي بتاجنانت و سوق الجملة للخضر و الفواكه بشلغوم العيد ، مذكرة تخرج في التهيئة الاقليمية ، معهد علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، 1997.

1. مؤشرات سكانية : يتعلق الأمر بمعدل النمو السكاني للفترة 1977-2008 ، حصة البلدية من الوزن الديمغرافي للإقليم ، الكثافة السكانية سنة 2008 ، نسبة صافي الهجرة للفترة 87-1998

2. مؤشرات اقتصادية : أخذنا بعين الاعتبار معدل الزيادة السنوية لمناصب الشغل للفترة 87-1998 ، حصة البلدية من المساحة الفلاحية للإقليم ، نصيب الفرد من المساحة الفلاحية ، متوسط حجم المستثمرات الفلاحية ، حصة البلدية من الوحدات الصناعية ، كثافة الطرق البلدية.

3. مؤشرات مالية تنموية : و قد اعتمدنا على المؤشرات التالية : حصة البلدية من الغلاف الكلي ل PPDRI ، نصيب الفرد من PCD ، حصة البلدية من أموال التمويل الذاتي (l'autofinancement) ، نصيب الفرد من أموال التمويل الذاتي (l'autofinancement) ، حصة البلدية من إعانة الولاية ، نسب استهلاك إعانات الولاية ، نصيب الفرد من إعانات FCCL، تكلفة إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ، حصة البلدية من استثمارات CNAC ، عدد المستفيدين من جهاز ANGEM، حصة البلدية من إعانات ANGEM، حصة البلدية من دعم المنتوجات الفلاحية .

4. مؤشرات مستوى التجهيز: تضم هذه الفئة ما يلي : نصيب الفرد اليومي من المياه الصالحة للشرب ، نسبة الربط بشبكة التطهير ، معدل عدد سيارات الأجرة / 1000 نسمة ، نسبة الربط بشبكة الكهرباء ، نسبة الربط بشبكة الغاز الطبيعي ، الكثافة الهاتفية ، معدل شغل القسم بالمستوى الابتدائي ، معدل شغل المسكن ، حصة البلدية من النشاطات الخدمية ، الكثافة التجارية العامة ، كثافة تجار التجزئة .

و بعد ترتيب البلديات حسب هذه المؤشرات و حساب مجموع الرتب لكل منها تحصنا على ما يلي :

تحصلت بلدية شلغوم العيد على أحسن مجموع ب99 نقطة، متبوعة ببلدية تاجنانت ب112 نقطة، فبلدية التلاغمة ثم واد العثمانية ، واد سقان ، عين الملوك ، المشيرة ، أولاد خلوف و أخيرا بلدية بن يحي عبد الرحمان ب211 نقطة . و باستعمال كل فئة من المؤشرات على حدى تبين لنا ما يلي :

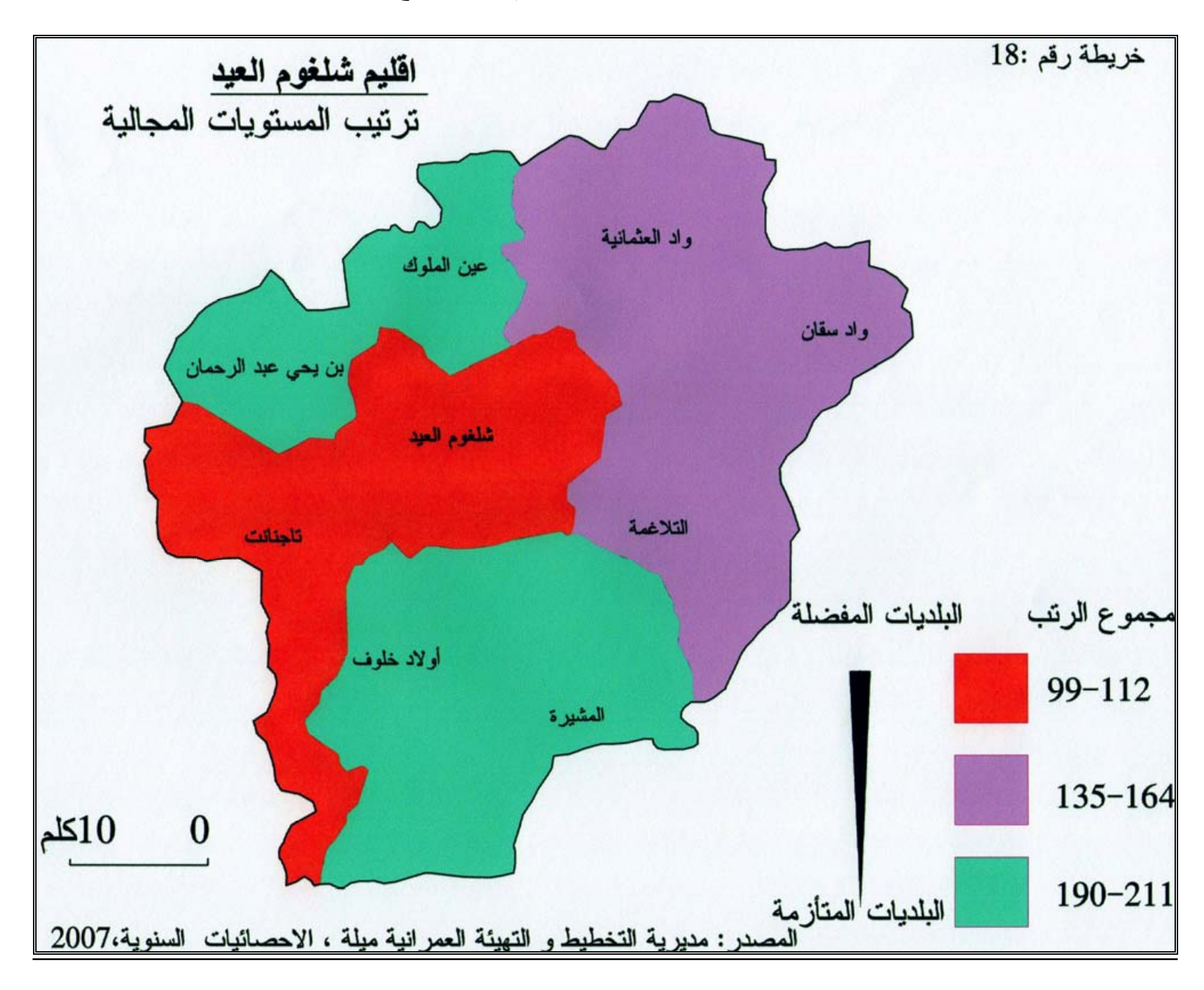
باستعمال المؤشرات السكانية وجدنا أن البلديات حافظت على مواقعها ،كما في الترتيب الكلي، و كان الفارق الأقصى بينهما 27 نقطة . أما باستعمال المؤشرات الاقتصادية، فقد لاحظنا تقارب الوضعيات حيث لم يتعد الفارق من 15 نقطة . أما المؤشرات المالية فقد بينت الفارق الكبير بين أغنى بلدية و أفقرها بـ 45 نقطة ، أما أكبر تباين بين البلديات فقد وضحته مؤشرات مستوى التجهيز و كان الفارق 59 نقطة .

عموما يمكن من خلال مصفوفة التباينات تمييز 3 فئات من البلديات و هي :

الفئة الأولى: و هي البلديات التي تحصلت على مجموع الرتب محصور بين 99 و 112 نقطة ، تظم بلدية شلغوم العيد في المقدمة متبوعة ببلدية تاجنانت و قد احتلت بلدية شلغوم العيد المرتبة الأولى في 16 مؤشر و المرتبة الثانية في 5 مؤشرات أما بلدية تاجنانت فاحتلت المرتبة الأولى في 6 مؤشرات و المرتبة الثانية في 12 مؤشر. و هي البلديات التي يمكن أن نسميها البلديات المفضلة.

الفئة الثانية : و هي البلديات التي تحصلت على مجموع الرتب محصور بين 135 و 164 نقطة و تضم بلديات التلاغمة ، واد العثمانية و واد سقان و تتميز بحالة متوسطة من حيث جميع المؤشرات تتطلب دعما أكثر من حيث المجهود التنموي و يمكن أن نطلق عليها بالبلديات الواعدة .

الفئة الثالثة: و هي البلديات التي تحصلت على مجموع الرتب محصور بين 190 و 211 نقطة و تضم بلديات عين الملوك ، المشيرة ، أولاد خلوف و بن يحي عبد الرحمان و قد تحصلت على المراتب الأخيرة في جل المؤشرات و خاصتا منها مؤشرات مستوى التجهيز مما يتطلب برنامج خاص لدفعها إلى طريق التنمية و تتميز هذه البلديات بكونها بلديات هامشية تقع إلى الشمال أو إلى الجنوب من الإقليم، و هي بهذا بعيدتا عن محور التنمية الممتد بالاتجاه شرق غرب ، و يمكن أن نطلق عليها " البلديات المتأزمة" و الخريطة رقم 18 توضح ما سبق ذكره.



خلاصة الفصل

عموما ،انعكست مجهودات مختلف البرامج التنموية في تحسين الخدمات و رفع نوعيتها (زيادة نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب ، رفع نسبة ربط المساكن بمختلف الشبكات ، تحسين ظروف التمدرس بشكل جزئي حيث لاحظنا تدهور الوضعية عبر مؤسسات التعليم المتوسط التي بقي بها معدل شغل القسم مرتفعا إذ بلغ سنة 2007 ، 47 تلميذ / قسم.

على العكس من هذا فقد لاحظنا أن المرافق الصحية لم تعرف التطور المطلوب على الرغم من إعادة التنظيم الهيكلي الذي خضعت له مؤخرا ، و يبدو أن هذا القطاع يمر بمرحلة انتقالية تتسم بالتوجه أكثر نحو تعزيز الهياكل التابعة للقطاع الخاص و هو ما يدل عليه التزايد المستمر للعيادات الخاصة و التي تقدم خدماتها الطبية و حتى الاستشفائية منها (مثل العيادة الدولية CILM).

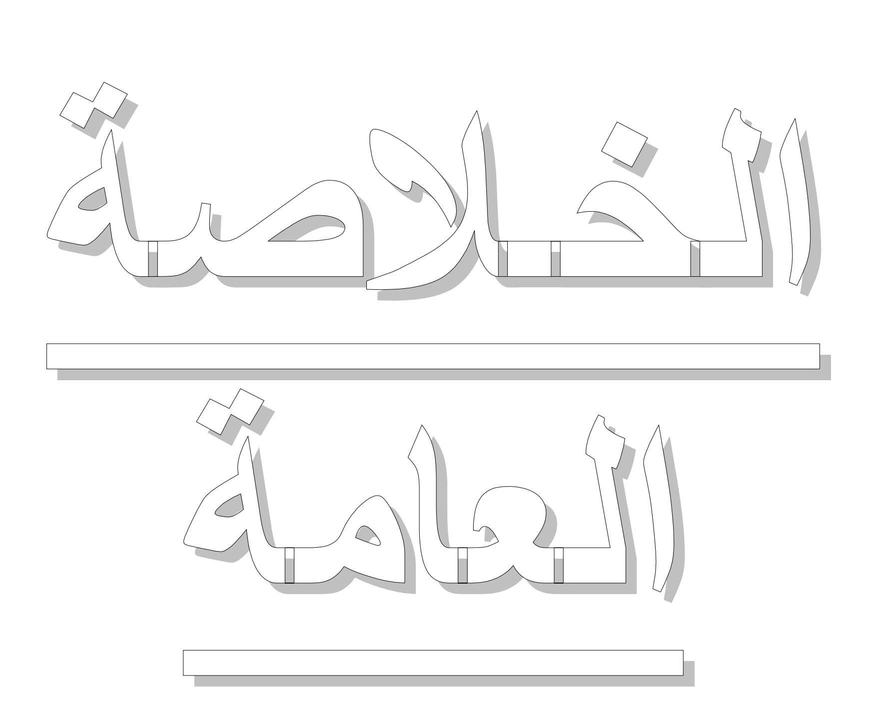
التكوين المهني من جهته و إن لم يعرف زيادة معتبرة في عدد هياكله ، فإنه حاول الاستجابة للطلبات المتزايدة و هذا بتنويع خدماته بما يتلائم و المحيط الاقتصادي الجديد.

التحولات طالت قطاع السكن من خلال تحسين معدل شغل المسكن بخفضه من 6.14 سنة 1998 إلى 5.34 سنة 2007.

الأولويات المسطرة في عملية التنمية همشت العديد من القطاعات، كما هو الحال في قطاعات الثقافة و الرياضة و السياحة و غيرها و التي بقيت الكثير من البلديات تفتقر حتى لأدنى المرافق منها. و هو ما يعاب على نموذج التنمية المعمول به حاليا ، الذي ركز كل مجهوداته في قطاعات محددة، و إهماله لبقية القطاعات، على الرغم من أن هذا التركيز، على القطاعات نفسها، لم يرفع من خدماتها إلى المستوى المطلوب و مكنها من النمو الذاتي المستمر و الدائم ، و بقيت تلتهم المزيد من الأموال على حساب باقي القطاعات.

أما في الجانب المتعلق بترقية النشاطات الاقتصادية، فقد ساهمت مختلف الأجهزة و الفاعلين في بعث -- و لو بشكل جزئي – حركية في النشاطات التجارية و الخدمية و الانتاجية يعبر عنها عدد التجار المتزايد و انتشار الخدمات والحرف و تنوعها و ازدهار الأسواق، و هو ما زاد من حركية الإقليم و جاذبيته.

مجاليا ، بينت خريطة التباينات المجالية مدى الشرخ الموجود بجسم الإقليم من حيث الإمكانيات المتوفرة بالمركز المشكل من بلدية شلغوم العيد في رأس الترتيب و القطب الرئيسي مدعما ببلدية تاجنانت التي أظهرت قدرات تنموية معتبرة ، و بين البلديات الهامشية التي تعاني من ركود كلي رغم المحاولات و الجرعات المالية التي ضخت في جسمها الذي لا يبدو أنه يتعافى في القريب العاجل.


الخلاصة
العامة

الخلاصة العامة

من خلال تشريح مختلف العناصر التي تضمنها هذا البحث، و التي تعد محاور أساسية في عملية التنمية المحلية، يمكن حصر الاتجاهات العامة لهذه العملية في النقاط التالية :

- تحول في مفهوم التنمية المحلية و انتشار استخدامه من المجال العلمي إلى المجال الإعلامي و الإداري ؛
- تحول في صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية من عون لتنفيذ قرارات مركزية إلى إطار – ولو نظريا فقط – لصياغة استراتيجية التنمية المحلية ؛
- تعدد الأجهزة و المتدخلون في التنمية المحلية بما يسمح باستغلال أفضل للقدرات و الطاقات المحلية و تنويع مصادر الدخل و تثمين الموارد الطبيعية و المالية المحلية ؛
- تحول في الإطار التشريعي و المؤسساتي بما يفتح المجال أمام متدخلون جدد ؛
- إشراك أكبر للمجتمع المدني و المواطنين ؛
- ضعف القدرات المالية للجماعات المحلية مما يرهن تدخلاتها بمدى إعانة الدولة لها؛
- عدم أهلية الهياكل المكلفة بعملية التنمية المحلية مما انعكس في ضعف وتيرة انجاز المشاريع؛
- سيطرة الدولة عبر أجهزتها و هياكلها على عملية التنمية المحلية ؛
- ضعف التنسيق بين المتدخلين مما أدى إلى نقاط تقاطع و نقاط ظل؛
- ضعف التخطيط و التسرع في صياغته؛
- ارتباط العملية التنموية بالظروف الخارجية (سعر البترول) تتوسع بصعوده و تنكمش بانخفاظه؛
- غياب استراتيجية وطنية في التنمية المحلية و انحصار التدخلات فقط في مناطق الضغط الاجتماعي.

عبر حالة بحثنا – إقليم شلغوم العيد – فقد سجلنا مدى الفارق الكبير بين الإمكانيات و الموارد المحلية الطبيعية منها و البشرية و المالية بين البلديات و هو ما نعكس في شكل تباينات مجالية من حيث مستوى التجهيز و الجاذبية الاقتصادية لكل منها.

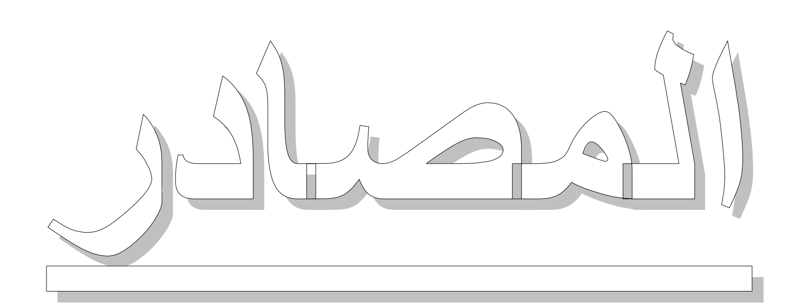
و يبدو لنا ، أن الموارد الطبيعية تجذب إليها الموارد المالية و ينتج عن تفاعلهما مزيدا من التركز للسكان و النشاطات ، و ليس بإمكان أي فاعل في التنمية المحلية بتغيير هذا الإتجاه، إلا عبر تدخل قوي، في شكل منشآت مهيكلة، بإمكانها أن تلعب دور محوري في خلق بؤر تنموية جديدة. و لن يتأتى هذا في ظل الظروف الحالية إلا من خلال فاعل قوي مثل الدولة، ذات الإمكانيات المالية الضخمة .

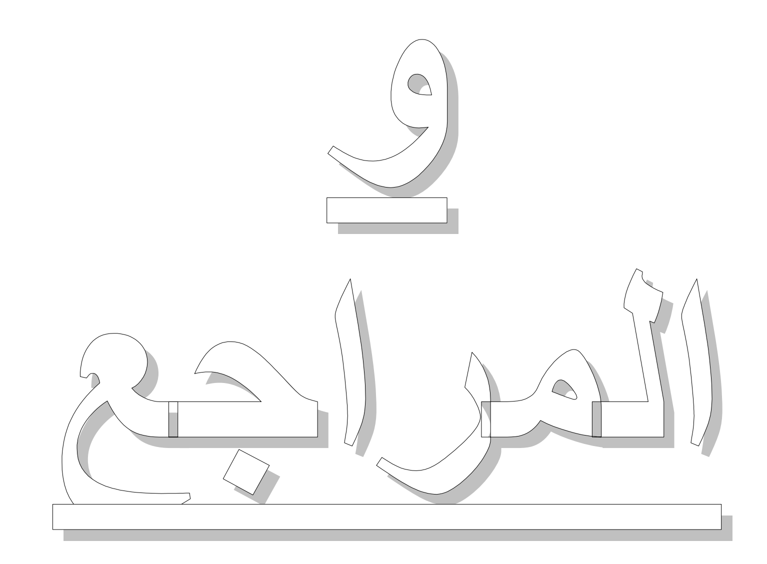
و في غياب مثل هذا التدخل و الاكتفاء بعمليات نقطية ضعيفة، كما هو الحال عليه الآن ، فإن العامل التاريخي و توزيع الموارد الطبيعية تبقى هي العناصر المتحكمة في عملية التنمية المحلية.

و في سبيل تصحيح الاتجاهات المسجلة أعلاه ، ينبغى إعادة ترتيب البيت، بما يضمن تحولا جذريا في العملية التنموية و نقترح في هذا المجال ما يلي :

- ❖ إصلاح المالية المحلية، بما يضمن مصادر مالية محلية،بإمكانها تمويل مشاريع ضخمة تغير من وجه الإقليم .
- ❖ إنشاء مؤسسة لتنسيق جهود مختلف الفاعلين في التنمية المحلية و تدعيمها بالوسائل اللازمة (خبراء في مختلف المجالات ذات الصلة ، سلطة إلزامية على مختلف الفاعلين).
- ❖ تثمين أكبر للقدرات المحلية (طبيعية ، مادية ، تنظيمية).

هي عناصر بمقدورها ، متى كانت الإرادة السياسية اللازمة حاضرة ، أن تؤدي إلى بعث تنمية محلية حقيقية.


المصادر


و
المراجع

المصادر و المراجع

I) المصادر و المراجع باللغة العربية :

1. الكتب

☒ **فتحي عبد العزيز أبو راضي و عيسى علي ابراهيم ،** جغرافية التنمية البيئية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 2004 ، 329 ص

☒ **ليونال بالو ترجمة محمد الصغير غانم** ، الجزائر في ما قبل التاريخ ، مطبعة دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 2005، 189 ص

☒ **محمد الهادي لعروق** ، مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران ، ENAL و OPU ، الجزائر ، 1984، 445 ص.

2. الرسائل الجامعية :

☒ **أحمد بوعشيبة** ، المالية المحلية في الجزائر و مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1991 .

☒ **السعيد فكرون** ، استراتيجية التصنيع و التنمية بالمجتمعات النامية – حالة الجزائر- دراسة نظرية. رسالة دكتوراه الدولة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2005.

☒ **زهير صايفي ،** واقع التنمية المحلية بالمناطق الريفية الجبلية في شمال ولاية ميلة دراسة حالة بلديات (حمالة ، شيقارة ، ترعي باينان ، عميرة أراس ، تسالة لمطاعي ، مينار زارزة ، تسدان حدادة) ، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري، قسنطينة ،2003.

☒ **فاطمة الزهراء بيدي** ، التنظيم الترابي و التنمية المحلية ، رسالة ماجستير ، معهد علوم الأرض ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 1998.

☒ **لياس حجيرة** ، أحواض الحياة في الجزء الجنوبي لولاية ميلة ، حالة بلديات : شلغوم العيد ، التلاغمة ، وادي العثمانية ، المشيرة ، واد سقان و عين الملوك ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2002.

☒ **محمد بن مالك** ، ميزانية البلدية ، مذكرة ماجستير ، معهد الحقوق ، جامعة الجزائر،الجزائر، 1995 .

☒ **ناصر فتحي** ، التنمية المحلية و تأثيرها في تنظيم المجال بولاية الطارف ، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2002.

3. المذكرات :

☒ **أسماء زيتوني** ، الاختلالات المجالية و أثرها على التنمية بولاية ميلة ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2007.

☒ **خاف ا وهيبة و آخرون** ، استقطاب إقليمي و وظائف جديدة للأسواق في الجزائرحالة السوق الأسبوعي بتاجنانت و سوق الجملة للخضر و الفواكه اليومي بشلغوم العيد ، معهد علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، 1995.

☒ **عماد بن ايدير ،** التنمية الفلاحية في دائرة التلاغمة ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2007.

☒ **عبد ا بونعاس ، فاتح زاوي** ، دراسة مجال ريفي مهمش في السهول العليا : حالة بلدية حديثة النشأة أولاد خلوف ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2004.

☒ **نادية بوربيع و ميمية جري** ،التهيئة الترابية و الاستثمار الخاص بولاية ميلة ، كلية علوم الأرض و الجغرافيا و التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2003.

☒ **نبيل عابد ، محمد سعيدي** ، ولاية ميلة التجهيز الصحي و التنظيم المجالي ، معهد علوم الأرض ، جامعة قسنطينة ، 2001.

4. <u>وثائق إدارية :</u>

☒ **رسالة الوكالة** ، نشرية تصدر عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(**ANGEM**) ، الأعداد: 01 ، 02 ، 03.

☒ **عبد الكريم بجاجة** ، خريطة القبائل القديمة للشرق الجزائري 1887-1863

☒ **مجلة السكن** ، مجلة إعلامية لوزارة السكن و العمران ، العدد 03 مارس 2009.

5. <u>دراسات إدارية :</u>

☒ استراتيجية التنمية المحلية المستدامة لولاية ميلة ، CENEAP ، 2007

II)<u>المصادر والمراجع باللغة الفرنسية</u>

1. **<u>Ouvrages</u>** :

☒ **Alain BOUDIN** , La question locale , puf, 2000, 253 pages

☒ **Cristophe Demazière**, Du local au global, l'hermattan , 1996, 382 pages.

☒ **Marc COTE** les mutations rurales en Algérie : le cas des hautes plaines de l'Est , 2eme édition , 1981, opu , Alger.

☒ **Marc COTE** , l'Algérie ou l'espace retourné ,Média plus, Algérie , 352pages , 1993.

- **Mihoub MEZOUAGHI**, Les territoires productifs en question-s: Transformations occidentales et situations maghrébines,Maisonneuve & Larose, 2007, 264pages.

2. **Articles :**

- **Kamel MOULAI**, les contraintes de l'action publique locale en Algérie : cas des communes de la wilaya de Tizi ouzou , Revue campus N° 11/08 , Université Mouloud Maameri , Tizi ouzou.
- **Marc COTE** , Développement, Environnement,Aménagement en Algérie in bulletin des sciences geographiques N°7 , 2001 , INCT, Algérie,
- **Salah Eddine CHERRAD** , les plans communaux de développement et gouvernance des territoires urbains : cas de Constantine , Revue du laboratoire d'aménagement du territoire N° 4/2005-2, Université de Mentouri , Constantine .

3. **Thèses et mémoires** :

- **Hafid LAYEB**, Dynamique urbain et promotion administrative en Algérie , thèse doctorat d'Etat , université de constantine , 1996, 318 pages.
- **Khaled SOLTANE** , L'investissement local et dynamique des territoires : cas de constantine, PGS ,Faculté des sciences économiques et des sciences de gestion , Université Mentouri , Constantine ,2007.

4. **Etudes administratives**

- **DPAT Mila** , Programme de développement des Communes urbaines de la wilaya de Mila , 2007.
- **DPAT Mila** ,Programme d'appui au développement rural des Communes rurales de la wilaya de Mila , 2007.

5. **Documents administratifs :**

- direction des transports , Plan de transport de la wilaya de Mila ,2008.
- **DPAT Mila** , Annuaires statistiques éditions 1999 ,2000 ,2001 ,2002 ,2003 ,2004 ,2005 ,2006 ,2007 , Mila
- **P . ALGUIER** , Notice concernant les communes du département de Constantine ,1927, 144 pages.

6. **Sites Internet :**

- www.algerie-ancienne.com
- www.ansej.org.dz
- www.cnac.dz
- www.pmeart-dz.org
- www.joradp.dz
- www.shatharat.net
- www.ulum.nl
- www.majliselouma.dz
- www.univ-batna.dz
- www.abhcsm.dz


الملاحق

ملحق رقم: 1

المؤشرات المستعملة في إنجاز المصفوفة

مؤشرات سكانية

1. معدل النمو السكاني للفترة 1977-2008
2. حصة البلدية من سكان الاقليم
3. الكثافة السكانية
4. نسبة صافي الهجرة للفترة 1987-1998

مؤشرات اقتصادية

5. معدل الزيادة السنوية لمناصب الشغل بين 1987 و 1998
6. حصة البلدية من المساحة الفلاحية للإقليم
7. نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية
8. متوسط حجم المستثمرات الفلاحية
9. حصة البلدية من الوحدات الصناعية
10. كثافة الطرق البلدية

مؤشرات مالية تنموية

11. حصة البلدية من الغلاف الكلي لـPPDRI
12. نصيب الفرد من استثمارات PCD
13. حصة البلدية من مجموع أموال التمويل الذاتي (l'autofinancement)
14. نصيب الفرد من أموال التمويل الذاتي (l'autofinancement)
15. حصة البلدية من إعانة الولاية
16. نسبة استهلاك إعانة الولاية
17. نصيب الفرد من إعانة FCCL
18. تكلفة إنشاء مؤسسة مصغرة في إطار ANSEJ
19. حصة البلدية من مجموع مشاريع CNAC
20. حصة البلدية من عدد مشاريع ANGEM
21. حصة البلدية من استثمارات ANGEM
22. حصة البلدية من دعم المنتوجات الفلاحية

مؤشرات مستوى التجهيز

23. نصيب الفرد اليومي من المياه الصالحة للشرب
24. نسبة ربط المساكن بشبكة التطهير
25. كثافة سيارات الأجرة
26. نسبة ربط المساكن بالكهرباء
27. نسبة ربط المساكن بالغاز الطبيعي
28. الكثافة الهاتفية
29. معدل شغل القسم بالابتدائيات
30. معدل شغل المسكن
31. حصة البلدية من النشاطات الخدمية
32. الكثافة التجارية العامة
33. كثافة تجار التجزئة

مصفوفة التباينات المجالية

	المؤشرات															
البلدية	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
شلغوم العيد	2	1	1	3	4	1	9	9	1	8	6	9	1	2	2	5
تاجنانت	1	2	2	1	1	4	8	7	2	2	4	7	2	1	6	8
التلاغمة	3	3	3	4	7	5	7	4	5	5	3	4	4	4	3	6
واد العثمانية	5	4	4	6	5	1	6	2	4	9	8	8	3	3	8	7
واد سقان	4	6	6	2	3	7	4	1	3	7	2	5	5	5	1	1
عين الملوك	6	5	5	5	9	7	5	8	7	3	9	6	6	6	5	2
المشيرة	7	7	8	7	2	5	2	5	6	4	7	3	8	9	9	9
أولاد خلوف	8	8	9	8	6	1	1	3	7	6	5	2	7	7	7	3
بن يحي	9	9	7	9	8	9	3	6	7	1	1	1	9	8	4	4

	المؤشرات																	
البلدية	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	مجموع الرتب
شلغوم العيد	1	7	1	1	1	2	2	1	1	3	3	1	7	1	1	1	1	99
تاجنانت	4	8	4	2	2	3	3	3	6	1	1	2	7	2	2	2	2	112
التلاغمة	3	5	2	4	4	7	4	4	2	5	2	2	7	5	3	3	3	135
واد العثمانية	2	2	2	6	5	1	7	2	3	7	5	4	5	6	4	4	4	152
واد سقان	7	4	5	9	9	6	1	7	9	2	6	6	6	7	6	6	6	164
عين الملوك	7	1	8	7	6	4	8	5	7	9	7	7	2	3	5	5	5	190
المشيرة	7	3	9	4	6	9	6	6	4	4	4	5	4	4	7	7	7	194
أولاد خلوف	5	9	7	3	3	8	9	8	5	6	8	8	2	9	9	9	8	204
بن يحي	6	6	5	7	8	4	5	9	7	8	9	9	1	8	8	8	8	211

المصدر : من إنجاز الطالب باستغلال نتائج المؤشرات المستعملة

ملحق رقم : 2

إقليم شلغوم العيد

تطور الحجم السكاني للتجمعات السكانية من 1977 إلى 2008

المراكز	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
شلغوم العيد	21376	29896	41733	54423
تاجنانت	9933	18935	30342	41629
التلاغمة	8684	14709	19909	25997
واد العثمانية	8400	13343	18077	22810
جامع لخضر	1158	4986	9826	14263
أولاد سمايل	1324	5325	8469	9500
عين الملوك	1256	3355	5232	7242
المشيرة	998	2529	4802	6922
واد سقان	1258	2979	4721	6320
جبل عقاب	1816	2955	3807	5985
حمانة ضابية	0	0	0	2883
قرية بن بولعيد	0	2555	2862	2625
أولاد خلوف	744	1374	1985	2619
بلاد يوسف	1057	1693	2511	2442
بن يحي عبد الرحمان	798	1141	1993	2235
بومالك	0	978	2965	1679
درفول	0	0	1322	1431
ذراع الطبال	0	0	1170	1369
سمارة	0	0	0	1154
مشتى الطين	0	881	1163	1106
الشرعة	0	0	1010	1100
خلوطة	0	839	1063	1042
بوعزيز خليفة	0	0	0	1021
فيض نافع	0	1112	1126	929
دمبر	0	0	0	845

المراكز	**تعداد 1977**	**تعداد 1987**	**تعداد 1998**	**تعداد 2008**
أولادعرامة	0	0	0	634
مشتى بلخير	0	0	0	570
لغرابة	0	713	0	0
المجموع	**58802**	**110298**	**166088**	**220775**
مجموع سكان الإقليم	132500	181989	244398	285794
نسبة السكان المجمعين إلى المجموع العام	44,38	60,61	67,96	77,25

المصدر: DPAT ميلة، نتائج التعدادات السكانية،1977-1987-1998-2008

ملحق رقم 3 :

تعيين المؤسسة	حالة المؤسسة	عمالة- ملاحظات
النجاح SARL	تغيير النشاط	مركز تعبئة قارورات الغاز
مؤسسة محمد أوسعيد	تغيير النشاط	مشروبات غازية
SNC SGSIM	متوقفة	البناء المعدني
بوخبوز SNC	متوقفة	نجارة
مؤسسة مرواني	متوقفة	وحدة بلاط
مؤسسة بجاوي علي	متوقفة	وحدة طلاء
مؤسسة أوشريف	متوقفة	وحدة عجائن غذائية
SNCمهرة	متوقفة	مشروبات غير كحولية
مؤسسة مهرة عبد الحميد	متوقفة	أدوات كهرومنزلية
مؤسسة سخري السعيد	متوقفة	وحدة جليد
مؤسسة بن عياش	متوقفة	بلاط
SARL transmarbre	متوقفة	تحويل الماربر
مؤسسة بورواق موسى	متوقفة	لفائف حديدية
مؤسسة سعدون	متوقفة	ملبنة
مؤسسة العمري زقار	متوقفة	بلاط
هنكل الجزائر		464
بو الصوف Milaveta		33
مطحنة سنابل السلام		52
مطحنة بن سالم علي		9
مطحنة وصال		9
الجزيرة للنسيج		7
مؤسسة خطابي		حضيرة مقاولة
EDIMCO		بيع مواد البناء
SNC Kadiplast		حضيرة مقاولة
ANP		وحدة أحذية
CCLS		محطة بذور
مؤسسة لعمارة		غسل و تشحيم
مؤسسة بوعروج		نجارة
مؤسسة سجال و بلغول		حضيرة
مؤسسة لوطاني		حضيرة
مؤسسة طناش		حضيرة
مؤسسة بن صاف		حضيرة
مؤسسة بن سعيد		حضيرة
SAPTA		قاعدة امداد
الاخوة أوشريف		مخزن

تعيين المؤسسة	حالة المؤسسة	عمالة- ملاحظات
ENGOA		قاعدة حياة
ميلة SGI		حضيرةSGI
مؤسسة مدور		حضيرة
مؤسسة طمين عبد العزيز		حضيرة خردوات
SARL FBVM		حضيرة خشب و زجاج
مؤسسة سايح مدور بن سقان أحمد بودراع أحمد مؤسسة حمود بوعلام		حضيرة المراقبة التقنية للسيارات الخفيفة المراقبة التقنية للسيارات الخفيفة و الثقيلة مستودع للمشروبات الغازية

المصدر : مديرية المناجم و الصناعة ، تقرير عن حالة المنطقة الصناعية بشلغوم العيد ، 2009


فهرس
المواضيع

فهرس المواضيع

العنوان رقم الصفحة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

Sigles et Abréviations

ADS : Agence de Développement Social.

ANGEM : Agence Nationale de gestion du micro crédit

ANSEJ : Agence Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes

CALPI : Comité d'Assistance pour la Localisation et la Promotion de l'Investissement.

CILDE : Centre d'Initiatives Locales et de Développement de l'Emploi.

CNAC : Caisse Nationale d'Assurance Chômage

CSDCA : Caisse de Solidarité des Départements et des Communes d'Algérie

DLEP : Direction du Logement et des Equipement s Publics.

DPAT : Direction de Planification et de l'Aménagement du Territoire

FCCL : Fons Commun des Collectivités Locales

FCNRTM : Fonds de Calamités Naturelles et de Risques Technologiques Majeurs

FDRMVTC : Fonds de Développement Rural et de Mise en Valeur des Terres par la Concession .

FDS : Fonds de Développement Social

FLDDPS : Fonds de Lutte contre la Désertification et Développement du Pastoralisme et de la Steppe.

FNDIA : Fonds Nationale de Développement des Investissements Agricoles

FNRPA : Fonds National de régulation de la production Agricole

FNSEJ : Fonds Nationale de Soutien à l'Emploi de Jeunes

FONAL : Fonds Nationale du Logement

FPAAT : Fonds de Promotion des activités de l'Artisanat Traditionnel.

FSAEHP : Fonds de Soutien des Activités Economiques dans les Hauts Plateaux

FSDRS : Fonds Spécial du Développement des Régions du Sud

MICL : Ministère de l'Intérieur et des Collectivités Locales.

PAC : Plan d'Aménagement Communal.

PADSEL-NEA : Programme d'Appui au Développement Socio Economique Local dans le Nord-Est de l'Algérie

PAW : Plan d'Aménagement de Wilaya.

PCD: Plan Communale de Développement

PCSC : Programme complémentaire de Soutien à la Croissance

PDL : Plan de Développement Local

PEP : Programme d'Equipement Public

PHP : Programme des Hauts Plateaux.

PNR : Prêt Non Rémunéré

PPDR : Projet de Proximité de Développement Rural.

PPDRI : Projet de Proximité de Développement Rural Intégré

PSD : Programme Sectoriel Déconcentré.

PSRE : Plan de Soutien à la Relance Economique

TUP-HIMO : Travaux d'Utilité Publique à Haute Intensité de Main d'œuvre

Résumé

Le concept de développement local est l'un des concepts centraux et critiques dans le discours dominant aujourd'hui, le discours des acteurs internationaux, et les institutions financières internationales qui jouent des rôles fondamentaux, au niveau internationale, dans l'élaboration et la gestion des politiques publiques grâce à l'attribution des prêts et des directives ou des interventions

Et on peut dire que le développement local est une approche horizontale globale, de multiples dimensions (économiques, sociales, culturelles, territoriales ...), et est également volontaire participative (nécessite la participation des différentes catégories d'acteurs publics, privés,citoyens), réalisé sur un territoire spécifique, espace vital d'une communauté, riche d'une commune identité et des relations plus intenses entre les acteurs locaux, ce qui permet la formation de l'esprit d'entente et de consultation pour la formulation d'une stratégie intégrée, et prend également les ressources locales comme son outil et finalité grâce à la stimulation et la valorisation de ces ressources ,sans se retourner vers l'intérieur.

Et, à travers l'analyse des différents éléments contenus dans cette recherche, on peux limiter les tendances générales de ce processus, en Algérie, dans les points suivants:

- ❖ Une mutation dans les attributions des collectivités locales dans le développement local et la faiblesse de ces capacités financières;
- ❖ Multiplication des institutions et des intervenants dans le développement local;
- ❖ Une mutation dans le cadre législatif et institutionnel;
- ❖ Une plus grande implication de la société civile et des citoyens;
- ❖ Mauvaise coordination entre les acteurs.

Dans notre cas - le territoire de CHELGHOUM LAID – on a enregistré l'écart important entre les communes, vu les possibilités et les ressources locales, naturelles, humaines et financières, c'est ce qui se reflète sous forme de disparités spatiales dans le niveau d'équipement et l'attractivité économique de chacune d'elles.

Abstract

The concept of local development is one of the core concepts and critical in today's dominant discourse, the discourse of international actors and international financial institutions that play key roles, at international level, in the development and management public policy due to the allocation of loans and guidelines, and interventions.

And we can say that local development is a comprehensive horizontal approach, multiple dimensions (economic, social, cultural, territorial...), and is also voluntary participatory (requires the participation of different categories of actors - public, private, citizens -), produced in a specific territory, vital space of a community, rich with a common identity and more intense relations between local actors, which allows the formation of the spirit of understanding and consultation for formulating an integrated strategy, and also takes local resources such as tool and its purpose due to the stimulation and enhancement of these resources, without turning inward.

And, through the analysis of various elements contained in this research, we can limit the general trends of this process, in Algeria, the following points:

- A mutation in the powers of local authorities in local development and the weakness of the financial abilities;
- multiplication of institutions and stakeholders in local development;
- A mutation in the legislative and institutional framework;
- Greater involvement of civil society and citizens;
- Poor coordination among actors.

In our case - the territory of CHELGHOUM LAID - there was the large gap between the municipalities, view of the opportunities and local resources, natural, human and financial, is what is reflected in the form of spatial disparities in the level of 'equipment and the economic attractiveness of each.

ملخص

يعتبر مفهوم التنمية المحلية من بين المفاهيم المركزية والبالغة الأهمية في الخطاب المهيمن اليوم، خطاب الفاعلين الدوليين وخطاب المؤسسات المالية الدولية التي تضطلع بأدوار طلائعية وحاسمة على مستوى التسيير الدولي للسياسة التنموية وللسياسات العمومية عبر ما تمنحه من قروض وما تصوغه من توجيهات أو تدخلات .

و يمكن القول أن التنمية المحلية هي مقاربة شاملة أفقية (horizontale) ذات أبعاد متعددة (اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، إقليمية ...)، و هي كذلك إرادية تشاركية (تتطلب مشاركة أصناف مختلفة من الفاعلين - عموميين ، خواص ، مواطنين-) ، تتخذ من إقليم محدد مجالا لها، من خلال كونه مجالا معاشا يتمتع بهوية و علاقات أكثر كثافة بين الفاعلين المحليين، مما يسمح بتكوين إطار تفاهم و تشاور لأجل صياغة استراتيجية متكاملة ، و هي كذلك تتخذ من الموارد المحلية أداتها و غايتها عن طريق تفعيل و تثمين تلك الموارد دون الإنغلاق على الذات .

و من خلال تشريح مختلف العناصر التي تضمنها هذا البحث يمكن حصر الاتجاهات العامة لهذه العملية في الجزائر في النقاط التالية :

- تحول في صلاحيات الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية وضعف القدرات المالية لها؛
- تعدد الأجهزة و المتدخلون في التنمية المحلية؛
- تحول في الإطار التشريعي و المؤسساتي ؛
- إشراك أكبر للمجتمع المدني و المواطنين ؛
- ضعف التنسيق بين المتدخلين .

عبر حالة بحثنا – إقليم شلغوم العيد – فقد سجلنا مدى الفارق الكبير بين الإمكانيات و الموارد المحلية الطبيعية منها و البشرية و المالية بين البلديات و هو ما نعكس في شكل تباينات مجالية من حيث مستوى التجهيز و الجاذبية الاقتصادية لكل منها.

المفردات الاستدلالية

التنمية المحلية – الفاعلون- البرامج - إقليم شلغوم العيد– الجماعات المحلية - الميزانية – الجباية - التمويل الذاتي– الصندوق المشترك للجماعات المحلية– المخطط البلدي للتنمية – البرنامج القطاعي الغير ممركز - التجهيز العمومي – التباينات المجالية.